



دو سکه

فصل

۱۹۰

یا سنا الدود

صاحبه خود

الجعبری وهو ابن ابراهیم ابن عمر ابن ابراهیم
ابن خلیل ابن ابی العباس

۶۸

قبر حرب بمكان غفر وليس حرب
حرب قبر

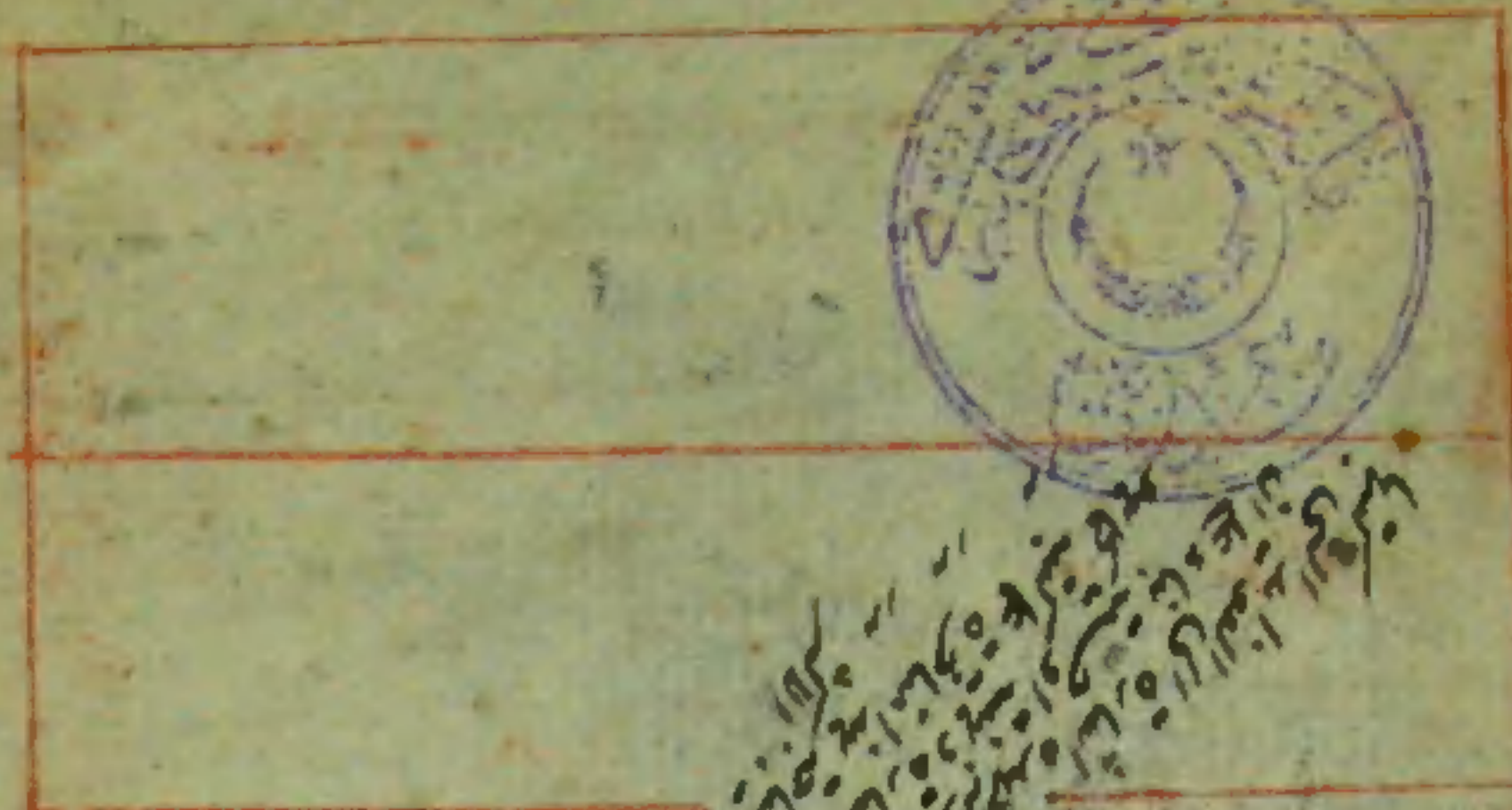
باب
شاذ عا و حکیم یاسی

هینا الارباب شیم فیمهم
وللغفون مکین و یزید

النفی افندی خیر اتید

۱۹۰

SHEKAT E. G. KOTURNAN-31	
Seyyed Nazif ef.	
Yeni Kayit No.	
Eski Kayit No.	68
Tamir No.	492-7-1



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه
 المتأدين بأمره **أما بعد** فهذه فوائد وافية بحل
 مشكلات الكافية للعلماء المشتهرين في المشارق والمغارب
 الشيخ ابن الحاجب عمدة الله في عصره وأسكنه جنة
 نظمتها في سلك التتبع وسبيل التحرير للولد ضياء الدين
 يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأني
 وسميتها بالانوار الضيائية لانه لهذا الجمع والتأني
 كالعلة الخائية فغده الله تعالى وسائر المستدئين من صاحب
 التحصيل وما توفيقه إلا بالله وهو حبي ونعم الوكيل
اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصد رسالته هذه بحمد الله
 سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتجليل ان كتابه
 هنا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف رحمهم الله
 كما حتى يصدربه على ستمها ولا يلزم من ذلك عدم الاستدعاء
 به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز انبائه بالحمد من غير

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العثمانية
 رقم ١٢٣٤

قوله الشيخ نقل عن بعض الكتب
 من ظهر فيه اشراك السن وقال بعضهم
 فسمي او احدي والشيخ الى آخره او الى
 قال في الصحيح تحت الرجل اي وصلته
 بالشيخ محمد عيسى

قوله الشيخ نقل عن بعض الكتب
 من ظهر فيه اشراك السن وقال بعضهم
 فسمي او احدي والشيخ الى آخره او الى
 قال في الصحيح تحت الرجل اي وصلته
 بالشيخ محمد عيسى

وقف

ان يجعله من كتابه جزءا وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه
 بحث في هذا الكتاب عن احوالها فتي لم يعرف فكيف بحث
 عن احوالها وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد
 الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل
 هي والكلام مشتقان من الكلام بتسكين اللام وهو جرح
 لتأثير معانيها في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء
 عن بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال جراحات السنان
 لها اليتام ولا يلثام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
 جنس لاجمع كثر وتمر بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلام
 الطيب وقيل هي جمع بحيث لا يقع الا على الثلث فصاعد
 والكلم الطيب مأول ببعض الكلام واللام فيها الجنس
 والثناء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس
 بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد ذلك
 الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة
 الكلمة المذكورة على السنة النخاة لفظ اللفظ في اللغة
 الرمي يقال اكلت التمرة ولفظ النواة اي رمية ثم نقل
 في عرف النخاة ابتداء وبعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق
 بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة وحكما
 مهلا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ

احوال الكلام ان يكون مفهوما
 واحوال الكلام ان يكون لفظيا

قوله الشيخ نقل عن بعض الكتب
 من ظهر فيه اشراك السن وقال بعضهم
 فسمي او احدي والشيخ الى آخره او الى
 قال في الصحيح تحت الرجل اي وصلته
 بالشيخ محمد عيسى

قوله الشيخ نقل عن بعض الكتب
 من ظهر فيه اشراك السن وقال بعضهم
 فسمي او احدي والشيخ الى آخره او الى
 قال في الصحيح تحت الرجل اي وصلته
 بالشيخ محمد عيسى

قوله الشيخ نقل عن بعض الكتب
 من ظهر فيه اشراك السن وقال بعضهم
 فسمي او احدي والشيخ الى آخره او الى
 قال في الصحيح تحت الرجل اي وصلته
 بالشيخ محمد عيسى

الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت أصلا
ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ
المنفصل له من فهو وانت واجروا عليه احكام اللفظ
فكان لفظا حكما لا حقيقة والمخوف لفظ حقيقة لا
قد تيلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى
داخلة فيه اذ هي مما تيلفظ به الانسان وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن والدواب الاربع وهي الخطوط
والعقود والتصب والاشارات غير داخلة في اللفظ
فلا حاجة الى قيدها وانما قال لفظ ولم يقل لفظية
لان لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شي بشي حيث
متى اطلق او احسن الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني
فيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى
اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضمنية واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضمنية
غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق اللفظ
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصد
فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد للمعنى ما يقصد

قول الله تعالى في القرآن
والله اعلم بالصواب
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ

فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ

بشيء

وهو لا خلاف في الحقيقة

بشيء فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ي
بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كرمي ولما كان
المعنى مأخوذا في الوضع فذكر المعنى بعد مبتني على تحريك
فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص أصلا وبقيت حروف الهجاء الموصوفة
لفرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله معنى اذ وضعها
لفرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء لفظ آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
قلنا المعنى ما يتعلق به المقصد وهو عَمَم من ان يكون لفظا
او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظة الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا
لمفرد قلنا هن الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعه بازائها مفردة وقد
اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ
آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراد اللفظ
كلفظة الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى
الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم

فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ

فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ

فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ

فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ

فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ

فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ
فان اللفظ هو الصوت
والصوت هو اللفظ

كل هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما محذور
على انه صفة بمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظية على جزء
معناه وفيه انه يؤمن ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان
اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي
ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع
على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزءه على جزء
معناه ولا بدح من بيان نكته في ايراد هذا لوصف جملة
فعلية والآخر مفردا وكان النكته فيه التنبه على تقد
الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما
نصبه وان لم يسم فاعلى انه حال من المستكن
في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام
ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا
القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركب
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به
عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واما مثالها
فما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشد
الامتزاج لفظية واحدة واغرب باعرب واحد ويبقى

الضمير في الكلام لا ياتي في غير هذا
المراد
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء

بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء

بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء

بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء

ما طيف
على مخرج
بمثل

مثل عبد الله علما داخل فيه مع انه مقرب باعربين
ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم الخواص انه
لو كان الامر بالعكس لكان انشأ وما اوردده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة
على معنى مفرد بالوضع مثل عبد الله خرج عنه فانه
لا يقال له لفظية واحدة وبقي مثل قائمة وبصري فاما بعد
لشد الامتزاج لفظية واحدة داخل فيه فاخرج بقيد
الافراد ولولم يخرج به بتركه لكان انشأ كما عرفت واعلم
ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت
الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع
في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا يمكن
ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء
الجدار على وجود اللفظ وان تكون بالطبع كدلالة
اخ اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر
الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم
الدلالة فهي ما من صفاتها ان تدل على معنى كائنا في نفسها

بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء

بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء

بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء

بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء

بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء

بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء

بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء
بما لا يدل جزءه على جزء

اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان يدل عليه
 بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها ^{استقلال}
 بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها
 بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
 اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك
 في بيان هذا الاسم انشاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل
 على معنى في نفسها الحرف كمن والي فانهما يحتاجان
 في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والاشياء الى
 كلمة اخرى كالبصر والكوفة في قولك سرت من البصرة الى
 الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
 الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث
 يقعان عمدا في الكلام وهو لا يقع كما تعرف القسم
 الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها
 ان يقترن ذلك المعنى بالاول عليه بنفسها في الفهم عنها
 باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل
 اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احدا الازمنة ايضا
 مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم
 عنهما مع احدا الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى
 في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم مأخوذ

في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان يدل عليه
 بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها استقلال
 بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها
 بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
 اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك
 في بيان هذا الاسم انشاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل
 على معنى في نفسها الحرف كمن والي فانهما يحتاجان
 في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والاشياء الى
 كلمة اخرى كالبصر والكوفة في قولك سرت من البصرة الى
 الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
 الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث
 يقعان عمدا في الكلام وهو لا يقع كما تعرف القسم
 الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها
 ان يقترن ذلك المعنى بالاول عليه بنفسها في الفهم عنها
 باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل
 اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احدا الازمنة ايضا
 مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم
 عنهما مع احدا الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى
 في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم مأخوذ

من السمو

على انفسه وهو العلو لا يستعمل به على اخويه حيث يترك
 منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو

العلامة لانه علامة على مستواه والقسم الاول وهو ما
 يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة
 الفعل سمي به لئلا يمتنع الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم
 بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل
 واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي
 بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل
 يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى
 في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم
 كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
 فالكلمة مشتركة بين الاقسام والحرف مماز عن اخويه
 بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل مماز عن الحرف
 بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم مماز
 عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
 فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراد ما منع عن دخول
 غيرها فيه وليس المراد ههنا بالحد الا المعروف الجامع
 المانع والله در المص حيث اشار الى حد ودها في ضمن
 دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح

ان كل واحد من الاقسام اخص من العلو لان كل
 واحد من الاقسام اخص من العلو لان كل

ان كل واحد من الاقسام اخص من العلو لان كل
 واحد من الاقسام اخص من العلو لان كل

في الصحاح المطبوع في المطبع
الاسنان في المطبع المطبوع
والطبع المطبوع

فيما بعده بناءً على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون
كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع
والمتضمن اسم مفعول هي كل واحدة من الكلمتين فلا
يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمننا حاصله بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى
الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد الخطاب
فائدة نامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيده تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيده الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل
فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضرب هند وزيد قائم وانشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبسببهما
اسناد يفيد الخطاب فائدة نامة وحيث كانت الكلمتان
اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

اي ضرب زيد

اي ضرب زيد

فيها

فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني
قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل حقيق مهمل ودين مقول
زيد مع ان المسند فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم
هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت
زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت
احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو
ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا
لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به في يصدق الجملة
على اجل الخبرية الواقعة اوصافا واخبارا بخلاف
الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد
المقصود بالذات وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص
من الجملة ولا يتاقي اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في
ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مستند اليه او في
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ وفي
فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي من الاقسام الثلاثة

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

المراد بالاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون
الاسناد هو ان يكون

فيها

وقال لا سم ولا حلفا هذا مفتوح
فانفسه انقوش العباد والارض خلقنا
العابد للعلم في العلم البار والرجح

انتهى كلامه ومحصله ما ذكره بعض المحققين حيث قال
كما ان في الخارج موجوداً قائماً بذاته وموجوداً قائماً بغيره
كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً ملحوظ بذاته
يصلح ان يحكم عليه اوبه ومعقول هو مدرك تبعاً والة
ملاحظة غيره فلا يصلح لشي منهما فالابتداء مثلاً اذا
لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية
ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً من غير
حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه
ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل
معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظته
العقل من حيث هو حالة بين السير والبصر مثلاً وجعله
اللة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يكون محكوماً عليه اوبه ولا يمكن ان يتعقل الا
بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة
دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كل
ولقطة من موضوعه لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة
من حيث انها حالات متعلقاتها واليات لتعرف احوالها وذلك
المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظه في حد ذاته فيستقل

[illegible]

على الله تعالى المماثل في كسبه المماثلة
فان من غير شك ان الله تعالى هو المماثل
الله تعالى هو المماثل في كسبه المماثلة

معنيين من الارضنة الثلاثة فيدل على واحد من
 ايضا في ضمنها ان لا يقدح في الدلالة على المعين الدلالة
 على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه
 وابن الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد
 الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفته
 فقال ومن خواصه مبتهجا بصيغة جمع الكثرة على كثرتها
 ومن التبعيض على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع
 خاصة وخاصة الشيء ما يخص به ولا يوجد في غيره
 وهي شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكتابة بالقوة
 للانسان او غير شاملة كالكتابة بالفعل له فمن خواص
 الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف
 التعريف كان شاملا لليم بانه مثل قوله علم ليس من اتم
 امينام في مسير كنه لا يغير من له لعدم شهرته وفي اختياره
 اللام وحدها اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه
 سبويده من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زبدت
 عليها هزة الرسل لتعذبا لانباء بالسكن واما الخليل
 فقد ذهب الى ان ال كهل والبرد الى انها الهزة المفتوحة
 وحدها زبدت اللام للفرق بينها وبين هزة الاستفهام
 واما اختصاص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لغيره

بما ذكره في مسير كنه لا يغير من له لعدم شهرته وفي اختياره اللام وحدها اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سبويده من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زبدت عليها هزة الرسل لتعذبا لانباء بالسكن واما الخليل فقد ذهب الى ان ال كهل والبرد الى انها الهزة المفتوحة وحدها زبدت اللام للفرق بينها وبين هزة الاستفهام واما اختصاص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لغيره

قال المصنف في الشرح انما اختص اللام بذلك لان التعريف مما يحصل بفعل الحركات عليه معينا عند الحاطب والافعال لا تقع على ما عليها فلم يكتف الى تعريف وتوضيح ذلك ما قاله الشريف من ان اللام لما هي ان تكون على ما عليه وما وقع فكل ما عليه لا يقصد به قال المصنف ان الذي هو واحد كل يقصد به انه اعني ما صدق عليه من هو واحد وكل متعذر فحتاج الى تعيين باللام واما الحكم بيقينه ان يراد به هو واحد وكله الواجب فلا حاجة به الى تعيين كذا في قوله

معنى

معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
 والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه
 تضمننا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة
 لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على
 الضماير واسماء الاشارة ونحوها كما لموصولات
 وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها
 دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر
 حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور تقديره
 في الاضافة المعنوية فدخول حرف الجر لفظا او تقدير
 مختص بالاسم لانه لا يفضل معنى الفعل الى الاسم
 فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما
 الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا
 يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل
 اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
 دخول النون باقسامه الاثنون الترتيم وسيجي
 في اخر الكتاب انشاء الله تعالى ترفيقه وبيان اقسامه
 على وجه يظهر منه جهة اختصاص ما عدت نون الترتيم
 به وجهة عدم اختصاص نون الترتيم به ومنها الاسماء
 اليه هو بالرفع عطفا على الدخول لا على مدخوله

اسم يعني باقي الخواص الخمس التي ذكرت في بيان خواص الاسم يعني الجر والتثنية والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا خواص الشاملة لجميع الافراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظية ومعنوية واللفظية ثلاثة وقدم اللام من حيث هو الاول ولان الدخول حقيقة له ولا يمكن ثم قدم الجر على التثنية بالاعمال فكانت متلازمة حركي لاقوله فقال محرم م م

معنى

لان المبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحق في
الاخر وكلاهما متساويان في الاسناد وكذا في الاضافة
والمراد به كون الشئ مسنداً اليه وانما اختص هذا المعنى
بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابداً مسنداً فقط فلو
جعل مسنداً اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
اي كون الشئ مضافاً بتقدير حرف الجر لا يذكره لفظاً
ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لو اوزمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون
الشئ مضافاً لان الفعل والجملة قد يقع مضافاً اليه
كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد
يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم ينفع الصادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً يختص بالاسم
وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا يتقضى بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظاً وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني
لانه لا يخلو اما ان يكون مركباً مع غيره او لا
والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا
اعني المركب الذي له شبه مبني الاصل
هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي

يشبه مبني الاصل فالمراد بالذي هو قسم من الاسم
المركب اي الاسم الذي يتركب مع غيره تركيباً يتحقق معه
عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد
قائم وقائم هؤلاء بخلاف ما ليس مركباً أصلاً من الاسماء
المعدودة نحو الف با تان زيد وعمر وكبر بخلاف ما هو مركب
مع غيره لكن لا تركيباً يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل البنات عند المص الذي يشبه
اي ما يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل
اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية
وهو الماضي والامر بغير اللام والجر وبهذا القيد خرج مثل
هؤلاء في مثل قائم هؤلاء كونه مشابهاً لمبني الاصل كما
يجي في بابيه انشاء الله مع اصل ان صاحب الكشاف جعل
الاسماء للعدو في العارية عن المشابهة المذكورة
مرة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من
قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب
الكلمة بعد التركيب بل لا المعرب اصطلاحاً فاعتبر
العلامة مجرد الصلاحية لا لتحقيق الاعراب بعد التركيب
وهو المظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص
مع الصلاحية حصول التحقيق بالفعل ولهذا اخذ

اي لم يناسب اي لم يعلم
مما احد المعنى
لان الاصل جنس مبني والمبني جنس الاصل
اضافة المبني الى الاصل فيكون اضافة بيانية
اي يقول لم يشبه مبني الاصل

مما ليس النزاع فيها

بالفعل
مع الصلاحية التحقيق
اي من اعشاء المعنى

من اي راجل عدم الاختيار الى وجه الاعراب بالمثل كون الاسم متغيرا

التركيب في ركيبه ترفيقه واما وجوه الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يثبت احد وذلك يقال لمعرب الكلمة وهي معرفة واما عدل المصنوع فهو مشهور عند الجمهور من ان العرب ما اختلفت احواله باختلاف العمل لان الغرض من تدوين علم النحوان يعرف به احوال او احوال الكلم لا التركيب العربية من تتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالاستماع منهم فان العارفين باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معقدتها في معرفة اصلاحياتهم فالمقصود من معرفة العرب مثلا ان يعرف انه يتاخر في كلهم ليجعل احواله مختلفا فيطابق كلامهم فيعرفه متقدمة على معرفته انه ما يختلف احواله فلو كان معرفته المتقدمة حاصلا بمعرفة هذا الاختلاف وتفريقه به وجب ان يعرف اولاباته ما يختلف احواله يعرف انه ما يختلف احواله فيلزم تقدم الشيء على نفسه فيبغى ان يعرف اولاباته ما يعرفه به الجمهور ويجعل باعرافه من جملة احكامه كالفعل للروح الله بضمه وحكمه اي من جملة احكام العرب واثاره الترتيب عليه من حيث هو معرب ان يختلف احواله اي حرف الذي هو احوال العرب فان تابان يستبدل حرف بحرف اخر حقيقة

اي على العرب

قل انما اختلفت جنسيتا ولا اختلافات انما قوامها انما اختلفت جنسيتا ولا اختلافات انما قوامها انما اختلفت جنسيتا ولا اختلافات انما قوامها

واذا قيد هذا الحديث شهابا على المتكلم الاخر حاشا حيث تلك الحجة لا يوجد في غيره منه الحجة

من قولم باختلاف العوامل الداخلية فان قلت الفاعل لا يوجب على فاعله الا انما هو فاعله فان قلت فكيف علمت ان الفاعل ما راها في وقت الحاجة

او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلية عليه في العمل بان يدل بعض منها خلافا ما يعمل البعض الاخر واما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض مثل قولنا ان زيد امزروب واتي ضربت زيدا واتي ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذا الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحركة مع ان احوال العرب لم يختلف باختلاف لفظ او تقدير نصب على التمييز اي يختلف لفظ اخر او تقديره او تحريك على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقدير كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتى وفتى اختلف الياء النافصار الاعراب تقديرها والاختلاف اللفظي والتقدير اي اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما امرنا اليه لئلا ينتقض مثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثني او مجموعا فانه قد اختلفت العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الحاء علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فاخر اخر

بالحروف واصفها بغيرها بغيرها

وانما قيدناه به لان التثنية اعم من الارباع عن نسبة من الفعل والفاعل

هو اذا كان الاعراب بالوكة واما اذا كان بالحروف فالاختلاف لفظا كقولنا جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه او تقديره كقولنا جاءني اخو القوم ورايت اخاه ومررت بالقوم

و حكما

في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة
 فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اعراب ولا
 في العوامل اذ اركبت بعض الاسماء المعدودة الغير
 المتشابهة لبني الاصل مع عامله ابتداءً ومنتزعةً عليه
 الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل
 قلت هذا حكم آخر من احكام العرب والاختلاف حكم
 اخر فلو لم يدخل الحكمين في الاختلاف لفساد فيه
 فان للعرب احكاماً كثيرة لم يذكرها فليكن هذا
 الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
 من خواصه الشاملة الاعراب ما هي حجة او حرف
 اختلفت احره اى اعراب من حيث هو عرب انا او
 صفة به اى ينلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصوف
 الحركة او الحرف لا اثره العامل والعامل مقتضى واد
 اقيت على عمرها خرج ما يستتبه المفهومة من قوله
 به فان المتبادر من السبب الغريب والعامل والمقتضى
 من الاسباب البعيدة ويقيد الخيرية خرج حرف كح
 غلامى لانه مررب على اختيار المص لكن اختلاف هذه حركة
 على اعراب العرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث
 انه ما قبل باء المتكلم وبهذا التقدير تم هذا الاعراب

لأن العامل سبب للمعاني المعنوية
 للأعراب والامور سبب للاختلاف
 من المعاني والمعاني
 عن السبب المثل اقسام سبب ليقينه
 عن شدة وسبب قريب فالسبب
 البعيد كقام زيد والسبب المتوسط
 المعاني المختلفة وهو القاعلية والمعاني
 والاضافة والسماتية الحركات
 الثلاث او الحروف شديدة تعريف

بعد جمل
 احدى والعامل
 حلقى

في الاعراب
 في الاعراب
 في الاعراب

جماً ومنها لكن المص اذ ان يفتى على فائدة اختلاف
 وضع الاعراب ففهم اليه قوله ليقل على المعاني المعنوية
 عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال هذا من تمام الحد
 لانه خارج عن الحد واللام في ليقل متعلق بامر خارج
 عن الحد وضع الاعراب المفهوم من تحوي الكلام فانه بعد
 عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف
 اخره يعنى اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
 على المعاني يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعنوية
 على صيغة اسم الفاعل عليه ان على العرب على تضمنين مثل معنى
 الورد واد الاستيلاء يقال اعترو والشيء وتجاوزوه
 اذ انقاولوه اى اخذوا جماعة واحداً بعد واحد على سبيل
 المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذ انقاولوه
 المعاني المقتضية للاعراب على العرب متعاقبة متساوية
 غير مجمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا
 كذلك فوقع بسببها اختلاف في اعراب العرب في وضع اصل
 الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف
 به اعراب العرب لاختلاف تلك المعاني وانما حصل الاعراب
 لا اعراب الاسم العرب لان نفس الاسم يدل على المعنى
 والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة

على المعاني جميع معاني ما يقع بالشئ
 ويقال المعاني عبد المحمود

المعنوية صفة المعاني فان قيل المعنوية
 يجب ان يكون مرادها لوصف الجمع
 وهذه المراد بها والصفة
 قلت الصفة اذا استندت الى جملة
 جاز فيها الافراد والجمع مع علاماتها
 كما ان الفعل اذا استند الى جملة جاز
 افراده كقولك الشاء جاءت رجلاً
 واحتياض المزدل لاختصاصه ايضاح

جواب عن سؤال متدد وهو يتقوى بنفسها
 لان يقال اعترو الشيء بقوله على فليكن معنى
 شات المعنوية على فهمها فاجاب الشارح
 بقوله على تضمنين

واعلم ان الصفة والصفة والكسوف
 وانفرد عن نفس
 وانفرد عن نفس
 فانه الغالب هذا

٢٢

عن الموصوف فالانسان يكون الدال عليها ايضا متلوة
 عن الدال عليه وهو ما اخذ من اعرابه اذا اوصفه فان اللفظ
 يوضح المعاني المقتضية او من عربت معونة اى ضدت
 على ان يكون الهزة للسلب فيكون معناه ان اللفظ الفساد
 به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواع
 اى انواع الاعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجن هذه
 الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية
 ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة
 والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا ولسا
 الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركتان او حرفا
 علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
 يشتمل للحقا بالفاعل ايضا كالاستدعاء والمجرى لها والنصب
 حركتان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء
 مفعولا حقيقة او حكما يشتمل للحقات والمجرى حركتان او حرفا
 علم الاضافية اى علامة كون الشيء مضافا اليه واذ كانت
 الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدية
 اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختصر الرفع بال
 لفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه
 واحد فاعطى الثقيل القليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة

لن يكون
 في الاعراب
 في الاعراب
 في الاعراب

لن يكون
 في الاعراب
 في الاعراب
 في الاعراب

الفاعل

كثير لا تنها خست فاعطى الخفيف الكثير ولا لم يبق المضاف
 اليه علامة غير الجرح بل علامة له العامل لفظيا كان او مقربا
 ما به يتقدم اى يجعل المعنى المقتضى اى معنى من المعاني
 المعقولة على المعرب المقتضية للاعراب ففى جازم زيد عامل
 اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فحصل الرفع علامة
 لها ولسا مايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية
 في زيد فحصل النصب علامة لها وفي مهربت بنيد الياء عامل
 اذ به حصل معنى الاضافية في زيد فحصل الجرح علامة لها فاعلم
 المنصرف اى الاسم الذى لا يكون مثنى ولا مجزعا ولا غير
 منصرف كزيد وجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى
 لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال
 طلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل
 من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
 والاعراب فيهما بالحركة واذ كان الاعراب بالحركة فالاصل
 ان يكون بالحركات الثلثة في الاحوال الثلث والاعراب
 فيهما بالحركات الثلثة في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما
 بالضمه رفا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب
 والكسرة جحا اى حالة الجر فتنبص قول رفا ونصبا
 وجحا على الظرفية بتقدير مضاف ويحمل النصب على

قوله بغير رفا الجرح والجرح
 وقوله رفا مصدر بمعنى المنقول قولهم
 القائل رفا من رفوع ونصبا به على الحال
 اى رفوعا والفاعل فيه الجرح والجرح وزر
 وزوال الحال الضرفية والباء بالضمه بمعنى
 شيخ رضى روه عليه

هذا التركيب من قبيل العطف على معهود
 عاملين مختلفين لكن المعول
 المتقدم مجرور وقد
 اجاز المصنف

٢٢

٢٢

الحالية أو المصدرية فالقسم الأول مثل جاء فيه رجل
 رايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاء في
 طلبه ورايت طلبه ومررت بطلبه جمع المونث السالم
 وهو ما يكون بالالف والتاء واحرزة عن المكسر
 فانه قد علم بالضمه رفا والكسرة نصبا وجرا فان النص
 فيه تابع للجر اجراء للرفع على وتيرة الاصل الذي هو
 جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجي
 ذكره مثل جاء تني مسلمات ورايت مسلمات ومررت
 بمسلمات غير المنصرف بالضمه رفا والفتح نصبا وجرا
 فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت
 احمد ومررت باحدا اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف
 لان اللحم قريب المرأة من جانب وجهها فلا يضاف الا
 اليها وهنك والهن الشئ المنكر الذي يستعمل ذكره
 ذكره كالسفرة والصفات الزميمة والافعال البغيضة
 وهذه الاسماء الاربعة ناقصات واوية وفوت
 وهو حرف واو لا الهاء اذ اصله فوة وزومال
 وهو لحيق مقرون بالواو من اذ اصله زود واما
 اضيف نفي الى الاسماء الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف
 الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة

بالواو رفا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا
 بل حال كونها مكبرة تصغر انهما مضافة بالحركات نحو جاءني
 اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحد
 اذ المشي والجمع منها عرب باعراب التثنية والجمع
 واما لم يصرح بهذين القيد من ابقاء بالامثلة
 مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحد ومركب
 مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت
 اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن
 الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء
 المتكلم فتحكمها في البناء كسائر الاسماء المضافة
 اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثل لثلاثتهم
 اشترطا اضافة كونها الى الكاف واما جعل اعراب
 هذه الاسماء بالحرروف لانهم لما جعلوا اعراب المشي
 والجمع المذكور السالم بالحرروف ارادوا ان يجعلوا
 اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما
 وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة واما اختار
 اسماء ستة لان اعراب كل من المشي والجمع ثلثة
 فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما واما اختاروا هذه
 الاسماء الستة لمشاهايتها المشي في كون معانيها

فانه عرب بقدر اعراب النص
 ومنه عند الفاعل
 م

مُتَّبِعَةٌ عَنْ قَدَدٍ وَلَوْ جَدَّ حَرْفٍ صَالِحٍ لِلْأَعْرَابِ
 عَلَى أَوَّارِهَا حِينَ الْأَعْرَابِ سَمَاعًا بِجَلَدٍ فَسَائِرُ
 الْأَسْمَاءِ الْمَحْذُوفَةِ الْإِعْجَازُ كَيْدٌ وَدِيمٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ
 فِيهَا مِنَ الْمَرْبَاعِ عَادَةً لِلْحُرُوفِ الْمَحْذُوفَةِ عِنْدَ
 الْأَعْرَابِ الْمُتَقَرَّرِ مَا يَلْحَقُ بِهِ وَهُوَ كَلٌّ وَكَثْرٌ إِكْمَالًا
 وَلَمْ يَذْكُرْهُ لَكُونُهُ فَرْعٌ كَلًّا مَضًا فَإِذَا جَاءَ كَوْنُ كَلٍّ أَوْ
 كَلًّا مَضًا فَإِذَا مَضَى وَأَمَّا قَدَدٌ بَدَلًا لَكَ كَلًّا بِأَ
 عْتَابًا لِفَضْلِهِ مَفْرُوعٌ وَبِأَعْتَابٍ مَعْنَاهُ مَشْنَى فَلَفْظُهُ
 يَقْتَضِي الْأَعْرَابَ بِالْحُرُوفِ وَمَعْنَاهُ يَقْتَضِي الْأَعْرَابَ
 بِالْحُرُوفِ فَرْعٌ كَلًّا الْأَعْتَابُ دِينَ فَإِذَا أَعْيِفَ إِلَى
 الْمَظْهَرِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ رَوِيَ جَانِبُ لَفْظِهِ الَّذِي
 هُوَ الْأَصْلُ وَأَعْرَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ لَكِنْ يَكُونُ
 حُرُوفًا تَقْدِيرِيَّةً لِأَنَّهُ اجْزَاءُ الْفَاءِ يَسْقُطُ بِالتَّقَاءِ
 السَّاكِنِينَ مَخْرُجًا مِنْ كَلٍّ الرَّجُلَيْنِ وَرَأَيْتُ كَلَّا الرَّجُلَيْنِ
 وَمَرَدَتْ بِكَلٍّ الرَّجُلَيْنِ وَإِذَا أَعْيِفَ إِلَى الْمَضَرِّ الَّذِي
 هُوَ الْفَرْعُ رَوِيَ مَعْنَاهُ الَّذِي هُوَ الْفَرْعُ وَأَعْرَابُ الْحُرُوفِ
 الَّتِي هِيَ الْفَرْعُ مَخْرُجًا مِنْ كَلٍّ هُمَا وَرَأَيْتُ كَلَّهُمَا وَمَرَدَتْ
 بِكَلِّهِمَا فَلِذَا لَكَ قَدَدٌ كَوْنًا أَعْرَابُهُ بِالْحُرُوفِ بِكُونِهِ مَضًا
 إِلَى الْمَضَرِّ وَاشْتَانٌ وَكَذَا اشْتَانٌ وَثَنَتَانِ فَإِنَّ هَذِهِ

أو كلاً
 واثنتان
 وثنان
 وثنان

الافعال

الافعال وأن كانت مفردة لكن صورتهما صورة التثنية
 ومعناها معنى التثنية فالتثنية بالالف رفا
 والياء المفتوح ما قبلها مضاً وجرراً كما سيأتي جمع المفرد
 السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحاً وهو الجمع بالواو
 والنون فيدخل فيه نحو سمين وأرضين قالم يمكن
 واحده مذكراً يجمع بالواو والنون وما يلحق به وهو
 الو جمع ذوالا عن لفظه وعشرون وأخواتها أي
 نظائرها السبع وثلثون إلى تسعين وليس عشرون
 جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والأصح اطلاق عشرون
 على ثلثين لأنها ثلثة مقادير العشرة وإطلاق ثلثين
 على التسعة لأنها ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا
 القياس البواقي وإيضاح هذه الالفاظ يدل على معانيها
 معيّنة ولا تقبين في الجمع بالواو رفا والياء مضياً
 وجراً وأما جعل أعراب المشن مع ملحقاته والجمع ملحقاتها
 بالحروف لأنها فرع للواحد وفي آخرها حرف صلح
 للأعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب أن يجعل
 ذلك الحرف أعراباً لئلا يكون أعرابها فرعاً لأعراب
 كما أنها فرعاً له لأن الأعراب بالحروف فرع الأعراب
 بالحرف ولما جعل أعرابها بالحروف وكان حرف

جمع المفرد السالم

الافعال

الاعراب ثلاثة واعرابها ستة ثلاثة للنثى وثلاثة
 للمجوع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف
 الثلاثة لوقع الالتباس ولو خفف المشى بها بقي
 للمجوع بلا اعراب ولو خفف المجوع بها بقي المشى بلا اعراب
 فوردعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في
 المشى لانه الضمير المرفوع للتنبيه في الفعل نحو يضرب
 وضربا والواو علامة الرفع في المجوع لانه الضمير المرفوع
 للمجوع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما
 بالياء حال الجري على الاصل ووقفا بينهما بان فتحوا
 ما قبل الياء في التنبيه لخفض الفتحة وكثرة التنبيه
 وكسروه في المجوع لتثقل الكسر وقلة المجوع وحملوا النصب
 على الجاء لا على الواو لانهما في التنبيه لرفع كل
 كل منهما فضلة في الكلام ولما تسرع من تقسيم
 الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
 شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
 اللذين اشير اليهما فيما سبق ولما كان
 التقديري اقل اشارة اليه اولا ثم بين ان اللفظي
 ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما
 اي في الاسم العرب الذي تعذر الاعراب فيه

بالحركة

اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن ظرف
 الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في
 الاسم العرب الذي في اخيه الف مقصورة سواء كانت
 موجودة في اللفظ كالصا بلام الغريف او محذوفة
 بالنقاء الساكنين كعضا بالتون فان الالف
 المقصورة في صورتين غير قابل للحركة وكا في الاسم
 العرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه
 لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للناسبة قبل
 دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى
 بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فان هب اليه بعض
 من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجري لفظي غير
 مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث بين كون الالكاف
 تقديريا في هذين النوعين من الاسم العرب انما هي
 في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف
 على تقدير اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم
 الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك
 اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن
 يكون ظهوره في اللفظ ثقيل على اللسان كما في
 الاسم الذي في اخيه ياء مكسورة ما قبلها سواء

٢٢

٢٢

[illegible]

عالمی مجلس کی ایک نئی کتاب
میں کی کتاب اور کتب
میں کی کتاب اور کتب
میں کی کتاب اور کتب

اصل

الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع
 وزن الاسم لأن كل فرع ان لا يكون فيه الوزن
 المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان
 فرعاً لوزن الاصل ويجوز ان لا يمتنع سواة كان
 ضروريا او غير ضروري صرفه اى جعله في حكم
 المنصرف بادخال الكسر والتشديد فيه لاجل منصرفا
 حقيقة فان غير المنصرف عند المنصافه عليتان او
 واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتشديد لا
 يلزم خلط الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
 لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكم الضرر
 اى الضرورة الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع
 غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار
 يخرج عن الوزن او انزخاف يخرج عن السلاسة
 اما الاول فكقوله **صبت على مصائبها** صبت
 على الايام صرن لياليا **واما الثاني** فكقوله **اعدت**
فان لنا ان ذكره هو المسك ما كثرته ينضوع
فانما فتح فان لنا من غير تنوين يستقيم الوزن
 ولكن يقع فيه زخاف يخرج عن السلاسة كما يحكم
 به سلامة الطبع فان قلت فالاحراز عن بعض الزخافات

صبت مبتني على القول بالتأنيث على
 متعلق به مصائب قائم مقام الفعل
 بقوله صبت متعصبية وهي تارة من
 الكرومات يقال صائب اذا انزل من
 باب قال وهو صائب وجمعت التوب
 على الرقة والجمع الجمع واصطرها الواو
 ولانه جمع افعال من التوب

ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا
 الاحتراز عن بعض الزخافات اذا امكن الاحتراز عن
 ضروري عند الشعراء **واما الضرورة الواقعة** لثبوت
 القافية فكافي قوله **سلام على خير الانا وسيد**
حبيب آل العالمين محمد يشير بذكرها شئ مكرم
 عطف رؤف من يسمى باحد **فانه لو قال باحد** لا يخل
 بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في
 سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسيب اى ويجوز
 صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف
 لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم
 وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسل واغلا لا
 حيث صرفه سلاسل ليناسب المنصرف الذي يليه
 اعني اغلا لا فقوله سلاسل واغلا لا مثال لجمع غير
 المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف
 لتناسيبه وما يقوم مقامها اى العلة الواحدة
 التي تقوم مقام عشرين لتكررها احدها لجمع
 البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعة
 حقيقة كالكالب واساور وانايم او حكا كالمجمع
 الواقعة لها في عدد الحروف والحركات والسكانات

من اجل التسع على ان تكررت فان كانت كل واحدة
 منها مقام عشرين

كما جرد ومصابيح وثانيهما الثابت لكن لا مطلقا
 بل بعضا قسامه وهو الفاعل الثابت المقصود من
 المدودة أى كل واحد منها كجلى وحرارة لانهما لا
 للكلمة وضعا لا تقار قانها اصلا فلا يقال جلى
 جلى ولا حرارة حر فيجعل لذومها للكلمة بمنزلة ثابت
 اخر فصار الثابت مكررا بخلاف التباد فانها ليست
 لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
 بين المذكر والمؤنث فلو عرض للزوم لعارض كالعلمية
 مثلا لم يقتض قوة الزوم الوضعي فالعدل مصدر مبنى
 للمفعول أى كون الاسم معدولا خروجه أى خروج
 الاسم أى كونه مخرجا عن صيغة الأصلية أى عن صورته
 التى يقتضى الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم
 عليها ولا يخفى أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتق
 فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
 كلها وأن التباد من خروجه عن صيغة الأصلية
 أن تكون المادة باقية والتغيير إنما يقع في الصورة
 فقط فلا ينقص بملا حذف عنه بعض الحروف كما
 الاسماء المحذوفة الأعجاز مثل يد ويد فان المادة
 ليست باقية فيها وأن خروجه عن صيغة الأصلية

وأورد أن الله لا يربو أف **فقال** ونفعل ونفعل ونفعل

لا يربو أف **فقال** ونفعل ونفعل ونفعل

يستلزم دخوله في صيغة اخرى أى مغايرة للأولى و
 لا يتعدان يعتبر مغايرتها لهما في كونها غير داخلية
 أصل وقاعدة كما كانت الأولى داخلية ^{أي الصيغة الأولى} مخرجة
 عنه المغيرات القياسية ^{أي القياسية} وأما المغيرات المشادة فلا
 إنها مخرجة عن الصيغة الأصلية فان الظاهر أن مثل
 أقس وأنيب من الجموع المشادة ليست مخرجة عنها هو الغيا
 فيها أعنى أقسا وأنيبا بل إنما جمع القول والثاب
 ابتداء على أقس وأنيب على خلاف القياس من غير أن
 يفتى جمعهما أولا على أقاس وأنياب وإخراج أقس
 وأنيب عنها **وقال** بعض البشائر حين قد جرد ^{بعض}
 تعريف الشيء بما هو أعم منه إذا كان المقصود ^{بعض} تبيينه
 عن بعض ما عده فمكن أن يقال المقصود ههنا تبيين
 العدل عن سائر العدل لا عن كل ما عده فحيث حصل
 تعريفه هذا التميز لا بأس بكونه أعم منه في الحاجة في
 يوضح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك التكلفات
وأعلم أنا نعلم قطعا أنهم لما وجدوا ثلثا ومثلثا
 وأخر جمع من غير مستهرف ولم يجد فيها سببا ظاهرا
 غير الوصفية أو العملية احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر
 ولما يصلح للاعتبار إلا العدل اعتبروه فيها لا أنهم شبهوا

بعض البشائر حين قد جرد ^{بعض}
 تعريف الشيء بما هو أعم منه ^{بعض}
 عن بعض ما عده فمكن أن يقال المقصود ههنا تبيين

للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
 للعدل وسببا اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من ان
 احدهما وجود الاصل للاسم المعدول واما ثانيهما
 اعتبار اخرج عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية
 بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة
 يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول
 عند وجوده فيجوز به محقق بلا شبهة وفي بعضها لا
 دليل غير منع الصرف فيفرض من له اصل ليتحقق العدل اخرج
 عن ذلك الاصل فانقسم العدل الى التحقيق والتقدير
 انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا
 واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق
 العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله
 تحقيقا معناه خروجها كايضا عن اصل محقق بدليل
 دليل غير منع الصرف كمثلث ومثلث والدليل على
 اصلهما ان في معناه تكرارا دون افظهما والاصل
 انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا
 كما جاء في القوم ثلثة ثلثة فلم ان اصلهما
 مكررا وهي ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد
 وشئ وشئ الى باع وموحد بلا خلاف وفيما

ورد

وداءها الى غسار ومغش خلاف والصواب محبتها
 والسبب منع صرف ثلث ومثلث واخرهما العدل
 والوصف لان الوصفية القرشية التي كانت في ثلثة
 ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لا اعتبارها
 فيما وضع له واخرج اخرى مؤنث اخر واخر اسم
 التفضيل لان معناه في الاصل استدرأ خيرا ثم
 نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل بالام
 او الاضافة او كلمة من حيث لا يستعمل بواحد منها
 علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول
 مما فيه اللام اي عن الآخر قال بعضهم هو معدول
 عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير
 الاضافة لانها توجب التنوين والبناء او اضافة اخرى
 مثلها يخرج وقيل ويائيم يتم عدي وليس في اخر شئ
 من ذلك فنعين ان يكون معدولا عن احد الآخرين
 وجمع جمع كما جعلا مؤنث اجمع وكذلك كنع وبنع وبنع
 وقياس فعلا فاعل ان كانت صفة ان تجمع على فاعل
 كمرء على خروا ان كانت اسما ان يجمع على فاعلي او فاعل
 كمرء على صاري او صراوات فاعلها اجمع اجمع
 او جماعات فاذا اعتبر اخرجها عن واحدة منها

او التنوين والبناء او الاضافة

اي جمع او جماعي ومما

ورد

مثل آخر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض
 صفاتها التي هي الحرة او بحسب الاستعمال مثل اربع
 في مررت بنسوة اربع فانه موضوع علمية معينة
 من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد
 تعرض الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري
 فيه على النسوة التي من قبيل المقدورات لا الاعداد
 علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
 وهذا معنى وصفي عرضي في الاستعمال لا اصلي
 بحسب اصل الوضع والمعتبرية سببية منع الصرف هو
 الوصف الاصلي لا الصالح لا العرضي لمرضية فذلك
 قال المصريح بشرطه اي شرط الوصف في سببية
 منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوجود
 بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية
 بعد الوضع في الاستعمال سواء بقى على الوصفية الا
 صلية او زالت عنه فلا تعرض بان تخرجه عن سببية
 منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية و
 معنى الغلبة اختصاصه ببعض افراد بحيث لا يحتاج
 في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا
 لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا

مظهر في النسوة

لا عارضة لان العارضة لا يعمد اليها ولا يثبت
 وغلبة الاسمية علمية كادتها وغلبة
 الوصفية لان الباء دخلت عند دم
 هندي

كـ
 ٢٠
 كـ

يحتاج في الفهم عنما الى قرينة فذلك المذكور من
 اشراط اصالة الوصفية وعدم مظهر الغلبة صرف
 لعدم اصالة الوصفية اربعية فوله مررت بنسوة
 اربع وامنع من الصرف لعدم مظهر الغلبة اسود ودم
 حيث صار الاسمين للحية الاولى للحية السوداء والثاني
 للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للبقد
 من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الالتماس
 وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
 اصل الوضع او صاف لم يخرج استعمالها بية معانيها الاصلية
 ايضا بالكلية فالماغ من الصرف بية هذه الاسما
 الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها
 في معانيها الاصلية فلا اشكال بية منع صرفها
 لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال ووصف
 منع افعي اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
 من الفعوة التي هي الحية وكذلك منع اجول للصفير
 على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجول بمعنى الفقة
 واخيل المطاير اي يطاير ذي خيلان على زعم وصفية
 لتوهم اشتقاقه من الحال ووجه ضعف منع الصرف
 في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها

عدم الجزم بالوصف

كـ
 ٢٠
 كـ

حاشا لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل
 ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف ^{الاسم} الثاني
 اللفظي الحاصل بالبناء لا بالالف فانه لا شرط له ^{في اللفظ}
 في سببية منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث
 ليصير التاملا لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف
 بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثابته وكل حرف
 وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والثاني ^{المعنى}
 كذا لاي بالبناء في اللفظي بالبناء في اشتراط
 العلمية فيه الا ان بينهما فرقان هما في ^{العلمية} الثاني
 اللفظي بالبناء شرط ^{المعنى} لوجوب منع الصرف وفي المعنى
 شرط لجوازه ولا تدية وجوب من شرط اخر كانشاء
 الغير بقوله وهو شرط تختم تأثيره اى شرط وجوب
 تأثير ^{الاسم} الثاني ^{المعنى} المعنى ^{بمنها} بمنها ^{بمنها} بمنها
 زيادة على الثلاثة اى زيادة معروف الكلمة على ثلاثة
 مثل زئبق او خربك الاوسط من هو فيها الثلاثة مثل
 سقر او العجة مثل ماء وجود وانما اشتراط في وجه
 تأثير الثاني المعنى بمنها بمنها بمنها
 ينقل احد الامور الثلاثة عن الحقيقة التي من شأنها
 ان تعارض ثقل احد السببين فتزعم تأثيره وثقل

الاولين

انما هو في اللفظي
 انما هو في اللفظي
 انما هو في اللفظي

الاولين ظاهرة وكذا العجة لان لسان العجم ثقيل على
 لسان العرب فهذه يجوز صرفه نظرا الى انشاء شرط
 تختم تأثير الثاني المعنى بمنها بمنها بمنها
 عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزئبق وسقر
 علما لطبقة من طبقات النار وماء وجود علمين بالمدنيين
 ممنوع صرفهما اما زئبق فللعلمية والثاني المعنى
 مع شرط تختم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما
 سقر فللعلمية والثاني المعنى بمنها بمنها بمنها
 الاوسط واما ماء وجود فللعلمية والثاني المعنى
 مع شرط تختم تأثيره وهو العجة فان سمي به اى بالمؤنث
 المعنى مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة
 على الثلاثة لان الحرف الرابع في حكم تاء الثاني المعنى
 مقامها فقدم وهو مؤنث سماعي باعتبار معناه الجنسي
 اذا سمي به رجل منصرف لان الثاني المعنى بمنها بمنها بمنها
 بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية
 وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي
 سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممنوع صرفها
 لانه وان زال الثاني المعنى بمنها بمنها بمنها
 قائمة مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة

المعنى

كما يقتضيه فاعرف التصغير يقال قديمة بخلاف عقرب
فانه اذا صغر يقال عقرب من غير اظهار التاء لان الحرف
الرابع قائمة مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه
للعلمية والتاثير الحكيم المعرفة اي التعريف لان نسبة
منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة شرطها
اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون
هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدريه
او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون
الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف
المضرات والمنهات لا يوجد الا في المبنيات ومنع
الصرف من احكام العربات والتعريف باللام او الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا كما ينبغي فلا يتصور كونه سببا
لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة
سببا لمنع الصرف والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتذكير اظهر
من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه
غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها
الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمة
بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كما يراهم

ان كان المعروف في ما به منع التصغير
اسما للتعريف كما هو الظاهر وكان
مشتركا بين التعريف واللام كما هو
ان كان اسما للموصوفات لتبين
التسبب بالمعرفة لفظه وانه لا يشترط
ههنا فوافق الالفاظ التفسير

اي كونها منسوبة
الى العلم وهو خير
المقصد او الثاني
هو شرطها في كونها
غير المتبداء باللام
وهو المعروف

او حكا

او حكا بان يقله العرب من لغة العجم الى العلمية العربية
من غير تصرف فيه قبل النقل كما لو كان فانه كان في العجم
اسم جنس سمي به اذ رواة القراءة لجودة قراءته قبل
ان يتصرف فيه العرب فكأنه كان علما في العجمة وانما
جعلت شرطها لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم
فيضعف فيه العجمة فلا يصلح ان يكون سببا لمنع الصرف
فعلى هذا لو سمي بمثل الجايم لا يمنع صرفه لعدم علميته في
العجمة وشرطها الثاني احدا الامر من تحرك الحرف الاوسط
او زيادة على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا يعارض الحقة احد
السببين فوج منصرف هذا تفرع بالنظر الى الشرط الثاني
فانصرف نوح انما هو لا تنفاد الشرط الثاني وهذا اختيار
المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي ولا يجوز
اعتبارها مع سكون الاوسط وانما التاثير فان له
علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة
فان ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلب
قد اعثر العجمة في ما وجور مع سكون الاوسط فيما سبق
فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيها سبق انما هو لتقوية
سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم
من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبار سببها بالاستقلال

ومند غيره نوح كهندي
اي انصرف
التي هي
اي خبر ان

او حكا

وشر هو اسم حصن يد ياربك وارهيم تمنع صرفها لوجود
الشرط الثاني فيهما فان في شر تحرك الاوسط وفي
ارهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفرع بالشرط الثاني
لان غرضه التنبه على ما هو الحق عنده من انصرف نحو
نوح ولهذا قدم انصرف مع انه متفرع على انقضاء الشرط
الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كالانحرف
واعلم ان اسماء الانبياء ممنوعة عن الصرف الاستة محمد
وصلح وشعيب وهو دلكونا عريته ونوح ولوط خلفتهما
وقيل ان هودا كنوح لان سبويه قرنه معه ويؤيد ما
يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس
وهو قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب
قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام سببين
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كانا ولها مفتوحا
وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف
اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكريرة اخرى
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
في بعض الصور مرتين كثيرا فانتهى تكثيرها
المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانته لا يغتر الصيغة فيجوز

فوق منتهى الجموع من اضافته المصداق
اي ناعل هندی

ان يجمع

لا يجمع
في قول اسم

ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايا من مجموع ايا من
وتحتاج جمع صاحبة على صوابات وانما اشترطت
لنكون صيغة منصوبة عن قول الخبير فتكون بغيرها
منقولة عن نداء الثالث حالة الوقف او المراء بها ثاء
الثاني باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو
فواره جمع فارية وانما اشترط كونها بغيرها لانها
لكنات مع هاء كانت على زنة المضارع كقوله فلانة
على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهية والطاعة
فبدلها قوة حقيقة فنرد ولا حاجة الى اخرج نحو
مدائني فانه مغفرة محض ليس جمالا في الحال ولا في
المال فاما الجمع المندرج وهو لفظ اخر بخلاف قوله
فانه جمع فرد من افراد ان يكرر العاقل مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدها ما يكون
بغيرها وثانيها ما يكون بها فاما ما كان بغيرها
فتمنع صرفه لوجود شرط ثاثيرها كساحد مثال لما بعد
الفا حرفان ومصابيح مثال لما بعد الف ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما نحو فزان وامثالها فاما هي على
صيغة منتهى الجموع مع الهاء فنصرف لفوات شرط
ثاثير الجموع وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للصنع

وصيغة منتهى الجموع

ان الهاء في فواره لا يكون
فتايت بل يكون
من نفس الكلمة
كبيرة

نحو منسوخ فانها غير منتهى من وان لم
فانما الجموع لمسا بجمعها لانها منتهى

من قول اسم

نعم البناء من ذ صباع لا لا ياتي
كسنة ولبها من

هذا جواب سؤال مقدير تقديره ان حضا جرح علم جنس
 للضبع على الواحد والكثير كما ان اسما علم جنس للاستد
 فلا جمعة فيه وصيغة منه في الجمع ليست من اسباب منع
 الصرف بل هي شرعا للجمعة فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير
 منصرف وتقدر الجواب بان حضا جرحا لكونه علما للضبع
 غير منصرف لا للجمعة الحالية بل للجمعة الاصلية لانه منتقل
 عن الجمع فانه كان في الاصل جمع يحضر معنى عظيم البطن
 سمى به الضبع مباينة في عظم بطنها كان كل فرد منها
 جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الحقيقة الاصلية
 فان قلت لاحاجة في منع صرفه الي اعتبار الجمعة الاصلية
 فان هذا العملية والثاني لان الضبع هي اثني الضبعان قلنا
 عملية غير مؤثرة والا لكان بعد التكرار منصرفا والثاني
 غير مسلم لانه علم جنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا
 وانما اكتفى المصنف بالثبوت على اعتبار الجمعة الاصلية بل
 القول ولم يقل للجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف
 لئلا يتوهم ان الجمعة كالوصف قد يكون اصلية معتبرة و
 قد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور
 العرف في الجمعة وسراويل جواب سؤال مقدير تقديره ان
 يقال قد نفست عن الاشكال الواردة على قاعدة الجمع

يطلق

الضبع على الواحد والكثير كما ان اسما علم جنس للاستد

فان هذا العملية والثاني لان الضبع هي اثني الضبعان قلنا

الضبع على الواحد والكثير كما ان اسما علم جنس للاستد

تقديره ان

الوصف اي خلعت 2

حفظ

تقديره ان

حضا جرح جعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الال
 فان قيل في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
 والكثير ولا جمعة فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب
 بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف و
 هو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على
 قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التخصيص انه اسم جمعي
 ليس بجمع لانه في الحال ولا في الاصل جعل منع الصرف على
 موارد زينة اي على ما يوازن من الجمع القريبة كناية عن
 مصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من
 قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكمها للجمعة على هذا التقدير
 اعم من ان تكون حقيقة او حكما فبنا هذا الجرح على تميم الجمعة
 لا على زيادة سبيل على الاستثناء التسعة وهو الجرح على الموازن
 وقيل هو اسم عربي ليس بجمع حقيقة لانه اسم جنس يطلق
 على الواحد والكثير لكنه جمع سراويل تقديره وفرا فانه لما
 وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن يكون
 لم يمنع الصرف قد حفظ هذه القاعدة انه جمع سراويل فكان
 سمي كل قطعة من السراويل سراويل ثم جمعت سراويل على سراويل
 فاذ اصرق اي سراويل اقدم تحقق جمعة حقيقة والاصل
 في الاسماء الانفراد فلا اشكال بالانقضاء على قاعدة الجمع

حاله او عدم صرفه

سراويل

لم

حفظ

لجناح الي التخصيص عنه وخرجوا اي كجج منصوب
 علي فاعل يا ايضا كان او ويا كالجوازي والدواعي ^{اي الجوازي}
 رفا وجرا اي بي خالي الرفع والجر كقاصن ^{اي جوار} ي حكم حكم
 قاصن بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين
 عليه بقول جاشني جوار ومررت بجوار كما ^{اي جوار} تقول
 جاءني قاصن ومررت بقاصن واما في حالة النصب
 فالجاءت حركة مفتوحة نحو رايت جواردي فلا اشكال
 في حالة النصب لان الاسم غير منصوب للجمعة مع صيغة
 منتهي الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر ^{اي اسم} فانه قد اختلف
 فيه ^{اي جوار} قد ذهب بعضهم الي ان الاسم منصوب والتنوين فيه
 تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوار الكلمة مقدم
 علي منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بقدمها
 فاصل جوار في قولك جاشني جوار جواردي بالضم والتنوين
 بناء علي ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
 علي ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للشغل والباء
 لا لتقيا الساكنين فصارت جوار علي وزن سلام
 وكلام فلم يبق علي صيغة منتهي الجموع فهو بعد
 الاعلال ايضا منصوب والتنوين فيه للصرف كما كان
 قبل الاعلال كذلك ^{اي جوار} قد ذهب بعضهم الي انه بعد الاعلال

قد ذهب بعضهم

والنوين فيه

22

غير منصوب لان فيه الجمعة مع صيغة منتهي الجموع لان الحذف
 بمنزلة المقترن وهذا لا يجري الاعراب علي اراء والتنوين
 فيه تنوين القوم فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن
 الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين ^{اي جوار} وعلي هذا القياس حال
 حالة الجري لا تفاوت وفي لغة بعض القرب ابيات الباء في
 حالة الجري كما في حالة النصب تقول مررت بجواردي كالتقيا
 رايت جواردي وبناء هذه اللغة علي تقديم منع الصرف
 علي الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجري والفتحة
 خفيفة فما وقع فيه اعلال ^{اي جوار} واما في حالة الرفع فاصل
 جوار جواردي بالضم لا تنوين حذف الضمة للشغل وعوض
 عنها التنوين فسقطت الياء لتقاء الساكنين فصارت
 جوار وعلي هذه اللغة الاعلال الا في حالة واحدة بخلاف
 اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت
 التركيب وهو صيغة كسبية او كسرة واحدة من غير
 حرفة جزء فلا يرد اليهم وبصري علي شرط العلمة ^{اي جوار} لبيان
 من الزوال فيحصل القوة عوضا عن منع الصرف
 وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الي الصرف
 او الي حكمه فكيف تخرج في المضاف اليه باضافة اعني منع الصرف
 فلا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبل

لياس من الزوال

البيئات

المبنيات بخبرنا بغير شرا فانها باقية في حال العلمية على ما
 كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي للدلالة على
 قصة غريبة فلو نظرنا اليها التفسير يمكن ان يفوت تلك
 الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يصور فيها
 منع الصرف الذي هو من احكام المفرايت فان قلبي كان
 على المصون ان يقول وان لا يكون الجزاء الثاني من المركب
 صوتا ولا متصفا في العطف لخرج مثل سيبويه و
 نطقوه و مثل خمسة عشر و مثل ستة عشر على قلبي
 كما اكتفى بذلك بما ذكره فما بعد انما من قبيل المبنيا
 واما الاعلام المستعملة على الاستناد فلم يذكر بناء على اصل
 فذلك لاحتياج اليها اخرجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة
 مركبة من بعل هو اسم صنم و بك هو اسم صاحب هذه
 البلدة فجاء اسما واحدا من غير ان يقصد بهما نسبة
 اضافية او استنادية او غيرهما الالف والنون العبدية
 من اسباب منع الصرف شيئا ان مزيد يبين لانها من
 الحروف الزائدة وتسميان مضارعتين ايضا المضارعتين
 التي لتأنيث في منع دخول ثا الثابت عليهما والهاء فلا
 يذ ان سببتهما في منع الصرف اما كونهما من يثني في
 فزعتهم للزيد عليه وانما سببهما في الثاني والثالث

لحرف النون

قبر جرح قاضي

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله

اي الالف والنون

لان اشترط انتفاء فعلية على التول
 في الاول غير ذلك وان قيل ان
 في غير شرا فان التسمية بها انما هي

هو القول الثاني ثم انما ان كانا في اسم يعني مما يقابل
 الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على
 ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل و فرس و بيل
 كاحر و ضارب و مضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة
 فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى الاسم الشامل
 للاسم والصفة بشرطه اي شرط الالف والنون في منعها
 من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد و
 ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم
 زيادتهما او لمتنع الثا فيحقق شبهتهما بالثا الثابت
 كمران او كانا في صفة فانتفاء فعلية اي ان كان الالف
 والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلية يعني امتناع دخول
 ثا الثابت عليه ليقى شيئا بهما لاني الثابت على حالها
 ولهذا انصرف عنهما مع انه صفة لان مؤنثه مربية
 وقبل وجود فعلية لانه متى كان مؤنثه فعلية لا يكون فعلية
 ثامتهما لاني الثابت على حالها ومن ثم اي ومن اجل
 المخالفة في السر فختلف في وجهين في انه منصرف او غير
 منصرف فانه ليس له وجه لا رجحان لانه صفة
 حاصلة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى على مؤنثه ولا مؤنث
 فعلية مذهب من شرط انتفاء فعلية فهو غير منصرف

اي الالف والنون

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

اي الالف والنون

وعلى مذهب من شرط وجود فعل فهو منصرف دون
 سكران فإنه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على
 المذهبين فإن مؤنثة سكرية لا سكرية ودون ندان
 فإنه لا خلاف في صرفه لانقضاء الشرط على المذهبين
 لأن مؤنثة ندانة لا نداني هذا إذا كان ندان بمعنى
 القديم وأما إذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
 بالاتفاق لأن مؤنثه نداني لا ندانة ووزن الفعل
 وهو كون الاسم على وزن يعدم من وزن الفعل
 هذا القدر لا يكفي سلب سببية منع الصرف بل شرطه
 فيها أحكام من إمامنا في اللغة العربية بالفعل
 بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي الاستغناء من الفعل
 كشر على صبغة الفعل الماضي المعلوم من التثنية فإنه
 نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك
 بقدريلاء وعثر لموضع وخضم لرجل أفعال نقلت إلى
 الاسمية وأما نحن فنعم اسما للصبي وهو القندوم
 علما لموضع بالشاة فهو من الاسماء الجنية المنقولة
 إلى العربية فلا يقدر في ذلك اختصاص مثل ضرب
 على البناء للمفعول إذا جعل علما للشخص فإنه أيضا غير
 منصرف للقلبية ووزن الفعل وإنما قيدنا بالبناء

للمفعول فإنه على البناء لفاعله غير مختص بالفعل ولم يذهب
 إلى منع صرفه إلا بعض النحاة أو يكون غير مختص
 لكن يكون في قوله أي في أول وزن الفعل أو أول ما كان
 على وزن الفعل زيادة أي زيادة حرف أو حرف زائد
 من حروف إثنين كزيادة أي مثل زيادة حرف أو حرف
 زائد في أول الفعل غير قابل أي حال كون وزن الفعل
 أو ما كان على وزن الفعل غير قابل للبناء لأنه يخرج الوزن
 بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن وزن الفعل ولو قال
 غير قابل للبناء قياسا بالاعتبار الذي يمنع من الصرف
 لأجله لم يرد عليه أربع إذا سمى رجل في حرف التثنية للتذكير
 فلا يكون قياسا ولا اسود فإن مجيء التثاني اسوة للجنة
 الأنبي ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمنع
 من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن
 ثمة أي من أجل اشتراط عدم قبول التثاني منع آخر عن
 الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التثاني
 وأنصرف يعمل بقوله التثاني بمعنى العملة للناقاة القوية على
 العمل والسير وما فيه علمية مؤنثة أي كل اسم غير منصرف
 يكون فيه علمية مؤنثة في منع صرفه بالسببية المختصة
 أو شرطية لسبب آخر وأحرز بذلك من علمية عما يحيا

التي الثانية

التي الثانية او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد
منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلية لو انكر
بان ياول العلم بواحد من الجماعة المستمارة من هذا
زيد ورايت زيدا اخر فانه اراد به المستوي زيد او
يجعل عبارة عن الوصف المشهور صاحب به نحو قوله
لكل فرعون موسي اي لكل من قبل نحو صرف للميتين
اي ظهر من بين اسباب منع الصرف وشرابطها
فيما سبق من انها العلية لا تحتاج مؤثرة الاما
اي السبب الذي هي اي العلية بشرط فيه وذلك
في الثانية بالفاظا ومعنى والجموع والتركيب والالف
والنون المذبتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروطة بالعلية الا العدل ووزن الفعل استثناء
تأتي من الاستثناء الاول اي لا تجتمع غير ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلية تجتمعها مؤثرة
كافي غير واحد وليست شرطا فيها في تلك والحق وهما
اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الالهاء
المعدولة بالاستقرار على اوزان مخصوصة ليس شيء
منها من اوزان الفعل المعبرة في منع الصرف فلا
يكون اي لا يوجد معها اي مع العلية شيء من الامر الذي

قوله لما بين اي ظهور بين يعني من غير
بيان بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف
وشرابطها ولذا اختاروا المنع بين على
بين ولا يخلو عليك اي كلام المصنف
سئل ان يؤول العلم بواحد من الجماعة المستمارة من هذا
زيد ورايت زيدا اخر فانه اراد به المستوي زيد او
يجعل عبارة عن الوصف المشهور صاحب به نحو قوله
لكل فرعون موسي اي لكل من قبل نحو صرف للميتين
اي ظهر من بين اسباب منع الصرف وشرابطها
فيما سبق من انها العلية لا تحتاج مؤثرة الاما
اي السبب الذي هي اي العلية بشرط فيه وذلك
في الثانية بالفاظا ومعنى والجموع والتركيب والالف
والنون المذبتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروطة بالعلية الا العدل ووزن الفعل استثناء
تأتي من الاستثناء الاول اي لا تجتمع غير ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلية تجتمعها مؤثرة
كافي غير واحد وليست شرطا فيها في تلك والحق وهما
اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الالهاء
المعدولة بالاستقرار على اوزان مخصوصة ليس شيء
منها من اوزان الفعل المعبرة في منع الصرف فلا
يكون اي لا يوجد معها اي مع العلية شيء من الامر الذي

قوله لما بين اي ظهور بين يعني من غير
بيان بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف
وشرابطها ولذا اختاروا المنع بين على
بين ولا يخلو عليك اي كلام المصنف
سئل ان يؤول العلم بواحد من الجماعة المستمارة من هذا
زيد ورايت زيدا اخر فانه اراد به المستوي زيد او
يجعل عبارة عن الوصف المشهور صاحب به نحو قوله
لكل فرعون موسي اي لكل من قبل نحو صرف للميتين
اي ظهر من بين اسباب منع الصرف وشرابطها
فيما سبق من انها العلية لا تحتاج مؤثرة الاما
اي السبب الذي هي اي العلية بشرط فيه وذلك
في الثانية بالفاظا ومعنى والجموع والتركيب والالف
والنون المذبتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروطة بالعلية الا العدل ووزن الفعل استثناء
تأتي من الاستثناء الاول اي لا تجتمع غير ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلية تجتمعها مؤثرة
كافي غير واحد وليست شرطا فيها في تلك والحق وهما
اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الالهاء
المعدولة بالاستقرار على اوزان مخصوصة ليس شيء
منها من اوزان الفعل المعبرة في منع الصرف فلا
يكون اي لا يوجد معها اي مع العلية شيء من الامر الذي

اي المراد هذين السببين العدل
وزن الفعل

بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا
احدهما فقط لا مجموعهما فاذا انكر غير المنصرف الذي
احدا سببا به العلية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيها هي شرط فيه من الاسباب الاربعة
المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلية
بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلية من حيث هو وصف
سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او علي سبب
واحد فيها هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله متضادان ان اصحت بكسرتين
علما لمقارنة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صحت كسرتين وقيامه ان يحكي تحقيق فلما
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والحاصل ان هذا
امر غير محقق لجواز ورود اصحت بكسرتين وان لم يشتر
فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقدير
لم تجتمع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان عدم
وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل الحقيقي
بدون اقتضا منع الصرف اياه واعتبار خروج الحقيقة
عن ذلك الاصل وهما لا يقتضيهما وجود سببين في
اصحت ووزن العدل وهما العلية والثانية ثم انما اشار

وصف ووصف

ان يبي

قوله لما بين اي ظهور بين يعني من غير
بيان بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف
وشرابطها ولذا اختاروا المنع بين على
بين ولا يخلو عليك اي كلام المصنف
سئل ان يؤول العلم بواحد من الجماعة المستمارة من هذا
زيد ورايت زيدا اخر فانه اراد به المستوي زيد او
يجعل عبارة عن الوصف المشهور صاحب به نحو قوله
لكل فرعون موسي اي لكل من قبل نحو صرف للميتين
اي ظهر من بين اسباب منع الصرف وشرابطها
فيما سبق من انها العلية لا تحتاج مؤثرة الاما
اي السبب الذي هي اي العلية بشرط فيه وذلك
في الثانية بالفاظا ومعنى والجموع والتركيب والالف
والنون المذبتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروطة بالعلية الا العدل ووزن الفعل استثناء
تأتي من الاستثناء الاول اي لا تجتمع غير ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلية تجتمعها مؤثرة
كافي غير واحد وليست شرطا فيها في تلك والحق وهما
اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الالهاء
المعدولة بالاستقرار على اوزان مخصوصة ليس شيء
منها من اوزان الفعل المعبرة في منع الصرف فلا
يكون اي لا يوجد معها اي مع العلية شيء من الامر الذي

الا الذي بين

قوله لما بين اي ظهور بين يعني من غير
بيان بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف
وشرابطها ولذا اختاروا المنع بين على
بين ولا يخلو عليك اي كلام المصنف
سئل ان يؤول العلم بواحد من الجماعة المستمارة من هذا
زيد ورايت زيدا اخر فانه اراد به المستوي زيد او
يجعل عبارة عن الوصف المشهور صاحب به نحو قوله
لكل فرعون موسي اي لكل من قبل نحو صرف للميتين
اي ظهر من بين اسباب منع الصرف وشرابطها
فيما سبق من انها العلية لا تحتاج مؤثرة الاما
اي السبب الذي هي اي العلية بشرط فيه وذلك
في الثانية بالفاظا ومعنى والجموع والتركيب والالف
والنون المذبتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروطة بالعلية الا العدل ووزن الفعل استثناء
تأتي من الاستثناء الاول اي لا تجتمع غير ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلية تجتمعها مؤثرة
كافي غير واحد وليست شرطا فيها في تلك والحق وهما
اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الالهاء
المعدولة بالاستقرار على اوزان مخصوصة ليس شيء
منها من اوزان الفعل المعبرة في منع الصرف فلا
يكون اي لا يوجد معها اي مع العلية شيء من الامر الذي

جوتكي بلون المي ايا صحت
 سبويه اولدي مخالف اخفته
 اخفش ابد السقوط لا يقود
 سبويه در خط رفع اوله بقود
 اخفش اورد زائل اولدو لودو
 سبويه ابد رفع اوله بقود

ثم انه اشار
 على

الى استثناء مثل اخر علما اذا انكر عن هذه القاعدة
 على قول سبويه بقوله وخالف سبويه الاخفش
 الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سبويه ولما كان
 قول التليذ اظهر موافقة لما ذكره من قاعدة قوله
 اصلا واستدل الخالفه الى الاستناد وان كان غير صحيح
 فبها على ذلك في انصراف نحو اخر علما انكر والمراد
 بنحو اخر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر
 غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنها فعل
 التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق
 لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل
 وكذلك فعل التفضيل المرد عن من التفضيلية فانه بعد
 المتكسر منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى
 صار افضل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلا
 لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتدلا
 للصفة الاصلية اي انما خالف سبويه الاخفش لاجل
 اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما ان الت
 العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
 وجعلها غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن
 الفعل والالف والنون الزيدتين فان قلت كما انه لا ينافي

كسر اللفظ مرفوع المحل على انفا
 خالق اعلم ان الجزء الاول من سبويه
 مبني على النسخ لكونه بمنزلة الجزء
 الاول من خمسة عشر والثاني
 على الكسر للتشبيه لكونه صوتا
 كذا في تكملي معرب

اسم سبويه عمر ابن عثمان الشيرا
 ن زي قصاص

من اعتبار

من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
 ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه
 اعني منع الصرف قبل الباعث على اعتبارها امتناعا
 وارقم مع زوال الوصفية عنها وفيه بحث لان الوصفية
 لم تنزل عنها بالكلية بل بقي فيها ما شابه من الوصفية
 لان الاسود اسم للحيمة السوداء والارقم للحيمة التي فيها
 سواد وبياض وفيها شئ من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
 الوصفية فيها اعتبارها في اخرجها التنكير لانها
 قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف لغة للعب
 فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير و
 الزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب
 وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول
 اظهر ولما اعتبر سبويه الوصف الاصل بعد التنكير
 وان كان نائلا لانه ان يغيره لا حال العلمية ايضا
 فيمنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصل والعلمية فاجاب
 عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سبويه من اعتباره
 الوصفية الاصلية بعد التنكير مثل اخر علما بان
 حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقا العلمية
 بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنصرفه

فانما غير منصرفين بالاتفاق قد

فانما غير منصرفين بالاتفاق قد

من اعتبار

منه في العلم بالعلم
والله اعلم بالصواب
في هذا العلم

العلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم
على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني
الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم
في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا
اعتبرت الوصفية الاصلية مع سيل في اسود وان
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة و
العلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية
فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف
مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير واحد
المتدين بعدد واحد مع ضد آخر في حكم واحد وان لم
يكن من قبل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبار
معان مشتبه بجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام
اي يدخل في لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافة
الى غيره يخرج اي يصير مجزأ بالكر اي بصورة الكسر
لفظا او تقديرًا وانما لم يكتف بقوله يخرج لان الاجزاء
قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على
الحركات البناءية ايضا وللخاتمة خلاف في ان هذا
الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان بمشابهة

موضوع للخاص والوصف المذكور للعام
والاخر في بيان التضاد فان العلم
كون اللفظ موضوعا للخاص معتمدا
اعتبارا وصفيا والوصف كونها مستقلا
في ذات مسهولة في غايات الابهام مع
ضمه عصاة الدين

اعتبار الوصفية
الاصلية والعلمية

الباء للبناء
مشتق يخرج

الفعل

الفعل فلما ضعفته هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فيرجع
الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى
انه غير منصرف مطلقا والمنوع من غير المنصرف بالاضالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين و
حيث ضعفته مشابهة للفعل لم يؤثر الا في سقوط
التنوين دون تابعه الذي الكسر فساد الكسر الى حاله و
سقوط التنوين لا امتناعه من الصرف ومنهم من ذهب
الى ان العلمين ان كانا باقيتين مع اللام او الاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا اوز المتاحدين
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تنزول باللام
او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر
فالمتامعا كما لا ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احد
المتاحدين وان لم يكن هناك علمية في اخر بقيت
العلمتان على حالهما وهذا القول انشأ بما عرفت
المص غير المنصرف **الرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوع
لان موصوفة الاسم وهو مذكور لا يعقل ويجمع هذا
الحق مطرد **اصفة** الذكر الذي لا يعقل كالصفات

وبان قوله

بقيت العلمتان

لان موصوفه

الصفات من العلم والوصف
على انهما قائم واقام الراجحة
على كونها كائنا منهما

اي ليس من ذوي العقول
اي ليس من ذوي العقول

قال او من دون العقول
اي من دون العقول

و شما که جانشین فرموده اولیای منید

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم
مناجاة

گفت سلطان مندرجہ بالا

الفاعل

والعلمة اربعة احدها العقلية وثالثها حسية
والاخرى اربعة ورابعها ظرفية

ای اسم الله تعالی
نصب و کسره جبر
بالفتح رفعا و الفتحه
و الجمع الحرف النون
بها ضمیر تکلمه و یسمی بیه الخان البیضاء و هو الاصل و اما علی
محمدا لید و لا یضاهی ان السراج الخان کلامه اصله یضاهی

الروض في الامم العام الحجة
في الامم الفضل افضل
في الامم لم يوضع الا لان
يخبر به فيكون في الامم
2 اسد

لیٹاؤل
پتھن
شاہ

حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بغيره
 ذكر التوابع بعدها أو شبهة أى ما يشبهه في العمل ما عدا
 قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
 واسم المفعول وفاعل التفضيل والظرف وقدم أى الفعل
 أو شبهة عليه أى على ذلك الاسم وأخر زبد عن زيد في زيد
 ضرب لأنه ما استند إليه الفعل لأن الاستناد إلى ضمير
 شئ استناد إليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد
 تقديمه عليه وجوبا يخرج عنه المتبدا المقدم عليه جز
 نحن كبر من كرمك فإن قلت قد يجب تقديمه إذا كان المتبدا
 نكرة والخبر ظرفا نحن في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
 نوعه وليس نوع الخبر ما يجب تقديمه بخلاف نوع ما استند
 إلى الفاعل على جهة قيامه به أى استنادا واقعا على
 طريقة قيام الفعل أو شبهة وطريقة قيامه به أن يكون
 صيغة المعلوم أو على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة
 وأخر زبد هذا القيد من مفعول ما لم يستم فاعله كزيد في ضرب
 زيد على صيغة المجهول والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على
 مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل المص وأما على مذهب
 من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة إلى هذا
 القيد بل يجب أن لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا أمثال

فیض علی احمد فیاض

في السنة

والاولى ان يذكر اسم الموصول
فيه كما ذكره الرضي

شعبه فعل ثمانیه دهم

انھوں نے فرمایا

اي قيام الفصل وشبهه

انما لقيام به او قائما لئلا يخرج
فومان زيد و طال زيد منه

الى قتيبة جبرته

اندر قریب و قریب زمین

لما استند اليه الفعل ومثل برة في زيد قائم ابوة
 فهنا مثال لما استند اليه شبه الفعل والاصل ستة
 الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل مقبلا عليه ان لم يمنع
 مانع ان يلي الفعل المستند اليه اي يكون بعده من غير ان
 يتقدم عليه شيء اخر من معمولات الفعل كالجاء من الفعل
 لشدة احتياجه فعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في
 ضربت لانه لفع نحو الى ربح حر كات فيها هو بمنزلة كلمة
 واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ما
 معمولات الفعل جاز ضرب علامة زيد لتقدم مرج الضمير
 وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
 بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب علامة زيد لثاخي
 مرج الضمير وهو زيد لفظا ورتبته قبله الاضمار قبل
 الذكر لفظا ورتبته وذلك غير جائز خلافا للاختصاص وان
 جنى واستند ههنا في ذلك قول الشاعر جنى ربه عني عدي
 بن حاتم جناه الكلابا عايبات وقد قيل واجيب عنه بان هذا
 الضرورة الشعر المراد عدم جوازه في لغة الكلام وبانه لا
 ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل
 اي جنى رتب الجراء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
 الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فهما اي في المثال

ف
 اي الاول ولو قال جنى ان يلية
 لكان اخصر واوضح واحسن
 لمؤلفات الاشتقاق ويمكن ان
 يقال ان الاول لم يحتمل ان يكون
 عارضا للمحسب لاصل فليدفع
 ذلك لم يقول كذا كذا
 واما قال ان يلية الفعل ولم يقل
 ان يلية مع انه اخصر واحسن
 لشمول شبه الفعل ايضا فوضع
 المظهر موضع المضمون مادة
 اللفظ في اللفظ والاشارة
 الى الفعل اصل في هذا الحكم
 وشبه الفعل لم يحتمل ان يكون
 يشكون الياء فانهما جوازا اتصال
 ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم
 الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المنه
 كاقضاء الفاعل فم ان مقتضى
 تقدمه على الفاعل لم يستدعي
 تقدمه على ما سوى الفاعل
 قوله لام اذا الضمير يرجع الى الفاعل
 هو المعنى الجاء الفعل لا يكاد يتخطا
 البليغ لانه الموضح المقصود
 المشي الوديع ولا الترتيب
 هو الجاء للرجل فاذا استند اليه
 منه يكون استند عليهم على تمام

اي الاول ولو قال جنى ان يلية
 لكان اخصر واوضح واحسن
 لمؤلفات الاشتقاق ويمكن ان
 يقال ان الاول لم يحتمل ان يكون
 عارضا للمحسب لاصل فليدفع
 ذلك لم يقول كذا كذا
 واما قال ان يلية الفعل ولم يقل
 ان يلية مع انه اخصر واحسن
 لشمول شبه الفعل ايضا فوضع
 المظهر موضع المضمون مادة
 اللفظ في اللفظ والاشارة
 الى الفعل اصل في هذا الحكم
 وشبه الفعل لم يحتمل ان يكون
 يشكون الياء فانهما جوازا اتصال
 ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم
 الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المنه
 كاقضاء الفاعل فم ان مقتضى
 تقدمه على الفاعل لم يستدعي
 تقدمه على ما سوى الفاعل
 قوله لام اذا الضمير يرجع الى الفاعل
 هو المعنى الجاء الفعل لا يكاد يتخطا
 البليغ لانه الموضح المقصود
 المشي الوديع ولا الترتيب
 هو الجاء للرجل فاذا استند اليه
 منه يكون استند عليهم على تمام

المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المقدم
 ذكره في ضمن الامثلة والقريبة اي الامر المدا لعلها
 لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بار او شيء
 انه قريبة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب متضمنة
 القريبة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى
 جلي ومعنوية نحو اكل الكسرى جنى او كان الفاعل مضمرا
 متصلا بالمفعول بار ذا كضربت زيدا او مستكرا كضربت
 علامة بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينقص
 بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعولا لفاعل بعد
 الا بشرط تقسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير
 نحو ما ضربت زيدا الاعرج او بعد معناه نحو انما ضربت
 زيدا عمرا او جيتقدمه اي تقدم الفاعل على المفعول
 في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب
 فهما والقريبة فالمرز عن التباس واما في صورة
 كون الفاعل ضميرا متصلا فلما فاة الاتصال لا ينقص
 واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لکن بشرط تقسط
 بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب المص
 المطلق فان المفهوم من قوله ما ضربت زيدا الاعرج
 انحصار ضاربية زيدا لعمرو مع جواز ان يكون عمرو

اي الاول ولو قال جنى ان يلية
 لكان اخصر واوضح واحسن
 لمؤلفات الاشتقاق ويمكن ان
 يقال ان الاول لم يحتمل ان يكون
 عارضا للمحسب لاصل فليدفع
 ذلك لم يقول كذا كذا
 واما قال ان يلية الفعل ولم يقل
 ان يلية مع انه اخصر واحسن
 لشمول شبه الفعل ايضا فوضع
 المظهر موضع المضمون مادة
 اللفظ في اللفظ والاشارة
 الى الفعل اصل في هذا الحكم
 وشبه الفعل لم يحتمل ان يكون
 يشكون الياء فانهما جوازا اتصال
 ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم
 الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المنه
 كاقضاء الفاعل فم ان مقتضى
 تقدمه على الفاعل لم يستدعي
 تقدمه على ما سوى الفاعل
 قوله لام اذا الضمير يرجع الى الفاعل
 هو المعنى الجاء الفعل لا يكاد يتخطا
 البليغ لانه الموضح المقصود
 المشي الوديع ولا الترتيب
 هو الجاء للرجل فاذا استند اليه
 منه يكون استند عليهم على تمام

اي الاول ولو قال جنى ان يلية
 لكان اخصر واوضح واحسن
 لمؤلفات الاشتقاق ويمكن ان
 يقال ان الاول لم يحتمل ان يكون
 عارضا للمحسب لاصل فليدفع
 ذلك لم يقول كذا كذا
 واما قال ان يلية الفعل ولم يقل
 ان يلية مع انه اخصر واحسن
 لشمول شبه الفعل ايضا فوضع
 المظهر موضع المضمون مادة
 اللفظ في اللفظ والاشارة
 الى الفعل اصل في هذا الحكم
 وشبه الفعل لم يحتمل ان يكون
 يشكون الياء فانهما جوازا اتصال
 ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم
 الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المنه
 كاقضاء الفاعل فم ان مقتضى
 تقدمه على الفاعل لم يستدعي
 تقدمه على ما سوى الفاعل
 قوله لام اذا الضمير يرجع الى الفاعل
 هو المعنى الجاء الفعل لا يكاد يتخطا
 البليغ لانه الموضح المقصود
 المشي الوديع ولا الترتيب
 هو الجاء للرجل فاذا استند اليه
 منه يكون استند عليهم على تمام

اي استند اليه
 الاستند اليه

مضروباً بالشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمر
 الأزيد انحصاراً بغيره وفي زيد مع جواز أن يكون
 زيد مضارباً للشخص آخر فلو انقلب أحدهما بالآخر انقلب
 المحصر المطلوب وإنما قلنا بشرط توسطهما بينهما في وقوع
 التقديم والتأخير لا غير لو قدم المفعول على الفاعل مع
 فيقال ما ضرب الأعمى زيداً فالظاهر أن معناه انحصار
 ضارب زيد في عمر وإذا انحصرت أفعالها لم يبق إلا اتصال
 فلا ينقلب المحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكنه
 بعضهم لأنه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها
 وإنما قلنا أن معناه كذا الاحتمال أن يكون معناه ما ضرب
 أحد الأعمى زيداً فيفيد انحصاراً بصفة كل منهما في الآخر
 وأيضاً هو خلاف المقصود وأما وجوب تقديم المفعول
 في صورة وقوع الفعل بعد معنى إلا لأن المحصر
 ههنا في جزء الآخر فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً
 وإذا اتصل به أي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيداً فلا
 أو وقع الفاعل بعد إلا التوسط بينهما في صورة التقديم
 والتأخير نحو ما ضرب عمر الأزيد وفائدة هذا القيد
 مثلاً ما عرفت انفاً أو وقع الفاعل بعد معناها أي معنى
 الآخر إنما ضرب عمر زيداً أو اتصل مفعوله بأن يكون

أي كأنما الفاعل موضع المفعول
 في ما ضربت زيداً الأعمى ما ضرب
 عمر الأزيد

ففيه عدول عن الأصل معناه
 عن لمدول واليكون المدول
 بلا منع مانع عن الأصل فضلاً
 عن جوارحه مانع عن المدول
 عصام الدين رحمه الله

أي انحصاراً عند تقديم المفعول
 على الفاعل في ما ضربت زيداً
 الأعمى

أن المقصود انحصاراً بصفة
 زيد في عمر ولا انحصاراً بصفة
 كل منهما في الآخر

المفعول

المفعول ضميراً متصلاً بالفعل وهو أي الفاعل غير ضمير
 متصل به نحو ضربك زيداً وجب تأخير أي تأخير الفاعل
 عن المفعول في جميع هذه الصور أما في صورة اتصال ضمير
 المفعول بالفاعل بلزم الاتصال قبل الذكر لفظاً ورتبة وأما
 لا صورة وفي غير بعد إلا أو معناها هاتين لا ينقلب المحصر
 وأما في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير
 متصل فلنا فاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل
 بينه وبين الفعل بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضاً متصلاً
 متصلاً فانه يجب تقديم الفاعل على ضميرك وقد
 يحذف الفعل الراجع للفاعل لقيامه بمرتبته والية على تعيين
 المحذوف جوازاً أي حذفاً جازياً في مثل زيداً أي فيما كان
 جواباً لسؤال مقدومين قال من قال يا سائل عن يقوم به
 القيام فيجوز أن يقول زيداً محذوف قام أي قام زيداً
 يجوز أن يقول قام زيداً بذكره وإنما قد الفعل دون
 الجزلان الجزر بقدره يوجب حذفاً في الجملة ونقد الفعل
 يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف إلف وكذا
 يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدوم
 قول الشاعر ملاً مريته يزيد بن نهمش لبيك على البنا
 للمفعول يزيد مرفوع على أي مفعول ما لم يتم فاعله ضارع

في قوله ما ضربت عمر
 أي كأنما الفاعل موضع المفعول
 في ما ضربت زيداً الأعمى ما ضرب
 عمر الأزيد

أي كأنما الفاعل موضع المفعول
 في ما ضربت زيداً الأعمى ما ضرب
 عمر الأزيد

أي كأنما الفاعل موضع المفعول
 في ما ضربت زيداً الأعمى ما ضرب
 عمر الأزيد

أي كأنما الفاعل موضع المفعول
 في ما ضربت زيداً الأعمى ما ضرب
 عمر الأزيد

أي كأنما الفاعل موضع المفعول
 في ما ضربت زيداً الأعمى ما ضرب
 عمر الأزيد

اى ما جندليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبيكه
 ضارع بقرينة السؤال المقدد وهو من يبيكه واما على
 رواية ليلى يزيد على البناء للفاعل ونصب زيد فليس
 مما نحن فيه **لخصوصه** متعلق بضارع اى يبيكه من نداء يعجز
 عن مقاومة الخصم لان كان ظهرا للجزء الاول واجزا
 البيت **مختط** ما يطع الطوايح والمختط السائل من غير
 وسيلة والاطاعة الاجلاد والطوايح جمع مطيعة على غير البناء
 كلوايح جمع مطيعة ومما يتعلق بمختط وما قصد به تعيين
 ويبيكه ايضا من اجل وسيلة من اجل اهلاك المراكب
 ماله وما يتوصل اليه الحصول المال لانه كان معطى السائلين
 بغير وسيلة وقد يحذف **الفعل الواقع للفاعل**
 بقرينة دالة على تغيير وجوبا اى حذف واجبا في مثل وان
 احد من المشركين استجارك اى سلك كل موضع حذف
 الفعل **مفسر** رفع الابهام النامى من الحذف فانه لو ذكر
 المفسر يبق المفسر مفسرا بل صار حشا **المجدا** في المفسر
 الذى فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز الجمع بين مفسره
 قولك جاءني رجل اى زيد فتقديره الاكبر وان استجار
 احد من المشركين فاحذفها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو
 استجارك الاول المفسر استجارك الثاني وانما وجب

انما هو قوله
 قوله كلوايح جمع مطيعة
 جمع مطيعة لان التثنية
 معطلة

وكلوايح
 قوله كلوايح جمع مطيعة
 جمع مطيعة لان التثنية
 معطلة

وهو عطف على جواز اى صرفا وجبا او صرفا
 وهو الوجه وجوبا وعلى ان الحذف واجب
 او على سبيل الوجوب والنفذ اللغوي
 كسوء الفهم

وانما هو
 عطفه وان صرفا وهو صرفا او صرفا
 عطفه وان صرفا وهو صرفا او صرفا

حذف

مستفاد

محذوف لان مفسره قائم مقامه مفعول عنه ولا يجوز ان يكون
 احد مفعول بالابتداء لا متنازع دخول حرف المنع على الاسم
 بل لا بد له من الفعل وقد يحذف فان اى الفعل والفاعل متساوي
 الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد
 فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم لا مقامها وهذا الحذف جائز
 بقرينة السؤال لا واجبا لعدم قيام ما يؤول اليه مرادة في مقامه
 كما مفسر في كلام استندك وانما قدرة الجملة الفعلية
 لا الاستمية بان يقال اى نعم زيد فاما ليكون مطابقا للسؤال
 في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان التنازع
 يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معصيا **مكرم** عمر وكبره
 وشره ابنه واقصر على الفعل لاصالة العمل وانما قال
 الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلان اقتضادا على
 اقل مراتب التنازع وهو لا يشان ظاهرا اى اسما ظاهرا وانما
فصلها اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط
 بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون
 فيه حال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انها يجب المعنى بوجوبها
 اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمول لكل
 واحدهما على البدل في لا يتصور تنازعهما في الضمة المتصل
 لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو

فاعل ذلك فعل لا يجوز ان يكون
 فاعل ذلك فعل لا يجوز ان يكون

فاعل ذلك فعل لا يجوز ان يكون
 فاعل ذلك فعل لا يجوز ان يكون

والوارد من الملاحظات
 والوارد من الملاحظات
 والوارد من الملاحظات

مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معولا لقول
 كما لا يخفى واما الضمير المتصل الواقع بعدها نحو ما ضرب واكرم
 الا انا فيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع
 عندهم وهو ان الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني
 عند الكوفيين لانه لا يمكن اضمارة مع الا لانه حرف لا يصح اضمارة
 ولا بد من فساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل و
 المقصود ان يثبت له و مراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق
 قطعه اضمارة الفاعل فلهذا خصصه بالاسم الظاهر واما
 التنازع الواقع في الضمير المتصل فعلى هذا ذهب الكوفي الى ان يقطع
 بل حذف وعلى مذهب الفراء فاعلان معا واما على مذهب غيرهما
 فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمارة وهو مفتوح
 لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية بان
 يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان
 متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربى واكرمتى زيد
 وفيكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون
 الاسم المفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
 مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
 والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل
 منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم فاعل فيكونان متفقين في ذلك
 اى الفعلين

وفى آسماء راجع الى فعل واحد
 راجع الى فاعل منه

باسم

في

اى تنازع الفعلين
 الفاعلية والمفعولية

الاقتضاء

الاقتضاء مثل ضربى واهان زيد عمرى وليس هذا قسما
 ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثالثهما
 ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية
 ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين
 في هذه الصورة فهنا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقولهم
 مختلفين لخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع
 الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
 مختلفين في الاقتضاء وذلك لا ينصوب الا اذا كان الاسم
 الظاهر التنازع فيه واحدا واما ما يؤيده من ان القسم الثالث لانه اذا
 اخذنا من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصلنا القسم الثالث
 وذلك ينصوب على وجه كثيرة مثل ضربى وضربت زيدا
 واكرمتى واكرمت زيدا وضربتى واكرمت زيدا واكرمتى وضربت
 زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مفعولا فحينئذ يختار النجاة
 البصريون اعمال الفعل الثالث لقربه مع نحو زاعمال الاول
 ويختار النجاة الكوفيون الاول اى اعمال الفعل الاول مع
 نحو زاعمال الثالث لسنه والاحزان عن الاضمارة قبل الذكر
 فان اعلمت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبناه ميم
 لانه مذهب المختار الاكثر استعلا اضرت الفاعل في الفعل
 الاول اذا اقتضى الفاعل لحوارضا قبل الذكر في العدة بشرط

اقتضى
 مان

ويجوز

اقتضاء احد الفعلين فاعلية
 اسم ظاهر والاخر مفعولية
 ذلك الاسم الظاهر ام

اى متعلق للخصيص

قوله معنى قد يكون تنازع الفعلين بغيره على حاله
 مختلفين وذو الحال والفاعل اسم واحد
 معنى الفعل المستفاد من الفعلين الواحد
 الى اضمارة لا نفس الفاعل كما يتبادر
 منه الى الضمير لافعل وتوابع
 الى مقتضى

ويجوز

التفسير والزم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم
 الظاهر الواقع بعد ضلين اي على موافقة افراد وتنبيه وجمعا
 وتذكيرا وثانيا لانه مرجع الضمير الضمير يكون مواضعا للمرجع
 وفي هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
 سبقته سابقة خلافا للكسائي فانه لا يضر الفاعل بل يجوز تحذف
 عن الاضمار قبل الذكر ولا يظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني
 الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند
 الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفصل
 الاول الفاعل خلافا للبراء فانه لا يجوز افعال الفعل الثاني
 عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على ضمير اعماله اما الاضمار
 قبل الذكر كما هو مدعى ^{ان الفعل الاول} لاجل ظهور او حذف الفعل كما هو مذ ^{ان الفعل الثاني} هب
 الكسائي بل يجيب عنه اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
 الفاعل اضرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضرته تقول
 ضربني واكرمان الزيدان ولا يلزم محذور وقيل رد على
 تشريك الراضين او اضمارة بعد الظاهر كما في صورة تاجر
 الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت
 زيدا هو ورواية ^{اي التكرار} التي غير مشهورة عنه وحذفت المفعول
 تحذف عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
 لو اضمرا ان استغنى عنه ولا اي وان لم يستغنى عنه اظهرت

وجاز ان عند البصريين والكوفيين والكسائي

ان المفعول ان المفعول ان المفعول

اي المفعول

اي المفعول نحو حسبي منطلقا وحسب زيدا منطلقا لانه لا يجوز
 حذف احد مفعولي حسبت ولا يجوز اضمارة لئلا يلزم الاضمار
 قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار
 الكوفيين اضرته الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضا في نحو ضربني
 واكرمني زيد اذ جعلت زيدا فاعلا وضربني واكرمني ضيرا
 لاجبا الى ذيول تقدمه رتبة فلا محذور فيه ولا حذف الفاعل
 ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز
 واضرته المفعول في الفعل الثاني لو اقتضا على المذهب المختار
 ولم تحذف وان جار حذف لئلا يتوهم ان مفعول الفعل
 الثاني مغاير للذكر ويكون الضمير راجعا الى افعال متتمة
 رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانعا
 من الاضمار كما هو القول المختار ومن كان كما هو القول الغير المختار
 فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا يسيل الى
 الاظهار نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
 حيث اعمل حسبي فعمل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له
 واضرته المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو
 منطلقين لما في وهو انه لو اضرته مفعولا خالف المفعول الاول
 ولو اضرته مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا ينبغي ان لا ينصرف
 التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اما

ما لا يجوز حذف احد مفعولي حسبت ولا يجوز اضمارة لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضرته الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضا في نحو ضربني واكرمني زيد اذ جعلت زيدا فاعلا وضربني واكرمني ضيرا لاجبا الى ذيول تقدمه رتبة فلا محذور فيه ولا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضرته المفعول في الفعل الثاني لو اقتضا على المذهب المختار ولم تحذف وان جار حذف لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للذكر ويكون الضمير راجعا الى افعال متتمة رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانعا من الاضمار كما هو القول المختار ومن كان كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا يسيل الى الاظهار نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبي فعمل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضرته المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لما في وهو انه لو اضرته مفعولا خالف المفعول الاول ولو اضرته مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا ينبغي ان لا ينصرف التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اما

على ان عمل المفعول المختار

أي المفعول الثاني

دالا على اتصاف ذاتها بالسطلاق من غير ملاحظة تشيئة
وأفراده ^{متعلق باتصاف} والأف الظاهر أنه لا يتنازع بين الفاعلين في المفعول
الثاني لأن الأول يقتضي مفعولا متفرعا والثاني مفعولا
مشتق فلا يتوجهان إلى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفون على أولوية أعمال الفعل الأول بقول امرئ القيس
ولو أنما أسعى لإدني معيشة كفاي ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا فخرج الغفلان أعني كفاي ولم اطلب الحاسم
ولم اطلب قليل من المال فاقضى الأول لرفعه بالفاعلية
والثاني نصيبه بالمفعولية وامرئ القيس الذي هو اوضح
شعر العرب أعمل الأول فلم يكن أعمال الأول أولى لما
اختاره أفلا قائل يستأوى الأعمال فاجاب المص عن
طرف البصر بين وقال المص وفعل امرئ القيس كفاي ولم اطلب
قليل من المال ليس منه إسناد المعنى على تقدير تخرجه كل
من كان كفا ولم اطلب إلى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لإدني معيشة وانقضاء كفاية قليل من المال و
بثوت طلبه الثاني لكل منهما وذلك لأن لو جعل متخولا
المثبت شرطاً كان أجزاء أو معطوفاً على أحدهما منفيتا
والحق من ذلك مثبتا على هذا ينبغي أن يكون مفعول لم اطلب
محدوفا أي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر

ظن التنازع انما يكون في الذات
الموصوفة بالانطلاق من جهة
فعلتها وأفراده لها نفسها
وجمها بحسب اقتضاء الحال
شديد ضدا لله

اعني

أي المفعول الثاني

اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤنث وقد يدرك المجد المؤنث
امثالي وح يستقيم المعنى يعني أنا لا اسعى لإدني معيشة
ولا يكتفى قليل من المال ولكني اطلب المجد لأصل الثابت وأسعى
له مفعول ما لم يستم فاعله أي مفعول فعل أو شبه فعل لم يذكر
فاعله وإنما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كفضل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ البتة اتصاله بالفاعل حتى تمام بعض
النهاة فاعله كل مفعول حذف فاعله أي فاعل ذلك المفعول
وأنما أضيف إلى المفعول للمناسبة كونه فاعله لفعل متعلق
به وأقيم هو أي المفعول مقامه أي مقام الفاعل في اسناد الفعل
أو شبهه إليه وشرطه أي شرط مفعول ما لم يستم فاعله في
فاعله وأقامته مقام الفاعل إذا كان عاملة فعلا أن تغير
صفة الفعل إلى فعل أي الماضي المجهول أو يفعل أي المضارع
المجهول فيتناول مثل افعل واسفعل وتفعّل وتستفعل
وغيرها من الأفعال المجهولة المزيديتها ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لأنه مستند إلى المفعول
الأول سنادا تاما فلو ساند الفعل إليه ولا يكون اسناد
الآتيا لزم كونه مستندا ومستندا إليه معا مع كون كل من
الاسنادين تاما بخلاف أعجبتني ضرب زيد لأن أحد الاسناد
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل

ج
الظاهر الاختصاص ما لم يستم فاعله وبالحال بعد
على مفعول المصدر والحد فاعله وعلى مفعول
الفعل المحدث الفاعل نحو اظربوا التدم أو مفعول
القوم واضربوا التدم وأما أنها لا تجمع
فهو من تحصيل اللفظ بقسم منه
اصطلاحا عصام

ش
وأنما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه في قوله
المص فاعله كتاب عدم الفصل من أقسام
المرفوع ولا المنصوب كقول من فاعله
المبتدأ فاعله فهو الذي يستند إلى
دون ما ترك في الفعل
عصام

حرف
فأحذف فاعل أي فاعل الذي فلا يشك في أنه
البتة واللسان تشبه المراد بقوله وأقيم مقام
أقامه المفعول على وجه لا يخرج عن المفعول
فيخرج البتة المرفوع البتة لا يستند
من مفعول المرفوع فاعله فاعله يوم
الحكم فأن يستند من مفعول
يوم الحكم عصام

ثم انما استوفى الاعتماد ان يكون
على احد الطرفين لانها اذا كانت
مقتضية على احد الطرفين وكانت
جارية على صاحبها خيرا ونفعا
فان كان حاله لا يكون متبعا
حسب

كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كترسي
الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والاف الاستفهام ونحوه
كفل وما ومن وعن سبويه جواز الابداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح ولا خفيش يرى للرجسنا وعليه قول الشاعر
خير من عند الناس منكم خير مبتدا ونحو فاعله ولو جعل
فيه خبرا عن نحو افضل بن اسم الفضيل ومعموله الذي هو
لفظ من باجني بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة
لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه
قوله تعالى اراغبت انت عن الهى واحترز به عن نحو اقايمان
الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يخرج تثنيته مثل زيد قائم مثال القسم
الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعده
حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والفا الاستفهام استقام فدا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد
واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت شي نحو اقايمان الزيدان
او مجموعا نحو اقايمان الزيدون فانها حذرت ليس لا جاز لان
كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا سدت مسد الخبر وكون
ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه وهما ثلثة صور

فان طابقت اي الصفة والواقعة بعد
حرف النفي والاستفهام بطلت على ان ضمير
طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يكون
في الصفة الواقعة للظاهر امران ولا يخفى
ان الاصح الاحصاء فان كان منزها عن
والاذا جازى ما اتى به الصفة فطابقت
وبشكل القاعدة بنوعها اراغبت
عن الهى فان طابقت الخبر وتبين لكونه
مبتدأ والاولى الفصل بين امران
ومعموله باجني هو المبتدأ وبشكل اقايمان
وجعل قائم بكونه فاعلا ونحوه
مبتدأ ان كان خبرا للوجهين
الشمس عصام

ما من الضمير
الواقعة
من تمييز
المبتدأ

احديها

احديها اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ
وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين
ح ان يكون مبتدأ الزيدان فاعله للصفة قائما مقام الخبر
وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه لامر ان كما عرفت والخبر
هو المجرى اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لا الكلام
في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد
انه المجرى المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم
المسند به اى ما يقع به الاسناد فاحترز به عن القسم الاول
للمبتدأ لانه مستداليه لا مسند به المغاير للصفة
المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني
من المبتدأ وللان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او جعل
الباء بمعنى الى والضمير المجرى وراجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تأكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابداء
اى تجرييا لاسم عن العوامل اللفظية ليس له الى شي او يسند
اليه شي فمعنى الابداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما
عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابداء عامل
في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الخرون كل واحد من المبتدأ
والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل

١١

اللفظي وأصل المبتدأ أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ مقدما
 عليه إذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لأن المبتدأ ذات
 والخبر حال من أحوالها والذات متقدمة على أحوالها ومن ثم
 أي ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قوام
 في داره زيد مع كون الضمير عايدا إلى زيد المتأخر لفظا للتقدم
 رتبة لأصالة التقديم وأمنع قولهم صاحبها في الدار
 يعود الضمير إلى الدار وهو في خبر الخبر الذي أصله التأخير
 فلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون
 المبتدأ نكرة وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة لأن المعرفة
 معني معينا والمطلوب المتم الكثير الوقوع في الكلام إنما هو
 يحكم على الأمور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الإطلاق
 بل إذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصص
 إذا بالتخصص يقل اشتراكها في قرب من المعرفة مثل قوله تعالى
 ولعبد مؤمن خير من مشرك فإن العبد يتناول للمؤمن
 والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل
 مبتدأ وخبر خبره ومثل قولك أرجل في الدار امرأة
 فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما في الدار فيسأل
 المخاطب عن تعيينه فكانه قال أي من الأمرين المعلوم كون
 أحدهما في الدار كأن فيها فكل واحد منها تخصص هذه الصفة

وقال بعض المحققين منهم مراححة الأجوبة
 عن النكرة على النافذة لأعلى ما ذكره منه

فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما أحد خير
 منك فإن النكرة فيها وقعت في خبر النفي فأفادت عموم
 الأفراد وشمولها ففعلت وتخصصت فإنه لا تعدد
 في جميع الأفراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاشياء
 قصد بها العموم نحو تمر خير من جزاة ومثل قولهم
 شر أهرا ذاناب لتخصصه بما يخص به الفاعل شبهة
 إذ يستعمل في موضع ما أهرا ذاناب لا شر وما يخص به
 الفاعل قبل ذكره هو صفة كونه محكوما عليه بما أسند إليه
 فأنك إذا قلت قام علم منه أن ما يذكر بعده امر يصح أن يحكم
 عليه بالقيام فإذا قلت رجل فهو في قول رجل موصوف
 بصفة الحكم عليه بالقيام وأعلم أن المهر للكل بالتباح
 المعتاد قد يكون خيرا كما إذا كان محي جيب مثله وقد يكون
 شرا كما إذا كان محي عدو والمهر له بباح غير معتاد يتشام
 به يكون شرا لا خيرا فعلى الأول يصح القصر بالنسبة إلى
 الخبر فعليه شر لا خيرا أهرا ذاناب وعلى الثاني لا يصح تقدير
 وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير
 أهرا ذاناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي أدركه العجز
 في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم
 الخبر لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف

مكرر منه

هذا قول الميراثين عمرو بن دينار في معنى
 حريم الجرارة إذا قيل ما جرم المقتصر
 أنه يتصدق بأشياء أو عموم النكرة
 مع الأثبات في المبتدأ وفي الفاعل نحو
 علمت أنها قد ماتت والجرث إلا أنه
 يختلف ما في نفس هذا الشيء ما في فتوى
 فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما

منه وبقوله او كانا متساويين
فيما بينهما من غير ان يكون
المتساويين في الحقيقة بل
في الظاهر فقط

فان لم يكن التقديم
الاول متساويا لغيره
فان كان التقديم
الاول متساويا لغيره
فان كان التقديم
الاول متساويا لغيره

مبتدأ لكونه معرفة ومن خبر الواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معقبتين
متساويين في التعريف وغير متساويين ولا قرينة على كون
احدهما مبتدأ والاخر خبر انما هو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير
منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني رفعا
للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي المبتدأ احتراز عما لا يكون
فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم
على الخبر لواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب
تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور كما في الصورة
الاول فلما ذكرنا وانما في الصورة الاخيرة فلما لا يلتبس المبتدأ
بالفاعل اذا كان الفاعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام
زيدا ليلبس المبتدأ بالفاعل وبالبديل عن الفاعل اذا كان
مثنى او جموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فليست المبتدأ بآية او بالفاعل
على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو
حرفا لا على تشبيه الفاعل وجمعه كالتاء في ضرب هنته
واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بحملة صورة سواء كان

قوله اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه
الصوره ليس جزءا متعديا في هذه الصور
والا لكان التقيد لغوا لاغناء الشرع
فينبغي ان يحمل على ان شاء الله ان الخبر
جزء بشرط متعدي او بالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى وجموعا
قيل وجوب التقديم في هذه الصور
محملة فيه فلو حمل منها لكان
على عدم الوجوب لكان اعقب
مضام الدين

من صيغة مفرد في الاصل
بحسب

مبتدأ او خبر
تقديم

بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي
وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل ان زيد قري
مبتدأ وبن اسم متضمن معنى الاستفهام خبر وهو ظرف
فان قيل يفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردة صورة وان قد
باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين
ليس بحملة صورة واحتراز به عن نحو زيد ان ابوه اذا لم يطل
بآخيره صدره ما له صدر الكلام لتصدره في جملة او كان
الخبر تقديمه مصححا له اي المبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقدم
يصح وقوعه مبتدأ مثل في النار رجل فان في النار خبر
تخصيص المبتدأ بتقدمه كما عرفت فلو اخرج بقى المبتدأ نكرة
غير مخصوصة او كان متعلقه بكسر اللام اي كان متعلقا بالخبر
المتابع له يتبعه يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو
على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى
ذلك المتعلق اذ لو اخرج الخبر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى مثل على التمرة مثلها زيدا فقوله مثلها اي مثل التمرة
مبتدأ وفيه ضمير متعلق بالخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله
على التمرة والتمره متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان
الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وجرها الما
بالمفرد مبتدأ اذ في آخيره خوف ليس ان المفتوحة بالكسرة

قوله كالا شفهيا
التي هي في الكلام
التي هي في الكلام
التي هي في الكلام

قوله او كان الخبر
تقديم
قوله او كان الخبر
تقديم

قوله اي متعلق بالخبر
المتابع له يتبعه
قوله اي متعلق بالخبر
المتابع له يتبعه

قوله اي متعلق بالخبر
المتابع له يتبعه
قوله اي متعلق بالخبر
المتابع له يتبعه

في التلطف لا مكان الذهول عن الحقيقة لحفاها اوفى لكما
 مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ
 في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعد الخبر من غير تعدد
 الخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التقيد اما بحسب
 اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل
 زيد عالم وعقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
 اللفظ فقط نحو هذا جملو خا مضم فانها في الحقيقة خبر واحد
 اي مؤ وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة
 الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص
 بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
 لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرها وايضا
 المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد
 في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم
 فالاختصار عليه لذلك وقد تضمن المبتدأ معنى الشرط
 وهو سببية الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو
 وما لكم من نعم من الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببته
 للخبر سببية الشرط للجزء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
 عدم دخوله فيه نظرا الى مجرته تضمن المبتدأ معنى الشرط
 واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجوز دخول الفاء

في عدم دخول الفاء في الخبر

فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك
 المبتدأ المضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
 اي الذي جعلت مكانه جملة فعلية او ظرفية مآولة بجملة فعلية
 ههنا بالاتفاق واما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مآولا
 بالفعل ليتأكد مشابهيته للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا
 وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او المنكر الموصوف
 بهما اي احدهما وفي حكمهما الاسم المضاف اليهما مثل الذي ياتي
 هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال
 للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
 الموصول المذكور فنقوله تعا قل ان الموت الذي يفرق منه فانه
 ملاقيكم ومثل كل رجل ياتي هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
 او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
 واما مثال الاسم المضاف الى المنكرة الموصوفة باحدهما فتقولك
 كل غلام رجل ياتي اوفى الدار فله درهم وليت ولعل من حروف
 المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتدأ الذي يفتح دخول الفاء
 على خبره ما نعان عن دخوله عليه لان فتح دخوله عليه انما
 كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل
 يزيدان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية
 الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك

في اي احدهما
 قوله او ان تكون الموصوف بهما اي احدهما
 قال لا يدخل الفاء في الخبر

في اي احدهما
 قوله او ان تكون الموصوف بهما اي احدهما
 قال لا يدخل الفاء في الخبر

في اي احدهما
 قوله او ان تكون الموصوف بهما اي احدهما
 قال لا يدخل الفاء في الخبر

المنع انما هو بالاتفاق بين النخاة فلا يقال ليت او لعل الذ
 ياتي في الدار فله درهم فان قيل باب كان و باب علي ايضا
 ما نعان بالاتفاق فواجه تخصيص ليت و لعل فلتا تخصيصها
 ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا
 ووجه ذلك التخصيص لاهتمام ببيان الاختلاف الواقع
 فيها والحق بعضهم قيل هو سبويه ان المكسورة بهما اي ليت
 و لعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع
 عنه لانها لا تخرج الكلام عن الجزية الى الاشائية بغير
 قوله تعا ان الذين كفروا وما تواؤمهم كما فعلن يقبل بان قيل
 قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت و لعل فواجه
 ان المكسورة باللاحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بها سبويه
 فاعند بقوله وذكره ولم يفتد بقول من سواه فلم يذكره مع
 كلامه القولين لا يساعدهما القرآن وكلام القضاة فابدل على
 منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل
 على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعا وعلو
 انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
 قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد حذف المبتداء
 لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذف جازا لا وجبا
 وقد حذف جازا اذا قطع اليق بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد

قوله ووجه ذلك التخصيص لاهتمام ببيان
 الواقع فيها لشعره بان ما في المانع باللاتفاق
 متطكل ببيان الاختلاف ولا وجه فارجع
 اليه دعاه الى بيان ظهور الخبر المشبهة
 بالفعل فيكون حاله هنا لا يرتفع الحكم
 المذكور فيها بمسألة المتعلم في لفظ
 غصام الدين

ج قول فيما التزم اي قبل ما ذكره في قوله
 اي في تركيب قوله على الاظهرية من حيث لا يشعرون
 عن العاين الى سطر ما ولا يخفى انه لا ينبغي
 ان يفتد بالحق مع السابحة والعاين من قبل
 اي هو صمم من تركيبه ان يفتد بالحق
 اي في تركيبه من تركيبه من تركيبه
 اي في تركيبه من تركيبه من تركيبه

اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
 صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتداء
 لم يبين ذلك وجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد
 ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتداء المحذوف جوازا
 مثل المبتداء المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلل الرفع
 صورة عند بصره الهلل والله اي هذا الهلل والله بالقرينة
 الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلل هذا لان
 مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلائية
 ليتوجه اليه المتأخرون ويرووه كما يراه وانما اني بالقسم
 على عادة المستهلين غالبا وثلاثة يتوهم نصب الهلل عند
 الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذف جازا لقيام قرينة
 من غير اقامة شيء مقامه مثل خبر المحذوف جوازا في قولك خرجت
 فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه
 صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا
 ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساد مسند اي في وقت
 خروج السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا
 اي حذف جازا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه
 اي في موضع الخبر غير اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب
 على ما ذكره المص او لها المبتداء الذي بعد لولا مثل لولا زيد

ج قول فيما التزم اي قبل ما ذكره في قوله
 اي في تركيب قوله على الاظهرية من حيث لا يشعرون
 عن العاين الى سطر ما ولا يخفى انه لا ينبغي
 ان يفتد بالحق مع السابحة والعاين من قبل
 اي هو صمم من تركيبه ان يفتد بالحق
 اي في تركيبه من تركيبه من تركيبه
 اي في تركيبه من تركيبه من تركيبه

قوله ويلزم منه عطف على قوله لا يكون
 ويلزم منه عطف على قوله لا يكون
 ويلزم منه عطف على قوله لا يكون

الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضع
 ورابعها كل مبتدأ يكون مقسماً به وخبر القسم وذلك
 مثل لعرك لا فعلن كذا اي ولعرك وبقائك قسمي اي ما قسم
 به فلا شك ان لعرك يدل على القسم المحذوف وجوب القسم
 قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يعمل
 مع الهمزة الا المفتوح لان القسم موضع الخفيف كونه استعمالاً
 خبراً وانما هي اي من المرفوعات خبراً وانما هي اي
 اشياءها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان وليكن
 وليت وليل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المنة
 الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما هي عليت رفعا
 ونصباً مثله هو اي خبراً وانما هي المستند الى شيء آخر
 بعد دخول احد هذه الحروف عليها فتقوله المستند شامل لخبر
 كان وخبر المبتدأ وخبر لا تنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول
 هذه الحروف خرج جميعاً عنه والمراد بدخول هذه الحروف
 ورودها عليها لا يراى اثر فيها لفظاً او معنى فلا ينقص
 التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيداً يقوم ابوه فان يقوم
 هنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان هذا
 المعنى بل انما دخل على جملة هي يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان
 عنه بان المراد بالمستند المستند الى اسماء هذه الحروف

قوله ويلزم منه عطف على قوله لا يكون
 ويلزم منه عطف على قوله لا يكون
 ويلزم منه عطف على قوله لا يكون

قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي
 قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي
 قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي

قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي
 قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي
 قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي

قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي
 قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي
 قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي

قوله ويلزم منه عطف على قوله لا يكون
 ويلزم منه عطف على قوله لا يكون
 ويلزم منه عطف على قوله لا يكون

ويلزم منه استبدال قوله بعد دخول هذه الحروف ولا
 الى ان يجاب بان المراد بالمستند الاسم المستند فيحتاج
 الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبراً جملة مثل ان
 زيداً يقوم فاما اول بقايم مثل قائم في ان زيداً قائم فانه المستند
 بعد دخول هذه الحروف وامر كانه خبر المبتدأ اي حكمه
 خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفعلاً او جملة ونحوه
 وفي احكامه من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً ومنقياً
 وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحد
 الا اذا علم والمراد ان امره كانه بعد ان صح كونه خبراً بوجود
 شرايطه وانشاء موقعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح
 ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبراً بالباب ان حتى يرد
 انه يجوز ان يقال ان زيداً ومن ابوك ولا يجوز ان يقال
 ان ابن زيداً وان من ابك الا في تقديمه اي ليس امره
 كانه خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
 وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف
 فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعياً اي
 والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع
 والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت عمل
 الفرعي لم يصرف في معمولها بتقديم ثابتهما على الاول

قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي

قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي

قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي

قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي

قوله اي من المرفوعات خبراً وانما هي

كما يتصرف في معمولي الفعل النقصانية عن درجة الفعل الا اذا
كان الخبر ظرفا اي ليس امره كمر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا
كان الخبر ظرفا فان حكمه ان حكمه في حوز التقديم اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان النيا اياهم وفي وجوبه اذا
كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة
اي ان من الشعر لحكمة لا يتوسع في غيرها خلا
اي الكاينة لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم
مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المستند
الى ثبتي اخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها
بعد دخولها اي يقول لا يخرج به سائر الاخبار والمراد
بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا مرد نحو يضرب في لا رجل
يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عرفت عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر
وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل مرفوع
منصوب لا يجوز ارتفاع صفة على ما هو الظاهر فيها
اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان
الظرافة لا تنقبة بالظرف ونحوه وانما آتي به لئلا يلزم
الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي
خبرها الظرف وغيره ويحذف خبرا هذه حذفا كثيرا اذا كان

توله لا اذا كان ظرفا استثناء مفرغ وانما
الله تعالى في قوله لا رجل في الدار
ظرفا ويحذف ان يكون استثناء مفرغ
الكلام والحاصل ان اخبار هذه الخبر
نحو الخبر المبتدأ والظرف جواز التقديم
في الاوقات كلها لا وقت كونه ظرفا
عند النقص

قوله خبر لا لكانت النفي الجنس قد عرفت
باللام مثلا الى دعائه جانية المعنى على
التوكيد التوبيخ والمشهور في امثال
تقديره لا تكثر لا احترافا عن ذلك الموصوف
مع يعضد الصلة فانه لا يجوز عند
ابصاره فاقا لتقدير خبر لا كائنة
لنفي الجنس على جعل كائنة حال من كلمة
لا تكثر عليها بالمتنوع بمعنى التسل
الاستعداد صام

اي قول ما هو الظاهر يعني ان
صفة المرفوع المنصوب بخلاف
الظاهر فالاحتمال الظاهر في غلام
رجل هو ان خبره في قوله لا رجل
صام

نقل من كتاب خبر مبتدأ ومفعول
نقل من كتاب خبر مبتدأ ومفعول

الخبر

الخبر عاتما كالموجود والحاصل دلالة النفي عليه نحو لا
الا الله اي لا وجود الا الله وبوهم لا يشتونه اي
لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد
انهم لا يشتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم
لا اهل ولا مال انتفي الامل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر
وعلى التقديرين يحملون ما يري خبرا في مثل لا رجل قائم على
الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى
والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعلن علمها هو المستند
اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مستند اليه بعد دخولها خارج
به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد مثل ابوه
في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وانما آتي بالنكرة بعد لان لا لا تجعل الا في النكرة بخلاف
ما فات به يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز وانما ابو
تميم فلا يشتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها
مرفوعان بالا ابتداء كما كانا قبل دخولها وعلى لغة الحجاز وزد
القران نحو ما هذا بشر او هو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ
قليل لنقصان مشابهة لا ليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس
كذلك فانه لنفي مطلقا بخلاف ما فات به ايضا لنفي الحال فيقصر
عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صدق عن برانها فانما ان

اي لا اجل مشابهة لا ما باليد في معنى النفي
والدخول على المبتدأ والخبر

قوله شاذ قليل حمل على الشذوذ في
والشذوذ معنى الخروج عن القياس
احتمالا عصام

في بيان ما من مدح في الحاشية الصدور
فانما انما الخبر اي اعرض عن بيان ان الخبر
فانما انما الخبر اي اعرض عن بيان ان الخبر

لا راح اي لا راح لي ولا يجوز ان يكون لشيء الجنس لانه
 اذا كان لشيء الجنس لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يكثر ولا يكرر
 في البيت اعلم ان المراد بالسند والمستداليه في هذه التعريفات
 ما يكون مسنداً ومسنداً اليه بالاصالة لا بالبيعة بقرينة
 ذكر التوابع فيما بعده فلا ينقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات
 شرع بالمنصوبات وقد مر على المجرورات بكثرة ونخلة النصب
فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
 قد بين شرح مما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
 كون الاسم مفعولاً حقيقة او حكماً وهي اربع الفقه والكسرة
 والالف والياء خورائت زيدا ومسلمات واناك ومسلمين
 ومسلمين منه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية
 المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه
 تقييد بالياء او في اومع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة
 الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد
 تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له
 وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل
 الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون
 مؤثراً فيه وموجداً اياه فلا يرد عليه مثل ما يتوفا وجسم
 جسامة وشرف شرفاً وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله

واعلم ان انواع الاعراب اربعة لان الاعراب
 اما ان يكون وجودياً او عدياً والثاني
 المحرم والاول المباح اما ان يكون مخصصاً
 بطرف واحد او لا والاول المحرم
 والثاني المباح اما ان يكون عسمية
 في الكلام او لا والاول المباح والثاني
 النصب شهاب الدين
 ط
 فصح اطلاق صيغة المفعول على ما ذكرناه
 فيصير الاطلاق على كل من المفعول به او فيه
 بشئ لقائده ولم يستند اليه لان الفعل
 وتعلق به تحلقتا خصوصاً ولا يخفى ان مقتضى
 المفعول ما لم يسم فاعلم فانه مفعول
 ولم يشتمل التمرين لان يقال المفعول
 المفعول عليه باعتبار ان كان في الكلام
 مفعولاً اصطلاحياً بخلاف المفاعيل
 عصام الدين

الفاعل

الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل
 فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون
 مذكوراً حقيقة كما اذا كان مذكوراً بعينه نحو ضربت ضرباً
 او حكماً كما اذا كان مقدراً نحو ضربت الرقاب واسماً فيه
 معنى الفعل نحو ضارب ضرباً وخرج به المضار التي لم يذكر
 فعلها لا حقيقة ولا حكماً نحو الضرب واقع على زيد بمعناه
 صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائناً بمعنى ذلك
 الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل
 مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديت في قوله
 ضربته تاديتاً فانه وان كان ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه
 ليس بما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي
 في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة اعتباراً بين احدهما كونهما
 بحيث قامت بفعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه
 ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها واثباتهما كونهما بحيث
 وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول
 كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعد
 بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به
 لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملاً عليه بهذا
 الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به

هو الاسم اعطى على قول مذكور ولا يصح فعل مذكور
 يشتمل المفعول المطلق ولا اسم لان المراد اعم
 من الفعل كما هو الشايع عصام

لا يكون متعلقاً بمذكور

لان الفعل يدل على الحد والزمان والاسم يدل
 على الحد فقط فيكون معنى الاسم جزء
 من معنى الفعل

او اسما ج مع الاسم مذكور فاني
 استغناء عن
 مذكور به عصام

فخرج هذا الاعتبار عن الحد وانطق الحد على المحدود جامعا
 مانعا وقد يكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفعول
 زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه
 والعقد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد
 بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعقد فالاول اى الذى
 للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعربة عن
 الدلالة على التعدد والثنائية والجمع يستلزمان التعدد
 فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع
 والعدد بخلاف احوية اى الذين هما النوع والعدد نحو
 جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم اوفتحها وقد يكون المفعول
 المطلق بغير لفظه اى مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة
 مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبت الله نباتا
 وسيبويه يقرر له عاملا من باب اى قعدت وجلست جلوسا
 وانبت الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل التام للمفعول
 المطلق لقيام ونية جواز القول لمن قدم من سفره خير مقدم
 اى قدمت قدوما خيرا مقدم خيرا اسم تفضيل ومصدرية
 باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له
 حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجتا سماعا اى
 سماعا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا

في الترتيب في هذه كثيرا الاستعمال ودلالة
 مثلا سقيا وانما لا يستعمل لا يدعى
 بطريق قد كثر الحال على ان التقدير
 سقيا الله سقيا
 على

اى سقيا

اى سقيا الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيًا وخيبة
 اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجعل
 اى جدد جددًا والجدد قطع الأنف والأذن والشفة واليد
 وحدا اى حدت حدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا
 اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال
 العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا
 قيل عليه قد اوحى الله محمدا وشكرا وشكرا وعجبا
 فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان
 وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمد الله وشكرا
 له وعجبا له وقد يحذف الفعل التام للمفعول المطلق
 قياسا اى حذفا قياسا يعلم له ضابط كل يحذف معه الفعل
 لزوما في مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع
 ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لانفيه
 فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد شيئا لا يجب حذفه بعد نفي
 داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى
 نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك
 الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت لا
 سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصفا لا اسم
 بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه

اى زلل

اى ناله ينال اصل ينيل

ضابطه تميم يحذف مع

اى لا

قوله او وقع مكررا الوفاق لا مكررا
على مشتاكلان احصل لا انما احترز
لوقوع عظم على قوله خبر اعصاب
التي

نحو ما سيرا لا سير شديد كان مرفوعا على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكررا اي موضع الخبر عن اسم لا يصلح
وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو دكت الارض دكا دكا
وانما جمع بين الضابطين لا شتر كما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبر عنه نحو ما انت الاسير اي سير سيرا وما انت الاسير
سير ليريد اي سير سيرا ليريد هذان مثالان لما وقع مثنيا
بعد نفي وانما اورد مثالين تبين على ان الاسم الواقع موقع
الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للبديهة والى
ما يشبهه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سير اي
سير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سير سيرا اي
سير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل التاصي للمفعول المطلق فيها ما وقع اي
موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لا تر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول
وباشتره غرضه المطلوب منه وبفصيل الاثر بيان انواعه
المحتملة نحو قوله تكافؤا شد والوثاق فاما متا بعد اي شد
الوثاق واما فداء فعوله شد والوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما الم
والفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما

قوله او وقع مكررا الوفاق لا مكررا
على مشتاكلان احصل لا انما احترز
لوقوع عظم على قوله خبر اعصاب
التي

قوله وانما جمع بين الضابطين لا شتر
2 الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه
انما يشق ان يجزى بين فاعل وما وقع
مضمون جملة لا شتر كما في قوله
مضمون جملة عظام

قوله ليريد معرب د م بريد وهو المفعول
استقام ان علامته قطع الدب
ثم صار اسما بمعنى نيك
عظام

منه

متابعه واما فداء اي اما تمون متابعه الشد واما
تفقد فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع التشبيه اي لان تشبه به امر اخر
واحترز به عن نحو زيد صوت صوت حسن لا يرد لم يقع
للتشبيه علاجا اي حال كونه لا على فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن ليريد زهد زهد الصلح لا ان الزهد
ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت
زيد صوت جار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مرت زيد فاذله
ضرب صوت جار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم
اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مرت بالباله
فاذا به صوت صوت جار نحو مرت زيد فاذله صوت
صوت جار اي بصوت صوت جار من صلات الشيء صوتا بمعنى
صوت صوتا فاصوت جار مصدر وقع التشبيه علاجا
بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم
الضمير المجزوء وقوله وهو مرت زيد فاذله صراخ صراخ
الشكلي اي يصرخ صراخ الشكلي وهي امرأة مات ولذا
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق

المفعول المطلق
اي المفعول المطلق
فان صوت جار مرفوع على انه بدل لفظ
من صوت فليس مما نحن فيه
والصوت الاول لا يعود
مقام لفظه

قوله نعيب على الحالة وروى على ام بديل
ارطفت بيوت او صنعت لشقير
مثل عظام

وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي هذه الجملة غير اي غير
 المفعول المطلق نحو لم يعل على الف درهم اعترافا اي اعترفت
 اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف
 درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل لسواه ويسمى هذا
 النوع من المفعول المطلق تأكيد لنفسه اي نفس المفعول
 المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امر بغيره ولو
 بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي هذه الجملة
 محتمل غير اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي
 حق حقا من حق بحق اذ ثبت ووجب فحقا مصدر وقع
 مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غير لانها
 محتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع
 من المفعول المطلق تأكيد لغيره لانه من حيث هو منصوب
 عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة
 فالؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه
 بغير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوب عليه بالمصدر
 ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غير ليندفع وعلى هذا
 ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه
 ليتكرر ويقر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مشي
 اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير

اي لا امر بغيره لا محتمل لغيره لا اعتبار
 كما يقال ليس له درهم من حقه حسن
 بالاعتبار كما اذا كان باعتبار ما يميزه

ج لا امر بغيره لا محتمل لغيره لا اعتبار
 كما يقال ليس له درهم من حقه حسن
 بالاعتبار كما اذا كان باعتبار ما يميزه

اي نوع غيره ولا اجل احتماله
 غيره او لما يميزه وصفا
 او الحكم المحكم بغير المحتمل
 وان لم يكن مراد احتماله

قول لانه من حيث هو منصوب من الج معنى
 لان معناه من حيث هو منصوب عليه
 بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
 هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معني المصدر
 شتم المصدر ما لا تأكيد شتم باسمه
 تقول انما سبب القتل ان لم يؤكد لفظ القتل
 لان يؤكد لفظ القتل على ما لا
 علم ويقر به فانه ان لم يؤكد لفظ القتل
 قوة ما كذا لنفسه ووجه انه يؤكد جملة كما
 عمت لتبينها لانه على ما يتبين المصدر
 لانه لم يعل اما لانه لم يعل كما يعل
 في قوله لم يعل و ليس فيها ما يميزه من قوله لم يعل
 لم يعل و ليس فيها ما يميزه من قوله لم يعل
 على ما يتبين لانه لم يعل

اي لا امر بغيره لا محتمل لغيره لا اعتبار
 كما يقال ليس له درهم من حقه حسن
 بالاعتبار كما اذا كان باعتبار ما يميزه

ولا بد في تميم هذه القاعدة من قيدا لاضافة اي مشي
 مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعا اجمع
 البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تمة
 التعريف لا فائدة هذه القيد تكلف مثل بيتك اصله البيت
 لك البائين اي اقيم بجديتك وامثال امرك ولا ابرح
 عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل وقيم المصدر
 مقامه ورده الى الثلاثي بحذف زوايد ثم حذف حرف الجر
 من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لست
 بالمكان بمعنى لست فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا
 القياس سعدت اي اسعدت اسعدا بعد اسعاد بمعنى
 اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف البت فانه
 يتعدى بالاسم المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع
 عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكفاء بما سبق في المفعول
 المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بالهو
 حرف الجر فانه يقولون في ضرب زيد ان الضرب واقع على
 ولا يقولون في ضرب زيد ان المرور واقع عليه بل يتبين
 فخرج به الفاعل الثالث الباقية فانه لا يقال في واحد منها
 ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله اومعه والمفعول المطلق
 بما يقع من مفاعله لفعل الفاعل فان المفعول المطلق غير فاعله

واقاسم لا تسمى
 الفعل او تعلق
 به عصام

اي على ان يكون له
 تأكيد قد لا يكون له

ج لا امر بغيره لا محتمل لغيره لا اعتبار
 كما يقال ليس له درهم من حقه حسن
 بالاعتبار كما اذا كان باعتبار ما يميزه

ج لا امر بغيره لا محتمل لغيره لا اعتبار
 كما يقال ليس له درهم من حقه حسن
 بالاعتبار كما اذا كان باعتبار ما يميزه

قول على هذا التماس سعدت اي اسعدت
 ان يكون غير محذوف الزوايد فانه لم ينج
 ثلاثي اسعدت بمضاه عصام
 اصله اسعاد من ثقلت حركه العين الى السين
 فاستغنى عن الهمزة فاجتمع ساكنان العين
 واللام فحذفت الالف واضيف الى السين
 وسقطت النون ولاضافة فصار سعدت
 من اقسام الاسم

اي المفعول به

اي المفعول به

3

[illegible]

وتقول له تعال فانا مشاق اليك فالجواب ادخاله تحت
 المناد كما فعله صاحب المفضل وقيل الظاهر من كلام ^{سيبويه}
 ايضا انه داخل في المنادى بحرف ياي متباني ادعو
 من الحروف الخمسة وهي يا ويا وها ويا وها وها وها وها وها
 به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقدير ^{هنا} تفصيل للطلب
 اي طلبا لفظيا بان يكون اللفظ لطلب لفظية نحو يا زيد
 او تقدير يا بان يكون الله مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
 او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون التانيب ملفوظا
 او تقدير يا بان يكون التانيب مقدرا كما في المثالين المذكورين
 او للمناد والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدرة مثل الا
 يا اسجدوا اي الا يقوم اسجدوا وانتصاب المناد عند سيبويه
 على انه مفعول به وناصبة الفعل المقدرة واصله ادعوزيدا
 فحذف الفعل مخفيا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف
 النداء عليه واقدرة فائدة وعند اللزوم حرف النداء يستد
 مستد الفعل وادعوزيدا في بعض كلامه ان يا وخوانه اسما
 الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما
 انتصب المفعول به بعامل ولجبا الحذف وعلى المذهب
 كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند
 سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد

حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
 مقدرو عند ابو علي احد جزئيه اسم الفعل والاخر ضمير
 مستتر فيه وينبغي اي المنادى قد تم بيان البناء والخفض
 والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب
 الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها
 على ما يرفع به اي على الضم والالف والواو التي يرفع بها
 المنادى في غير صورة النداء او الفعل مستند الى الجار
 والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم
 غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي
 لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم
 معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعد
 وانما بنى المفرد المعرفة لوقوع موقع الكاف الاسمية
 المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
 افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا
 الكاف كاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك
 لان الاسم لا يبنى الا المشابهة الحرف والفعل ولا يبنى
 لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويارجل مثال لان الماهو
 مبني على الضمة ولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة
 بعد النداء وياريدان مثال المبني على الالف وياريدون

مثال المبني على الواو ويخفض اي يحذف المنادى بلام الاستغاثه
اي بلام يدخل وقت الاستغاثه فهو لامي التخصيص
ادخلت على المستغاث دلالة على ان مخصوص من بين امثاله
بالدعاء نحو يا زيدا وانما فتح للدلالة على ان المستغاث له
اذ حذف المستغاث نحو يا لطلوم اي القوم فانه لو لم يفتح
لام المستغاث لم يعلم ان المعلوم في هذا المثال مستغاث
ومستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى المستغاث وقع
موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على
المستغاث بغير يا نحو يا زيدا وكسرت لام المعطوف
لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على
المستغاث وان عطفت مع يافله بد من فتح لام المعطوف
ايضاحو يا زيدا والعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
لام الاستغاث لان علة بناؤه كانت مشابهة للرف واللام
الجارة من خواص الاسم في دخولها ضعف مشابهة للرف
فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلا في
التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا لالدوي
ولام التهديد نحو يا زيدا لا قلنك فلم اهل المصروفها
وكيف يصدق قوله فيما بعد ويتصّب ما سواها كلياً واجيب

قوله بلام الاستغاثه اي بلام هو المنادى
يدخل على المنادى دلالة على ان المنادى
قيل هو لامي زيدت للاستغاثه اذ لا وجه
لنقوت العمل بهذا القسم دون غيره
واو ودان لا بد من التعرض لخفض اللام
نحو يا لالدوي لان الماء ولام التهديد
نحو يا لطلوم لا قلنك ليحذف قوله فيما بعد
ما سواها وقد اتفق على تقدير بلام الاستغاثه
عصام الدين

لان الاصل في الحرف المتواردة على هيئته
ان يبنى على الفتح في اختيار السكون في الكلام
اذ البناء على السكون يمنع وتلكست اللام
الجارة فربما يجرها وين اللام لا يفتح في الكلام
فتكتب فقيلا في زيد التهديد لم يفتح في الكلام
عن ياء هذا ولام الاستغاثه ص خرج
بهذا ولام الاستغاثه ص خرج
ولا بد علينا التقصير بقوله لان
قد كتبت الياء فيم الاختصاص بلام
الجره الجارة كذا ذكره القاضي
الجنيد

كانت اوماء عجايبا وشاهد مثله قد
افادوه بهذا القول في كتابهم
قالوا يا ماء فاعلم ان
وتبين من ذلك ان
نحو يا لالدوي
فتدكر

بلام

بان كلا من هاتين اللامتين لام الاستغاثه كان المبهمة
اسم فاعل يستقيث بالتهديد اسم مفعول ليحضر فينقم منه
وليس ترجح من الخصومة وكان المتعجب يستقيث بالمتعجب
ليحضر فيقضي منه العجب فيخلص منه واجيب عن لام التعجب
بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قوله
يا لالدوي واللدوي ليس الماء ولا الدوي وانما المراد
يا قوم او يا هؤلاء اعجوا بالماء واللدوي ولا يخفى عليك
ان القول يحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على
تقدير فتحها فمشكل لانفاء ما يقتضي فتحها كالموطأ
تمام سبق ويصح اي يبنى المنادى على الفتح لاحاق الفها
اي لاف الاستغاثه باخر لا قضاء الالف فتح ما قبلها
ولا لام فيه ح لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فيتر
ارثها تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيدا بالحقاق
الماء به الوقف ويتصّب ما سواها اي يتصّب بالمفعولية
ما سوا المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام
او الالف لفظا او تقديرا ان كان معرا قبل دخول حرف
النداء لان علة النصيب وهي المفعولية متحققة فيه وما
غيره معتر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون
مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون

اي بلام هو المنادى
يدخل على المنادى
قيل هو لامي زيدت
لنقوت العمل بهذا
واو ودان لا بد من
نحو يا لالدوي لان
نحو يا لطلوم لا قلنك
ما سواها وقد اتفق

نحو يا لالدوي
اي بلام هو المنادى
يدخل على المنادى
قيل هو لامي زيدت
لنقوت العمل بهذا
واو ودان لا بد من
نحو يا لالدوي لان
نحو يا لطلوم لا قلنك
ما سواها وقد اتفق
عصام الدين

كانت اوماء عجايبا
افادوه بهذا القول
قالوا يا ماء فاعلم
وتبين من ذلك ان
نحو يا لالدوي
فتدكر

مفردا ولكن لا يكون معرفة وانما لا يكون مفردا ولا معرفة
 فالقسم الاول وهو شئ لا يكون مفردا كونه مضافا مثل
 يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا كونه شبه
 مضاف مثل يا طالعاجبه والقسم الثالث وهو ما يكون
 مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين
 اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه
 منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا
 ولا معرفة مثل يا حبيبا وجهه ظرفيا ولم يورد المصنف هذا
 القسم مثالا اذ حيث يقع انتفاء كل من القيدين بمثل اسهل
 تصور انتفاءهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراد
 مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يرد بقوله يا طالعجا
 جلا غير معين وهذه العبارة اعم من ان يرد بها معين او غير
 معين فامثلة الاقسام باقربها مذكورة وهذه الامثلة
 كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال
 له على جهة وتوابع المنادي المبني على ما رفع به المفردة حقيقة
 او حكما انما قيد المنادي بكونه مبنيا لان توابع المنادي المعرف
 تابعة للفظه فقط وقيدا المبني بكونه على ما رفع به لان
 توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا
 ولا غيره لان السوء مبني على الفتح وقد التوابع بكونها

شئ بكونها طالعجا
 شئ الجبل

قيل انصا بجلا طالعجا
 اعتمد على احدى

صورة مثل رجل فكانت قلت
 يا رجل منصوب فمثال سائل
 فقال حتى تنصب فقلت منطوق
 لغير معين في توقيت للنصب
 لا تقييد له

وانما وصف حسانا بغير
 لدفع توجه ارادة
 المطبق

اي مثل انتفى التعريف في مثل
 يا رجل كونه نكرة وانما
 المقترنة في مثل يا طالعجا
 جبلا جبلا كونه شبه
 مضافا

لان هذه العبارة اعم من ان
 يراد بها معين او غير معين
 صح

قوله المبني على ما رفع به قبل هو
 ابتداء در من لفظ المبني
 هنا لان قيا فيه وبني
 دون غيره

مفردة لانها لو لم تكن مفردة لاحقيقة ولا حكما كانت مصافة
 بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا نصب وانما
 جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون
 مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون
 مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانها لما انتفت فيها
 بالاضافة المعنوية كانا في حكم المفردة ليدخل فيها المضاف
 بالاضافة اللفظية والمشبها بالمضاف لانها كالنوع
 المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيدا الحسن الوجه
 والحسن الوجه ويا زيدا الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم
 الحكم الا في في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيها هو
 حار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع
 الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيها هو محتاج اليه
 فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه
 في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيدا وقد
 اعرابه رفعا ونصبا ولكن المختار عند المصنف ذلك ولذلك
 لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
 كذلك والمعطوف بحرف المنع دخول ما عليه يعني الوقف
 باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير المنع دخول ما عليه
 فان حكمها غير حكمها كما سيأتي رفع حلا على الفظة الظاهر

مطوق
 حقيقة

المنادي المبني المفردة

ان لا يكون وجهه مكسورا ولا يخفق الاضافة
 الحكم

قوله لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب الظاهر
 ان قول عند الاكسوس للملاء قوله وقيل
 فانما يدل على ان المستغاث خال من التاكيد
 الاستغاث والقيد في المثالين
 الخ ذلك قوله وكان المختار
 عند المصنف ذلك

اي هذه التوابع

او المقدر لان بناء المنادى عرضي فشيء العرب يجوز
 ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب على محله لان حق
 المتابع للمبتدأ ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل
 بالفعولية نحو يا نعيم اجمعون ولجعين في التاكيد ويا زيد
 العاقل والعاقل في الصفة واقصر على مثالها لانها اكثر
 واشهر ويا غلام ايسر ويا نعيم عطف البيان ويا زيد
 والحارث والحارث في المعطوف بحرف المتنع دخول يا
 عليه والجليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف المتنع
 دخول يا عليه بجوار رفع مع تجوز التنصب لان المعطوف
 بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون المعطوف
 على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي
 الهمزة او ما تقوم مقامها ولكن لما لم يباشر حرف النداء
 جعلت تلك الحالة اعرافا فصادت رفعا ويا عمرو بن العلاء
 النحوي القاري المتقدم على الخليل بن احمد فيه التنصب مع تجوز
 الرفع فانما امتنع فيه بقدر حرف النداء بواسطة اللام
 لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبتدأ تابع
 لمحله ومحله التنصب ويا عباس المبرد ان كان المعطوف
 المنكوز كالحسين اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه
 فكما لخليل اي يا عباس مثل الخليل في اختيار رفعه لا مكا

المبتدأ

ولم يورد لغزها مثالا
يطلق في الاقسام بالامثلة

والمحذوف

اي حاله جارية عليه اي في المعطوف
اي حكمه بغير شئ

جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والاي وان لم يكن
 المعطوف المنكوز كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه
 مثل النجم والصفق فكما في عمرو اي ابو العباس مثل اي عمرو
 في اختيار التنصب لامتناع جعله منادى مستقلا
 والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبتدأ على ما
 يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقة تنصب لانها اذا
 وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع او ولي لا
 حرف النداء لا يباشرها مثل يا نعيم كلهم في التاكيد ويا زيد
 ذال المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان
 ولا يحى المعطوف بحرف المتنع دخول يا عليه مضافا لان
 اللام يمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقة والبديل
 والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو
 المتنع دخول يا عليه غير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا
 عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
 الذي يباشره حرف النداء وذلك لان البديل هو المقصود
 بالذكر والاول كاللوطية لذكره والمعطوف المحض
 منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
 النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا
 اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال

وغيره ما

اي البديل او المعطوف حكم المنادى المستقل

اي بيان حكمه

اي مانع من دخول حرف

اي البديل والمعطوف غير ما ذكر

من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين ومضارين
 للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يازيد بشر ويازيد اجاع
 ويازيد طالعاجلا ويازيد رجلا صالحا والمعطوف
 مثل يازيد وعمر ويازيد واخا عمر ويازيد وطالعاجلا
 ويازيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادي المبني على الضم
 اما كونه منادى فلا ان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم
 فلما يفهم من اختيار فتح المبنى عن جواز ضمة فان جواز
 الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن
 مجرد عن البناء او ملحق بها اعني ابنة بلا تظلال واسطر
 الابن وموصوفه كاهو المتبادر الى الضم فيخرج عنه مثل
 يازيد الطريف ابن عمر ومضافا اي حال كون ذلك الابن
 مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم
 لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع لكن يختار فتحه
 لكبره ووقوع المنادي الجامع هذه الصفات والكثرة
 مناسبة للتخفيف فحققوه بالفتحة التي هي حركة اصلية
 تكون مفعولا بمر واذ نودي المرفع باللام اي اذا اريد
 نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي معها التنية
 بين حرف النداء والمنادي المرفع باللام تحذف عن اجتماع
 التي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا

اي قبل ان تصاحبه لفظا لفظا
لا تلتزم اعتقاد على ياد

يا زيدا بن عمر

اي يخرج عبدالله وزيدان
وزيدون جعلتهما علما
عبد القصور

فيم ان جواز القيمة لا يكون الا في المنادى
 المبني وطاقتا لا في المبني على الضم خصوصا
 فان قيم وجوبها لغم كاللحن كالمعنى
 الماقتضاه في التفسير على قول العلم
 المنادي فكان الموصوف بالعلم
 يختار فيها البناء على التنية على البناء
 على الضم فعند ملا حظكم بهذا المبنى
 كين يتيسر التقييد بالبناء على
 التنية حسيما والاصل ان ما ذكره
 في وجه التقييد الجا يقتضي ذلك
 التقييد فندير

ش فانه لا يفتح المنادى في مثل غير
كثير لا استعمال في رضى

صالحا
بمختصر

اي ما في علو النداء
 في جوبه مجرور
 وجها في النداء
 المبنى لان الضم
 مفعولها لفظا وجها
 اما هو لكونه
 علم يكره استعماله
 في رضى

اي العلم المنادى

وايت هذا الرجل بتوسيط الامرين معا والامر الثاني
 رفع الرجل مثله وان كان الرجل صفة وجها جواز الوجهين
 الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثله هو المقصود بالنداء
 فالترمو رفته ليكون حركة الاعرابية موافقة لحركة البناءية
 التي هي علامة التأكيد فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا
 بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادي
 ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم منهم عن تلك
 القاعدة وتوابعه بالمر عطف على الرجل اي والترمو رفته
 الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الطريف ويا ايها
 الرجل ذوالمال لانها توابع منادى مغرب وجواز الوجهين
 انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا ببناء على فاعل جواز
 اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما
 كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها الكلمة بالله
 لان اصله الاله حذف الهزة وعوضت اللام عنها ولو لم
 الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لانه ولما لم يجمع هذان
 الامران في موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز وهذا
 قال خاصة واما مثل النجم والصق وان كانت اللام لازمة
 في مثلها لكنها ليست عوضا عن المحذوف واما الناس
 وان كانت اللام فيه عوضا عن الهزة لان اصله اناس

حسب الرفع لا حسب اللفظ فان ذكر ليد
 على معنى في التبع عبد القصور
 اي وهذا الاستثناء استثناء عن
 اي قولوا الترمو رفته الرجل

اي في صفة المنادى المبني المفرد
 وتوابع المنادى المبني المفرد
 ترفع جملا على لفظه

اي عن قاعدة جواز الوجهين
 المنادى المفرد المبني في نصب وتوابع
 الا اذا نودي المفرد باللام
 ترفع فقط

بفتح الهزة للتنظيم

والاكثر في باب الله قطع الهزة وذلك لان الله
 ولا لامه لا اله الا الله الامم حيا كما قال عليه
 في الاصل وصاها بجزء الكل حتى لا يستفهم
 اجتماع يا واللام فلو كانا بابتداء على اصلها
 سقطت الهزة في الترتيب او صهره
 اللام المعروفة هزة وصل رضى الدين
 شي يقيم مقامهما لان عوض لام اخرى
 يمتثل كما هو المتبادر

من اي جواز اجتماع حرف النداء
مع اللام

لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام
 فلا يجوز ان يقال يا الهم ويا الناس ولعدم جريان هذا القاع
 في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل
 عني لان لا بها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة
 حكما عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم في الغلامان
 اللذان قرأ لا ينقاه لأمري كليهما حكما بانه أشد شذوذاً ولك
 اي وجاز ذلك في مثل يا تيم تيم عري أي في تركيب تكرير المنداد
 المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بلاضافة في الأول
 الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب واما الضم في الأول
 فلا نه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه
 مضاف الى عري المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين
 المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيوري أو مضاف
 الى عري المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب السرد
 والسيراني اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الأصل
 يا تيم بالضم تيم عري ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في زيد بن
 عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع
 مضاف اليه وتام البيت يا تيم تيم عري لا ابا لكم لا يلقينكم
 في سورة عمر البيت لجر حين اراد عمر التيم الشاعر ان يجوه
 فقال جرير خطا بالتي تيم لا تروا عمر ان يجوه في يلقينكم

بسيط

في الغلامان اللذان قرأ
جزر

في سورة

اي ان المتعذر وهو ترجيح الخطاب والنداء
8

في سورة اي مكروه من قبل يعنى حاجاته اياهم والمنداد
 المضاف الى ياء المتكلم يحوز فيه وجوه اربعة فتح الياء
 مثل يا علامي وسكونها مثل يا علامي واسقاط الياء
 اكفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احتراز نحو يا قناني
 ومثل يا علام وقلبها الفا نحو ويا علاما وهذا الوجهان
 يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لانه
 المقصود غير فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه
 ويتوجه الى المقصود من الكلام مخففاً يا علامي وجهين
 حذف الياء وبقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان
 الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان
 الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى المتكلم
 لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضمار
 الى ياء المتكلم واشتهر بالتدلل الشرة على الياء المعيرة بالحد
 او القلب فلا يقال يا عدو يا عدو وقد جاء شيئا في المنادى
 يا علام بالفتح اكفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى
 المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا
 اي في حالة الوقف تقول يا علامي ويا علامي ويا علامي
 ويا علاماه فرقا بين الوقف والوصل ولو اى العرب في
 ما وراهم يا ابي ويا ابي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف

اي اسقاط الياء اكفاء بالكسرة
وقلبها الفا

لان النداء ليس مقصودا أصلي بل مقصود
تبعها لما بعده فيكون المقصود الأصلي

وقد يكون رفع

في سورة

الى ياء المتكلم مع وجوب خزانة عليها كثر استعمال
 نداء في كلامهم كما اشار اليها بقوله **ويا ابت** و **يا امت**
 اي **يا ابنتي** و **يا امي** ايضا بان دال الياء بالتاء فتجا
 وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
 او مكسورة لمناسبة الياء وقدر جاء بالضم ايضا نحو **يا ابت**
 و **يا امت** لاجرا في مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلّة وقالوا
يا ابتا و **يا امتا** بالالف بعد التاء جمعاً بين العوضين دون
 الياء فاما **يا ابني** و **يا امتي** احترازاً عن الجمع بين العوض
 والمعوّض عنه فانه غير جائز وقالوا **يا ابن ام** و **يا ابن عم**
 خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال
يا ابن اخ و **يا ابن خال** لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
يا بنت ام و **يا بنت عم** على الوجه الرابع مثل باب يا غلام
 فقالوا **يا ابن ابي** و **يا ابن عمي** بفتح الياء وسكونها و **يا ابن ابي**
 و **يا ابن عمي** بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة و **يا ابن امي**
 و **يا ابن عمي** بما بدل الياء الفاء وقالوا بزيادة وجه آخر شديد
 في المضاف الى ياء المتكلم **يا ابن ام** و **يا ابن عم** بحذف الف
 والاكتفاء بالفتحة كثر الاستعمال وطول اللفظ
 وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم
 شرع في بيان فعال و **يا ابن عم** المنادى جائز اي واقعة في

اي والانسب في هذا التمام
 لان مناسبتهم بذكره للثقل

فيما لا ينبغي ان يخلو

الكلام من غير ضرورة شعيرة دعيت اليه فان دعيت اليه ضرورة
 فيا لطريق الاكس وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة
 اي لضرورة شعيرة داعية اليه لا في سعة الكلام وهو
 اي ترخيم المنادى حذف في اخره اي في اخر المنادى مخففا
 لمجرد الخفيف لا لعلّة اخرى مقضية الى الحذف المستلزم
 للتحفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم
 المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله
 على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
 مطلقا والضمير المحرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى
 على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
 على التقدير الثاني امور أربعة ثلاثة منها عديمة وهي ان لا
 يكون مضافا حقيقة او حكما فيخل فيه المشبه بالمضاف ايضا
 اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اجزاء المنادى نظرا
 الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس اجزاء نظرا الى اللفظ
 فامتنع الترخيم فيها بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا يجوز
 باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد
 عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا
 بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المنادى
 لانه غير داخل في المنادى عنده ومما وقع في بعض النسخ ولا مندوب

الترخيم في اللفظ التسهيل والتخفيف
 في اللفظ التسهيل والتخفيف
 في اللفظ التسهيل والتخفيف

اي تعريف الترخيم وهو في اخره تخفيفا

اي تعريف

الانقضاء في المضاف والمضاف اليه

اي تعريف

مندوب عن المندوب

فكانه من تصرف الناس مع ان وجه شرطه عند دخوله
 في المتاد ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخر
 لمد الصوت اظهارا للفتح فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان
 لا يكون جملة لان الجملة محكية بها فلا تغير والشرط
 الرابع احد من وجودين وهو ان يكون المنادى اما علما
 زائدا على ثلثة احرف لا ترفع لعلية ناسبه للتخفيف بالتخيم
 اكثر من زيادة العلم مع انه لشهرته فيما اتفق منه دليل على ما
 اتفق وزادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل اربعة
 الحرف بلز على موجبة واما اسماء ثلثيات التاء الثانية
 وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على
 الزوال في كنهه الذي مقتضى السقوط فكيف اذا وقع موقعا
 يكره فيه سقوط الحرف الاصل ولما بالبقاء نحو ثبت
 وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل
 الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء
 كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى المستوف
 الشروط المذكورة الا ما شئت من نحو يا صاح في يا صاحب
 ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثر استعماله منادى ولما
 فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية الحذف
 بنسب فقال فان كان في اخر اي اخر المنادى زيادات

اي منقول لم
 للزيادة

لا بد ان كان قلبي سوا كان شرطه الاوسط او لا مثل رابع
 ليم ايضا لان وجه كلا الشرط من عند البوسين حرم

المتصل بثلثة احرف كاسين منه

وهو الوقف
 باطله

بمعنى ان لا يكون مضافا ولا
 لا يكون مستغنىا وان لا يكون
 جملة ان يكون اما علما او زائدا على
 ثلثة احرف منه
 كقول الشاعر يا صاح يا صاح
 فلو في النسخ ما نودي في الكلام
 ثلثة احرف من
 كقول الشاعر يا صاح يا صاح
 فلو في النسخ ما نودي في الكلام
 ثلثة احرف من

وهو اي بنسب الترخيم
 ذلك وجا ان يكون تفسير ما حذف
 من الترخيم معرب

كائنتان

المتصل بثلثة احرف كاسين منه
 اي المتصل بثلثة احرف كاسين منه

كائنتان في حكم الزائدة الواحدة في انهما زيدا معا واحترز به
 عن نحو ثلثية ومرجانية فان التاء والنون فيها زيدا اوليا
 ثم زيدت تاء الثانية فلم يحذف فيها الا الآخر كاسماء اذا
 جعلتا فعلا من الوسماء اي الحسن كما هو مذهب سيبويه
 لا انما لا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لا انه يكون ح من باب
 عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادر
 الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصاله فيخرج منه
 نحو سعادة لا ترفع لا يحذف منه الا التاء وهو عمن ان
 يكون حقيقة او حكا فيمثل مثل مرقى ومثي عوفان الحرف الاخر
 منهما في حكم الصحيح في الاصاله قبله من اي الف او واو
 او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جسيما والمراد بالمدد الزائد
 لتبادرها الى الذهن لعلية او كثرها فيخرج عنه نحو مختار
 فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان
 ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
 من الحروف كمصور وعمار ومسيكين ثلثة يلزم من حذف
 حرفين منه عدم بقاءه على اقل اربعة الحرف والمرب وانما لم يؤخذ
 هذا القيد في قوله زائدتان في حكم الواحدة لان نحو
 ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه
 على حرفين ليس للتخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا

في حكم الواحدة

حين كون اسماء على زنا فعلا لا جمع اسم
 لان اذا كان جمع اسم فكل حركه عارفاً
 حذف منه حرفان لان في اخره صحيح
 قبله مدة لا من حيث اسمها
 في حكم الزيادة
 الواحدة
 اي لم وصفنا الصحيح باصلي

ض
 اعلم ان اسماء وزنه فعلا فالهزة فم لثلاث
 واصل وسماء من الوسماء وهي الحاء او الباء
 من الواو هزة فعلا لاسماء وهي الحاء او الباء
 هذا مذهب سيبويه ومنهم من ذهب
 الى ان جمع اسم على زنا فعلا لا يجمع
 يستحق معنى ليس به المحدث
 من المعروف للثلاث المتعذر العلم
 وهو من منقلب عن واو في اسمها
 يكون من بان يكون في اخره
 اصلي او ما قبله مدة زائدة
 نحو عمار ومروان
 اقرب الى هذا السوي
 ومذهب غيره
 على منقضي
 الانفاظ
 ايضاح

اي ما حذف الحرفين في القسم الاول

القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا
معا حذفتا معا واما في الثاني فلو تميزا لما حذفنا الاخير مع
واصلته حذف المدة الزائدة لثلاث في المثل السائر وصلت
على الاسد ولبت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط
الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
عشرين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة
عشرين يا خمسة لتزله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما
كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزاء وان كان غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلاثة فحرف واحد اي في حذف حرف واحد والحصول
الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار
ويا مال في حارث وبما لك وهو اي المنادي المرحم في حكم
المنادي الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر
الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حارث بكسر الراء على ما كان قبل
الترخيم وفي يا نود يا نود يا نود و متطرفة بعد ضمة وفي يا كروا
يا كروا و متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي
ويجعل المنادي المرحم على الاستعمال الاقل اسماء براسه
كان لم يحذف منه شيء فيكون له في بناءه واعلاه ونقصه
حكم نفسه لاحكام الاصل فيقال يا حارث يا بضم كانه اسم مفرد

اي وهو يكون اخره هو
صحي فلهذا
وانما حذف الحرفين في القسم الاول
حذف المدة الزائدة لثلاث لئلا يكون
والترخيم حذف الاخر لم يكن حذف
فما حذف في الحذف الحرفين
صار متطرفا فتعذر التسقوط
شيخ رضى الدين

اي اذا كان كذلك فيقال او عطف
على الايتمة السابقة ما قوله بالنونية
كان فيجعل المحذوف ثانيا فيقال يا حار
مفعول ما لم يستعمل فاعلم

كذلك قد يهتد
للتقليل

معرفة براسه فيضم ويأتي لانه لما جعل ثوبا براسه صارت
الواو طرفا بعد ضمة فاجرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كاذل
في اذلو ويا كرا لانه لما جعل كرا براسه ارتفع مانع الاعلاء
وهو وقوع الساكنين بعد الواو فان قلبت الواو الياء كرا وانفتح
ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا حار
في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها
فكانت اولها بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المندوب والمندوب
في اللغة ميتة سبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعد زوجه في النكاح ويشارك في التمتع
وفي الاصطلاح هو المتجمع عليه وجود او عدم ما ينادى او
فالتجمع عليه عدم ما يتجمع على عدمه كالميت الذي سبكي عليه
الندوب والتجمع عليه وجود ما يتجمع على وجوده عند
فقد التمتع عليه عدم ما كالمصيبة والحسرة والويل الاحقر
للمنادي لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل
يا زيدا ويا عمره ومثل يا حبيرتاه ويا مصيبتاه ونقص
المندوب بواو ممتازا به عن المندوب لعدم دخوله عليه بخلاف
يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب
والبناء حكم المندوب اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب
على صورة فقيم من اقسام المندوب وحكمه في الاعراب والبناء

قوله كاذل في قوله لان التاء في حكم المندوب
بعد ووه بناءه فاعلم بان فعل براسه
العرب ولو لم يجعل في حكمه
انتم متبني عصام

قوله وقد استعملوا الاوجه عدم ايراد
في اثناء الحديث المندوب والفصل بين
مباحثته فالاولى ان يخرج عن
نحو المندوب عصام

قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغ
النداء و اريد يا حارث لان صراها لطلق
اليوم لم يقل وقد استعملوا في المندوب
مع انهم اخبروا وظهر للتشديد في الصيغة
للمندوب اعتمدت للمندوب
عصام

قوله هو المتجمع عليه وجودا وعدمه المتبادر
من المتجمع عليه من سبكي عليه لا ما سبكي عليه
وجوده فالمتجمع عليه ما ذكره الشارح بقيد
هذا والاولى ان يقال جعل المندوب ويا
دوام صيغته وواو حبيرتاه منزهة
الميت لان الهلاك كان محسوسا
على فقد ذلك الحسرة كانت مات
الحسرة لا يمكن قضاؤها
عصام

قوله واختر المندوب بواو ممتازا به عن
قوله بواو بالاختصاص فيضمن حتى لا يشترط
وليس صيغة الاختصاص لان الياء التي
صلت الاختصاص لا يدخل على المقصور
عليه فقيم من اقسام المندوب وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المندوب اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب
على صورة فقيم من اقسام المندوب وحكمه في الاعراب والبناء
على صورة فقيم من اقسام المندوب وحكمه في الاعراب والبناء
عصام

مثل حكم ذلك القسم من المناد كما اذا كان مفردا معرفة تضم
 واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك
 جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى كونه لا يقع
 نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف
 في آخر اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة
 فان خفيت اللبس اى اللباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف
 بغير عدلت الى حرف مد مجانس حركة آخر المندوب كحركة
 اوضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلا مكية
 لا غلام مكا لا لباسه ندبة غلام مخاطبة واذا اردت
 ندبة غلام جارية مخاطبة قلت واغلا مكيه اذ لم يكن
 اصلها الضم لا غلام مكا لا لباسه ندبة غلام مخاطبة
 اثنين و جاز لك الهاء اى الحاقها بهذه المديات في حال الوقف
 لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتجمع عليه عند ما
 الا لا يتم المعروف الذي يشتهر المندوب به ليعذر النداء
 بمعرفة في ندبة والتجمع عليه فلا يقال ورجلاه اذا ما
 بهذا اللفظ مندوب خاص انقل الذهن اليه ويعرف به
 ليعذر النداء بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة
 المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وايزاده الطويل
 لان اتصاله بالصفة ليس كال اتصال المضاف بالمضاف اليه

قوله لا يندب من قسم المندوب المتجمع عليه عند ما
 الا لا يتم المعروف الذي يشتهر المندوب به ليعذر النداء
 بمعرفة في ندبة والتجمع عليه فلا يقال ورجلاه اذا ما
 بهذا اللفظ مندوب خاص انقل الذهن اليه ويعرف به

ان قيل في الكلام ليس يندب من باب خبر
 بمعنى لا لباسه و اللبس بضم اللام معيد
 ليس يندب من باب علم بضم العين ليس يندب
 كما قيل في القياح ليس يندب بضم النون
 بالفتح لئلا بالفتح و ليس بضم النون
 حلقه و بابه ضرب ح منه

لان المندوب المتفرد
 عليه وجود الالف
 ط ان يكون المندوب
 مفردا فان كان
 من

لا يندب بتمام المضاف فهو كجزء بخلاف الصفة فانه
 جى بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا
 جاز مثل يا امير المؤمنين ولم يحز مثل وايزاده الطويل
 خلا فاليونس فانه يجوز الحاق الالف بانحر الصفة فان
 اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص
 من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه متمم
 من جهة المعنى لا اتحادها بالذات فان الطويل هو زيد
 لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانها متغايران
 وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمعي
 الشامينيئة والجمعة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف
 حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني به
 بما كان نكرة قبل النداء سواء يتعرف بالنداء كما رجل اوله
 يتعرف مثل يا رجلا لان ندائه لم يكثر كثر ندائه العلم
 فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
 ولاشارة اى والامع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس
 في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيها
 مد الصوت والحذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف التي
 يجوز فيها حذف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف
 النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم

قوله يعني به ما كان نكرة قبل النداء
 على من قال الداء باسم الجنس وحول اللام عليه

قوله لا يندب من قسم المندوب المتفرد
 على من قال الداء باسم الجنس وحول اللام عليه

قوله لا يندب من قسم المندوب المتفرد
 على من قال الداء باسم الجنس وحول اللام عليه

قوله لا يندب من قسم المندوب المتفرد
 على من قال الداء باسم الجنس وحول اللام عليه

قوله لا يندب من قسم المندوب المتفرد
 على من قال الداء باسم الجنس وحول اللام عليه

قوله لا يندب من قسم المندوب المتفرد
 على من قال الداء باسم الجنس وحول اللام عليه

قوله لا يندب من قسم المندوب المتفرد
 على من قال الداء باسم الجنس وحول اللام عليه

قوله لا يندب من قسم المندوب المتفرد
 على من قال الداء باسم الجنس وحول اللام عليه

قوله لا يندب من قسم المندوب المتفرد
 على من قال الداء باسم الجنس وحول اللام عليه

ظل
 اي جوايمن سوال مقدرو هو ان يقال
 البليل قولهم اصبح بليلا اسم جنس مع
 انهم جازوا عنده في التنداء وكذلك
 كراو الاطراق خفض العقيق وكرا
 ذكر الحماري وهما مثلان لللال
 في شدة غلب الشيء عجز وان
 قولهم اصبح بليلا اي دخل في القبح وقهر
 صبحا قالته بوجه امره والتمسقه
 غايته وكان مغرقا اي غرقا فقال
 قهرني بها عن سبب قهره فقال
 بكرا نقبل القدر خفيف الحيز
 متخرج العزقة يعني الافاقة
 رضي الدين

اي يكون الفعل او شيه عليه
قول او شيه ليشتغل فو زيد انا ضارب او انا محبوس
يعني شيه الفعل او شيه شيه لنا من الفعل او شيه
المصدر فذللك هو مستعمل في هذا الباب لا في
منصوب المصدر ولا في مقدم عليه
وكذا القصة المستبته
وهو عن
قول مستعمل عن بضمير او عن زيد او عن شيه
فان زيد اسم بعد فعله فلهذا هو مستعمل
عن بضمير او عن زيد فلهذا هو مستعمل
تكون فيه لام منصوبه عن الفعل
الذي بعده متوط
قول او متعلق لميدخله مثل قولنا زيد ضارب
علانه فان زيد اسم خبر فلهذا هو مستعمل
عن بضمير او عن زيد فلهذا هو مستعمل
الاسم هو انما هو فلهذا هو مستعمل
وتعلقه بحرف عن وهو
من شيع المتوط
ليشتغل الى ان يقديم مستعمل عن
تاعنا ونكلمهم عن الفاعل

امتناع

بالترادف مثل ما مررت به أو اللزوم مثل ما مضى به
وصبت عليه وسبني معنى الترادف واللزوم

بالترادف أو اللزوم لنصبه أي لنصب أحد هذين الأمرين
الاسم بالمفعولية كما هو لظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال
بالضمير أو متعلقة خرج نحو زيد ضربت وبقيد الفراغ عن
الفعل فيه ثم ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فأت
لما منع من عمل ضربه في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فأت
عمل معنى الابتداء فيه ورفع آياه أيضا مانع عن ذلك
وبقيد النصب بالمفعولية خرج جركان في نحو زيد كنت
آياه وهذا صور أربع أحدها اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع
تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليطه ما يناسب الفعل باللزم والرابعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور إلا بتقدير تسليط
الفعل المناسب باللزم وهذا ورد في المصنف أربعة أمثلة
ثلاثة منها المشتغل بالضمير بأقسام الثلاثة وواحد مشتغل
بالمتعلق فالأحسن في ترتيبها أخير مثال المشتغل
بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيد ضربته مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيد ضربت
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسب الترادف
فإن مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيد ضربت

نظروا لأن ضربا كان خرج مما يشترط
ففي بحث لأن ضربا كان خرج مما يشترط
ففي بحث لأن ضربا كان خرج مما يشترط
ففي بحث لأن ضربا كان خرج مما يشترط

الآن قد اشتغال لا يكون مانعا عن الفعل زيد بل الضمير
اليد رفعه بالابتداء فيكون مانعا عن الاشتغال بقدر
ابتداءه منته ملوك قوله مانع عن ذلك أي عن الفعل في نفسه
على هذا المثال همه اجتمع معناه الاشتغال والسائل
لغرضه المعنوي وفي زيد ضربته مانع الجرح والاشتغال مانع

أي على تقدير كون النصب
بالمفعول بأقسام الثلاثة
المشتغل بالمتعلق

أي وهو عدم الفصل بين
اشتغال المشتغل بالضمير
باجزائه الذي كان اشتغال
بالمعلق صدر

علامه

علامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيد أحببت عليه
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزم فإن جلس الشيء على الشيء يلزمه ملابس المحبوس عليه
ينصب زيد في هذا الإمكانة بفعل مضمر مفسر ما بعد
أي ضربت يعني الفعل المفسر التام بص لزيد في زيد ضربته
ضربت المقدرة فإن الأصل فيه ضربت زيد ضربته ضمير
ضربت الأول لوجود مفسر أعني ضربت الثاني وعلى هذا
القياس جاوزت فانه مفسر بما يرد فيه أعني مررت به وفيه
فانه مفسر بما يستلزمه أعني ضربت علامه فإن ضربت الغلام
يستلزم إهانة سيد ولا بسبب فانه مفسر بما يستلزمه أعني
حبست عليه ثم إن الاسم الواقع في مكان الاضمار على شريطة
التفسير ما لا يخفى والواجب فيه الرفع أو النصب وليس في
فيه الأمران وإلى هذا الصور الخمس أشار المصنف فقال واختار
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء أي بكونه مبتدأ لأن مجرد
عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم
قرينة خلافه أي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب
لأن قرينتي الصحة فيما مشاويان لأن وجود ما لا يصلح
التفسير قرينة صحيحة للنصب فتى لم يرجح النصب بقرينة
أخرى يرجح الرفع بسلاسة عن الحذف نحو زيد ضربته

لا قول فإن الأصل فيه ضربت زيد
فإن الأصل فيه ضربت زيد
ضربت فذكر المفسر لأن لا يحتاج
إلى تفسير مع الذكر لهذا
الوجه فذكره

فإن ينصب زيد جعل ضمير نصبه في زيد
ما ضمير ما على ضرب من التفسير لا لقضاء
فإن أي زيد ضربت إلى ذلك لأن
الضمير ضمير التام بص لزيد في زيد ضربته
على شرطه التام بص لزيد في زيد ضربته
وذلك لأن الأصل فيه ضربت زيد ضربته
عن البيان عظام

وأهنت بالضمير أصله هونت من أفعال
ومناه استخففت واستخففت يقال هانت
عليها الشيء يهون أي تحف وتهاون
استخففت به كونه التهاون

الظن أنه من قبل الاشتغال
وإن لم يكن من قبل الاشتغال
الأمر محتمل

أي في الاسم الواقع في مكان
المتعلق على سبيل التام بص

بأنه بالرفع لأن أعرافا لعدم
أعراف الضمير والغلة سابق
على الفضل بالضمير فقدم ذكر
أعراف ما يوضع لبيان الوضع
المتعلق

اعلم ان اما على عن احداهما القلب وهو
ما يكون مع طلبا لتلك الاشياء واما
فان يكون في الثاني بنين القلب وهو
ما يكون مع طلبا لغيرها

نحو قوله تعالى
ما يكون مع طلبا لغيرها

او عنده وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب
كما ان الدخلة على ذلك الاسم مع غير طلب اي بشرط ان لا
يكون الفعل المشغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو
لقيت القوم واما زيد فاعلمته فالعطف على الفعلية قرينة
النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى منها لانها لا يقع
بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأتت بالسلامة عن الحذف
ايضا وانما قال مع غير طلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب
نحو اما زيد فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل
انما مع غير طلب اذا الواقع في الاسم المذكور للمفاجأة
فيكون من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عرق
فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجأة لا تدخل الا على الجملة
الاسمية غالبا وما وقع في تحت الظروف من ان اذا المفاجأة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور
بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
مقدمة للناسب اي لرعاية الناسب بين الجملة المعطوفة

وهو ان يقال لاما زيد فقول
فيم اكرهتم واما على تقدير نصب
فلا يحتاج الى هذا التأويل
كبير

ظن في الاسم الواقع مع
الاضمار على شرطية
التفسير محرم

والجملة

اي في كونها المعطوفة
والعطف عليها

والجملة المعطوفة عليها في كونها فعليتين نحو خرجت ويدا لقيت
وبعد حرف التثنية يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه
الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها الضعف
في العمل نحو ما زيد اضربه ولا زيد اضربه ولا امر او زيد
ضربه الا تأديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيد اضربه
وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام
مثل من زيد اكرمه ولم يقل هنيهة الاستفهام ليشمل مثل هل
زيد اضربه فانه يجوز ان استبقوه النفاة لا قضاء وهل
لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا
عبد الله تلقاه فاعلمته وبعد حيث الدالة على المجازاة
في المكان نحو حيث زيد تجر فاعلمته وفي ما قبل الامر والنهي
يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيد
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي
ما بعد حرف الاستفهام والتثنية واذا الشرطية وحيث وما
قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب
الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا ولا فلا وكذلك
يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف تفسير المتبادر
عطف على قوله لا امر

وهو ان يقال لاما زيد فقول
فيم اكرهتم واما على تقدير نصب
فلا يحتاج الى هذا التأويل
كبير

ظن في الاسم الواقع مع
الاضمار على شرطية
التفسير محرم

ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذا
 الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم آخر
 من الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
 او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فلا لئلا يتباس انما هو
 بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته
 لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها
 مما مثل قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر ينصب كل على
 الاضمار بشرطة التفسير ولو رفع بالا ابتداء وجعل
 خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن
 خيف للثبته بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو
 ظرف المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق
 لنا بقدر لا الحكم على كل شئ مخلوق لنا بانه بقدر فانه يوم
 كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو
 مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
 الامر ان اى الرفع والنصب والتمكلم ان يختار كل واحد منها
 بلو تفاوت في مثل زيد قام وعمر اكرمه اى عند اوفى ذ
 ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير
 اى يستوي الامر فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم
 المذكور على جملة ذات وحين اى جملة اسمية خبرها جملة

قلت
 ان في الدخول على
 انما يستوي خبرا
 من الرفع باستغناء
 عن الرفع اذا كان
 خبرا عنده فليس
 من تقدير الرفع ايضا

فاعلم ان الجملة
 التي هي خبرها
 هي الجملة التي
 هي خبرها

اي رفع الاسم المذكور

فعلية فيرفع رفعه بالا ابتداء ونصبه بتقدير الفعل ولو
 مستويان لحصول التماس بينهما في الرفع تكون اسمية
 فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية
 فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلا من
 الحذف مرتبة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف
 عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى
 ايضا مرتبة غير مفصلة عنها قلنا هذا باعتبار المنهى وما
 باعتبار المبتداء فالصغرى قرب والكبرى بعيد باعتبار
 ويجب النصب اى نصبا لاسم المذكور بعد حرف شرط والمرتبة
 دون انما ههنا ان ولو فان انما وان كانت من حروف الشرط فكلما سبق
 من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
 وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هاء والاول لا
 ولو ما وانما وجب النصب بعد ما لوجوب دخولها على الفعل
 لفظا او تقديره اخوان زيد اضربه ضربك مثال حرف الشرط
 والازيد اضربه مثال حرف التحضيض وليس مثل ازيد
 ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير
 فان زيدا فيه وان كان ينظر في اى النظر اية مما اضم
 عامله على شريطة التفسير والاختار فيه النصب لوقوع الاسم
 المذكور بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقق النظر انه

قوله هو معارضة بقرب المعطوف عليه
 ان تقول ان نصبه بغير الاستغناء
 عن تكامل جعل الجملة خبرا عنصرا
 من جملة
 اى لان في قولك زيد قام واكرمته
 وباعتبار المنهى يكون عطف
 على زيد وهو بعيد باعتبار
 المبتداء يكون عطف
 على قام وهو قريب
 كما لا يخفى

ان وفاء لتاكدي
 ان وهو متحقق

فاعلم ان الجملة
 التي هي خبرها
 هي الجملة التي
 هي خبرها

من باب الاضمار
اي على زيد في المثال المذكور

ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعينه فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه ليس بحيث لو سلب عليه هو او مناسبة لضميره
لان ذهب به لا يفعل النصب وكذا مناسبة اعني اذهب
فان قلت لا يخصر المناسبات في اذهب فليقتدر مناسبات اخرى
ينصبه مثل يلا بئس واذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقديره زيد يلا بئس اذهب به او يلا بئس اذهب به
او اذهب به احد قلنا المراد بالمناسبات ما يرد في الفعل المذكور
او يلا زيه مع اتحادها استنباطا لا اتحادا فيما ذكرته
مفقود واذ كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال
واجب بالابتداء وينصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب
وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شي فعل في الزم
اي في صحايف عالم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شي في الزم
فقوله في الزم ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف
عالم ليس محلا لا فعلا لا انهم لم وقعوا فيه فعلا
بل الكرام الكاتبون وقعوا فيه ككتابة افعالهم وان كان
صفة لشي مع انه خلاف ظاهر الآية فأت المعنى المقصود
اذا المقصود ان كل شي هو مفعول لهم كائن في الزم مكوونا

اي قوله بئس
هو او مناسب

موافقا

موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل كائن في
صحايف عالم مفعول لهم فالرفع لا زم على ان يكون كل شي
مبتداء والجملة الفعلية صفة لشي والجار والمجرور في محل
الرفع على انه خبر المبتداء تقديره كل شي هو مفعول لهم ثابت
في الزم بحيث لا ينفك عن كونه ولا صغيرة واعلم انه قد سبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا او نهيا فالجواز فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزم
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان
القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم
التي اذ الى ان تحلوا في اخراجه عن القاعدة المذكورة فلا يلزم
اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما تحلوا في اخراجه
عنها فقال وهو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام
في الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه معنى الشرط والضم
الذي هو صلة كالشرط خبر المبتداء كالجاء والفاء الداخلة
عليه مرتبط بالشرط لدلالة على سبب الجزاء ومثل هذا
الفاء لا يعمل ما في جزئه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور
بعد على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان
عند سبويه اذا الزانية مبتداء محذوف المضاف والزاني

عطف عليه والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما يتلى
عليكم بعد وقوله فاجلد واجلة ثابتة لبيان الحكم الموعود
والفاء عند أيضا للسببية أي إن ثبت زناها فاجلد وأقول
زائفة أو للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع
التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والآي وإن لم
يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الأية جملتين أيضا فيكون دخله
تحت الضابطة فالمخارج فيها النصب واختيار النصب باطل
لا اتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل
الأية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب
حذفها حسب المفعول به فيها التحذير وإنما وجب حذف الفعل
فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تحويف شيء عشي
وتبعية منه وفي اصطلاح النحاة مفعول أي اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية بتقدير أتق تحذيرا أي تحذركم ذلك المفعول تحذيرا
فيكون مفعولا مطلقا أو ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له كما بعد
أي مما ذكر المفعول أو ذكر المحذّر منه مكررا على صيغة المجرور
عطفًا على حذف أو ذكر المقدّر فإنه قلت فعل هذا لا بد من ضمير
في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكم وضع في المعطوف
المظهر موضع المضمير إذ تقدير الكلام ومفعول بتقدير أتق
ذكر مكررا إلا أنه وضع المحذّر منه موضع المضمير العائد

اشتمال النصب الثاني الذي هو المفعول به في المفعولية
وهو سماع وسماع لا بد من المفعول به في المفعولية
وهو سماع وسماع لا بد من المفعول به في المفعولية

فقد تكرر ذلك المفعول به في المفعولية
على وجوب تقدير المفعول به في المفعولية
فلم يكرر ذلك المفعول به في المفعولية
فلم يكرر ذلك المفعول به في المفعولية

إلى المعول أشعارا بانه محذّر منه لا محذّر مثل آياك ولاسد
وآياك وإن حذف هذا مثال لأن لا أول نوعي التحذير
ومعناها بقاء نفسك من الأسد والأسد من نفسك وبقاء
نفسك عن حذف الأرب وهو ضرب بالعضا وبقاء حذف الأرب
عن نفسك وعلى التقديرين المحذّر منه هو الأسد والحذف
فإن المراد من تبعية الأسد والحذف من نفسك تحذيرها منها
لا تحذيرها منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعي أي أتق
الطريق ولا ينبغي عليك أن تقدر أتق في أول النوعين غير صحيح
لأنه لا يقال أتق زيداً من الأسد فينبغي أن يقدر فيه مثل
بعد ونحوه وتقدير بقاء في مثال النوع الثاني غير مناسب لأن
المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعية فالصواب أن يقال في أول النوعين من التحذير غير صحيح لأن الأول قال أتق
بتقدير بقاء أتق ونحوها فيقدر مثل بقاء في جميع أفراد النوع
الأول وفي بعض أفراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فإن
المعنى على بقاء نفسك مما يؤذيك كالأسد ونحوه ويقدر
مثل أتق في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الأسد في آياك
والأسد خارج من النوعين فينبغي أن لا يكون تحذيرا وليس
كذلك فإنه أيضا تحذير واجب بانه تابع للتحذير والتتابع
خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي
النوع الأول آياك من الأسد كما كنت تقول آياك ولاسد

أي بقاء نفسك من الأسد والآسد
من نفسك مبقا نفسك عن حذف
الأسد عن نفسك

ولا ينبغي عليك أيها الطالب ان تصف ان قال أتق
في أول النوعين من التحذير غير صحيح لأن الأول قال أتق
بتقدير بقاء أتق ونحوها فيقدر مثل بقاء في جميع أفراد النوع

ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال
 الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اياك من ان تحذف لان
 حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك
 الاسد لا تمنع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت
 فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشذوذ لا لان
 حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرها واما حذف
 العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
 اي حدثت مذكور تضمننا في ضمن الفعل المفعول والمقدر او شبهه
 كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقله ما فعل فيه
 فعل شامل لا اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او
 مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما
 او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم
 الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
 بمذكور لكن بقي مثل شديت يوم الجمعة دخلا فيه فان يوم الجمعة
 يصدر عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شذوذ يوم الجمعة
 لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحثية الى المفعول
 فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
 يخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث
 انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور

مثل صمت يوم الجمعة او في ضمن الفعل
 المقدر ومثل يوم الجمعة لمن قال
 متى خرجت اي خرجت
 يوم الجمعة محذوم

مصدر الفعل

اي في ترتيب المفعول

ولا يخفى

ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحثية لا حاجة الى قوله
 مذكور الا لزيادة تصوير التعريف وقوله من زمان او مكان
 بيان لما الموصولة والموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه
 وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو ان المفعول فيه ضربان ^{نظرا}
 فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير
 وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
 الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به
 بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل
 المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال بشرط نصبه
 اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلخيص بها يوجب
 وظروف الزمان كلها مبهما كان او محددا قبل ذلك اي تقدير
 في لان المبهمة من اجزاء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به واسطة
 كالمصدر والمحدود ^{اي في ترتيب المفعول} من المحمول عليه اي على المبهمة لا شرهما
 في الزمانية نحو صمت دهر او افطرت اليوم وظروف المكان
 ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حله على الزمان
 المبهمة لا شرهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم
 يكن مبهما بل يكون محددا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حله
 على الزمان المبهمة لا خلافا ذنا وصفة نحو جلست في المسجد
 وقصر المبهمة من المكان بالجرهات الست وهي امام وخلف

وتسمى ما هو دون وسو لا بها ما لا يكون لها معنى

ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد
مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون
مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجارية
فانها قال وحمل عليه اي على الهم المفسر بالجهات الست عند
والذي ولم يذكر وجه حمل شبهه عليه لان حكمه حكمها وفي بعض
النسخ لا بها ما كما هو الظاهر وكذا حمل على الهم من المكان لفظ
مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرة استعماله
مثل الجهات الست لا لا بها ما وكذا حمل عليه ما بعد دخلت
لكثرة استعماله لا لا بها ما على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف
لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول
الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون
الدار وبعد تمام معناه لا يطلب المفعول فيه ومما يؤيد
ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان
المكان شامل له وبغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار
التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار
يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة
الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الدار في الدار دخلت الدار

كما اذا قلت دخلت الدار في البلد فالدار في

وهذا هو كون ما بعد دخلت مفعولا فيه
على الاصح وكون دخلت لازما معه

لا يصح

لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست
كنسبة الافعال الى امكنها التي فعلت فيها فانه يكون الدار
مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح
فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار
صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
في شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمير بلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت
يوم الجمعة وبعامل مضمير على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
صحت فيه والتفصيل بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو
ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به
سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فقل اي حدث
مذكور اي مفعول حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعلا
مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم يضرب زيدا
ف قوله المذكور احرازه عن مثل العجني التاديب فان قلت كيف
يصح الاحراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور
في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت
هو المذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في
التركيب الذي هو فيه ويخرج نحو عجني التاديب الذي
ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة مفعول العمل

ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله

ويخرج
بانه

مثل ضربته تاديباً مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو
 الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
 وقعت عن الحرب جيناً مثال لما فعل بسبب وجوده فعل
 وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والفائل
 يكون المفعول له مفعولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق
 يخالف خلافاً ظاهراً للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي
 عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين
 المذكورين ادبته بالضرب تاديباً وجبت في القعود عن
 جيناً او ضربته ضرب تاديب وقعت قعود جيناً وزد
 قول الزجاج بان صحة تاويل الحال بالظروف من حيث ان
 معنى جاء في زيد راكباً جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج
 عن حقيقته وشرط نضبه اي شرط انتصاب المفعول لا شرط
 كون الاسم مفعولاً له فالسمن والاكرام في قولك جئتكم
 للسمن والاكرامك الزائر عند مفعول له على ما يدل عليه
 حقه وهذا كما قيل في المفعول فيه ان شرط نضبه تقدير في
 وهذا ايضا خلافاً لاصطلاح القوم تقدير اللام لانها
 اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانه الغالب في تعليل
 الافعال فلا يقدر غيرها من الباء او في مع انما من داخل
 المفعول له كقوله تعالى خاشعاً متصدعاً من خشية الله وقوله

نوع لا يدخل في حقيقة الا ترى ان هذه تاديب

تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام
 ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير
 اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقايتها في النية وكما
 الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقاءها
 في النية الى الشرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من
 اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكف بارجاع
 الضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها
 اذا كان المفعول له فعلاً احترز عما اذا كان عيناً نحو جئتكم
 للسمن لفاعل الفعل المعلن اي لتحذف فاعله فاعل عامله احترز
 عما اذا كان فعلاً لغيره نحو جئتكم لجيئكم آي ومقارناته
 اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودها نحو
 ضربته تاديباً اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا
 مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما
 بعضاً من زمان وجود الآخر نحو وقعت عن الحرب جيناً
 فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني
 الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعاً للصالح بين الفريقين فان
 زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل
 اعني شهدت الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارناً
 له في الوجود نحو اكرمك اليوم لو عدى بذلك امس وانما

اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر
 فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما
 اذا اختل شي منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبة
 بان يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه والمفعول
 في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول مالم يستم فاعله
 اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول
 وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واكثر عن نصبه
 مما حوز به بعض النحاة من اسناد الفعل الي لا يزم النصب
 وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب
 في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض
 الحواشي ان هذا الراي شريف جداً وقيل الوجه ان يجعل
 من قيل جيل بين العير والنزوان فان مفعول مالم يستم فاعله
 فيه الضمير الراجع الى مصدره اي جيل الحيلة لان بين الزوم
 ظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل
 بمصاحبة على ان يكون مفعول مالم يستم فاعله ضميراً راجعاً
 الى مصدره والضمير المجرور للموصول المذكور بعد الواو
 احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول
 فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل
 مصاحبة معمول فعل لا فادته ايها سواء كان ذلك

المعول فاعله هو استوى الماء والخشبة او مفعول لا نحو
 كفاك وزيد درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظاً اي
 لفظياً كالمثالين المذكورين او معنى اي معنوياً نحو مالك
 وزيد اي ما تصنع والمراد بمصاحبة لمعول الفعل مشاركتهم
 له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيد او مكاناً
 واحد نحو لو تركت الناقية وفصيلها رضعها فلا ينقص
 بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها
 لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم
 ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل
 او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو
 موضع مع لكونها اخيراً واصلاً واو العطف التي فيها معنى
 الجمع فناسب معنى المقية فان كان اي وجداً الفعل اي ما يدل
 على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 وغيرها لفظاً وجازاً اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينقص
 بمثل ضربت زيداً وعمراً الوجوب العطف فيه الوجهان
 اي العطف والنصب على المفعولية جازان نحو جئت انا
 وزيد بالرفع على العطف وزيداً بالنصب على المفعولية
 وان لم يجر العطف بل يمتنع تقين النصب مثل جئت وزيد
 فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل

اي المفعول معه او بعد الواو

انما يجر العطف

فيساوي

بالمنفصل ولا بغيره وان كان اي الفعل معنى اي امر مفعول
 مستنبط من اللفظ وجاز اي ولم يمنع العطف تعين العطف
 حيث لم يعمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجيز
 وهو العطف مثل ما تريد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف
 بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواء نحو ما لك
 وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيها لان العطف
 على الضمير المجزوء بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو
 على الشأن اذا السؤل عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس
 الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى
 ما تصنع وما يماثله بمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا
 ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما تريد وعمرو
 ما تصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في
 الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به
 اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فذكر الهيئة
 يخرج ما يبين الذات كالتمييز وبإضافتها الى الفاعل والمفعول
 به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المتبدل
 نحو زيد لعالم اخوك وبقيد الحيشية يخرج صفة الفاعل
 او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا
 لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التردد على سبيل

على تقديره ان لم يجز
 العطف على الاسم
 ان كان ليكون عمرا
 بما هو الا فوري

الحال التي هي المستعني جبر لان امره ان جبره ولا نفى الجبر

منع الخ لولا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرو
 راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول
 الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية
 الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
 من غير اعتبار معنى خارج عنه من خوى الكلام سواء كانا
 ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون
 فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم
 من خوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد
 بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل
 فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول
 وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه يفهم
 احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه
 كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
 المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل ثمة
 ابراهيم خنيفا والياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقوم
 بل بنصبه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزم
 المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
 وان لم يصح قيام مقامه كما في قوله تعا ذابره هولا مقطوع
 مصحين قوله مصحين حال عن هولا باعتبار الياكل المضاف

ابراهيم خنيفا والياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقوم
 بل بنصبه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزم

اليه جزءه فان دار الشيء اصله والدار مفعول ما لم يسم
 فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكان حال
 عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئتين على صيغة الماضي
 المعلوم من باب التفعيل او تبتين على صيغة المضارع المجهول
 من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول
 دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة
 الى تعيم الفاعل او المفعول الا الدخول ما وقع حالا عن الضمير
 اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظ حقيقة فان فاعله
 ناء المتكلم ومفعوليته زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
 ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنها وملفوظان حقيقة
 وزيد في الدار قائما مثال اللفظي ملفوظ حكما فان فاعليته
 الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
 ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
 ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للفنوي لان مفعوليته
 زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
 معنى الاشارة او التنبية المفهومين من لفظ هذا ولا شك
 انها ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدّر
 في نظم الكلام اشيرا وانبه ويصير زيدا مفعولا لفظيا
 بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشيرا وانبه الخارج عن

منطوق

زيد في الدار قائما

منطوق الكلام المقترن عليه لصحة وقوع الفاعل ما لا منه
 معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفصل
 الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما ان كان الظرف
 مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من كسبه
 كاسم للفاعل نحو زيد ذاهب ركبنا وزيدا في الدار قاعدا ان كان
 الظرف مقدرا باسم للفاعل وكاسم للمفعول نحو زيد مضروبا قائما
 والصفة المشبهة نحو زيد حسن صاحبا او معناه المستنبط
 من خوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتشبيه
 في هو هذا زيد قائما كما مر وكالتداء والتمني والترجي والتشبيه
 في يا زيد قائما وليتك عندي مقبلا ولعله في الدار قائما فكان
 اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة
 اصل والغرض وتيقيد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها
 والتعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لا مجهول
 عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس شرطها
 ان يكون صاحبها معرفة في جميع المواد بل في غالب موادها
 اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما
 ان يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة مثل ما جاء في رجل
 من بني تميم فارسا او مغنية غناء التعريف لا يستغنى عنها
 نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندها ان جعلت

امرًا حالًا من كل امر أو واقعة في خبر لا استفهام نحو هل أتاك
 رجل راكبًا أو بعد إلا نقضًا للتخييل نحو ما جاء في رجل لا راكبًا
 أو متقدمًا عليه الحال نحو ما جاء في رجل وثاينها ما يكون ذو
 الحال فيه غير هذه الأمور وغالب مواد وقوع الحال وأكثرها
 هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
 صاحبها معرفة فقوله غالبًا لا يشترط كون صاحبها معرفة
 لا يكون صاحبها معرفة حتى يقال إن غالبية كون صاحبها معرفة
 المنبئة عن تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية ويحتاج إلى
 أن يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله صاحبها معرفة مبتدأ
 وخبرًا معطوفًا على قوله وشرطها أن تكون نكرة وأرسلها
 العراك وأبرزها ولم يشق على نقص الدخال البيت للبيد
 يصف حمار الوحشي ولا يبين بقول أرسل حمار الوحشي ولا يبين
 كان المراد بالرسالة البعث والتولية بين المرسل وما يريد
 أي أرسلها معرفة متزاحة ولم يبرزها أي لم يغيرها عن العراك
 ولم يشق أي لم يخف على نقص الدخال أي على أنه لم يتم شرب
 بعضها الماء بالدخال هو أن شرب البعير ثم يرد من العطش
 إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه ماء
 لم يكن شربًا ولعل المراد به ههنا نفس مدخله بعضه في بعض
 أو المعنى على نقص مثل نقص الدخال ومررت به وحن ونحو

مثل

لفظ الخطاب مع

مثل فعلته جهلك متاؤل بالنكرة فلا يرد نقض على قاعدة
 اشتراط كونها نكرة تأويلها على وجهين أحدهما أنها مصاد
 لا فعال مخدوفة أي تعرك العراك وينفرد وحن أي انفرد
 ويجتهده جهلك فهذا الجملة التي وقعت حالًا وهذه المصاد
 منصوبة على المصدرية وثاينها أي ما عارف موضوعه موضع
 النكرات أي مقركه ومنفردًا أو مجتهدًا بالقوة إن كانت
 معرفة فهي في التقدير نكرة كما أن الوجه في صورة المعرفة
 وهي في المعنى نكرة وإن كان صاحبها أي صاحب الحال نكرة
 محضة فيها شائبة تخصيص مما سوا التقديم ولم يكن الحال
 مشتركة بينهما وبين معرفة وجب تقديمها أي تقديم الحال على صاحبها
 لتخصيص النكرة بتقديمها لأنها في المعنى مبتدأ وخبر لا يلبس
 بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلًا راكبًا ثم قدمت
 في سائر المواضع وإن لم يكن يلبس طرف الباب ولا يتقدم أي
 في أعمام مثل زيد قائمًا كمر وقاعدًا على العامل المعنوي قد عرفت
 فيما قبل العامل المعنوي وإن ما هو مقدر بالفعل أو المفاعل
 مثل الظروف وما يشبهه أعني الجار والمجرور خارج عنه لظ
 في الفعل أو شبهه فعلى هذا معنى الكلام أن الحال لا يتقدم
 على العامل المعنوي اتفاقًا بخلاف الظرف أي بخلاف ما إذا
 كان العامل ظرفًا أو شبهه فإن فيه خلافًا فسيبويه لا يجوز أصلًا

لم يكن

بخلافه في جملته
 راكبين

نظر الى ضعف الظرف في العمل وجوز له الاخضر شرط تقديم
المبتدأ على الحال فهو زيد قائما في الدار فاما مع تأخير المبتدأ
عن الحال فانه وافق سيبويه في المعنى فلا يجوز قائما زيدا في الدار
ولا قائما في الدار اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال
وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان
الظرف يتقدم على عامله المعنوي لوسعهم في الظروف والحال
لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخل في العامل المعنوي
ولما ان جعلته داخل في العامل المعنوي كما هو من كلامهم
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المحرور سواء كان محرورا
بالاضافة او محرورا فان كان محرورا بالاضافة لم يتقدم
عليه اتفاقا نحو جاء في زيد محرورا عن الثياب ضاربة زيد وذلك
لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على
المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان محرورا بالحرف المحرور
فيه خلاف سيبويه واكثر البصريين يمينون تقدمه عليه
للعلة المذكورة وهو مخار عند المص ولهذا قال على الاصح
ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى ولما ارسلنا
الاكافه للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر معد للفعل كالمحرر والضعيف فكان من تمام

المفعول

الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة هندا فكانت
قلت اذهبت راكبة هندا فالجر مجرور بحسب الحقيقة ليس
مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة
حالا عن الكاف والتاء للبالغة وبعضهم يجعلها صفة
المصدر اى رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذا
والعافية والكل يقتض وتكلف وكل ما دل على هيئة اى
صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا غير
ان يؤول الجامد بالمشق لان من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق كافة
وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشق ومع هذا فلا شك ان
الاعلى في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبيا في قولهم هذا
بسرا وهو ما بقي فيه خموضة اطيب منه رطبيا وهو ما فيه
حلاوة صرفه فها مع كونها جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البصرية والرطوبة ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالبسر
والرطب بالرطب من اسير النخل اذا صار ما عليه بسرا والطيب
اذا صار رطبيا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند
محققهم ويتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل
لان انما اذ تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين
يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبصرية تعلقت بالمشارلية

واقام في الظرف

من حيث انه مفضل وهذه الهيئته وان لم يكن معتبرة فيه
 الا بعد اتمامه في الطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى
 المظهر كما لعدم اقيم المظهر مقامه وواجب بان يليه والربط
 تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب
 ان يلي وقال الرضي واما الضمير المستكن في افعال فانه وان كان
 مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا يرى باسما
 بان يقال وان لم يسمع زيدا حسن قائما منه قاعدا ذهب بعضهم
 الى ان العامل في سبر اسم الاشارة الى اشير اليه حال كونه
 سبرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه السر
 اليا بس فلا يقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح
 حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح الحال فيه فوثر
 نفل سبرا طيب منه ربطا ويكون اي الحال جملة لدلائلها
 على الهيئته كالمفردات فصحت ان وقع حالا مثلها ولكن يجب
 ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
 لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجزاها عليه في قوة
 الحكم بها عليه والجل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء
 ولما كانت الجملة مستقلة بالافادة لا يقتضي ارتباطها
 بغيرها والحال مرتبطة بغيرها واذا وقعت الجملة حالا لا بد لها
 من رابطة تربطها الى صاحبها وهو الضمير والواو والجملة الخبرية

اما اسمية واما فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارع
 مثبتا او مضارعاً منقيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منقيا
 فهذا خمس جهات فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة
 بالواو والضمير مقلدة القوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون
 الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
 راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لا تنهت على الربط
 في اول الامر فاكفى بها في مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم
 بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير
 انما يكون في حال المنقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو وتقول
 هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكدة والمؤكد
 لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير
 لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر
 نحو كلمته فو الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع
 المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا
 متلبسة بالضمير وحده لمشابهة لفظا ومعنى لا سم الفاعل
 المستغنى عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواها اي ما في
 الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
 من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي
 بالواو والضمير او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء

بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي
 نحو جاء في زيد وما يتكلم غلامه وجاء في زيد وما يتكلم عمرو
 والماضي مثبت نحو جاء في زيد وقد خرج غلامه او جاء في زيد
 قد خرج غلامه او جاء في زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو
 جاء في زيد وما خرج غلامه او جاء في زيد ما خرج غلامه او جاء في
 زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي مثبت لا المنفي من دخول
 قد المقربة زمان الماضي الى الحال لانه على الماضي مثبت الواقع حالا
 ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه
 عليه مجوزا لان التبادر من الماضي مثبت اذا وقع حالا ان يقضى
 وانما هو بالنسبة الى زمان العامل فيه بد من قد حتى تقر به اليه
 فيقاربه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يجوزون قد
 ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاء في
 زيد قد ربك غلامه او مقدرة معنوية نحو قوله تعالى جاءكم
 حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف
 مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه
 يا ول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله ما حصرت صدورهم
 فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد
 يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار
 النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال

لقيام قرينة حالية كهو لك للسافر اي للشارع للسفر او
 المتري له راشدا مرييا اي سر راشدا مرييا بقرينة حال
 المخاطب وقوله مرييا اما صفة راشدا او حال بعد حال او
 مقالية كهو لك لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة
 السؤال ومنه قوله تعالى احسب الانسان ان لن يجمع عظامه
 بل قادرين على ان نسوي بنانه اي بل قادرين ويجب حذف العلم
 في بعض الاحوال المؤكدة وهي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
 لا تنقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المنقولة
 والمنقولة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
 فان العطوفية لا تنقل عن الاب في غالب الامر اي احقه
 بنفع الهمة او ضمها من حقت الامر بمعنى تحققت وصرت
 منه على يقين او من احقت الامر بهذا المعنى اثبتة اي تحققت
 ابوتك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا
 وقال صاحب المفاتيح احوال التقديرات عند ان يقدر يخفى
 عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون
 مقدرة اي مؤكدة بمضمون جملة احتريزه عما يؤكده بعض
 اجرائها كالعامل في قوله تعالى ارسلناك للناس رسولا
 فانه لا يجب حذف اسمية احتريزه عما اذا كان فعلية
 فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف من اسهر

وقد اختلفوا في ان يكون
 شرطها ان يكون
 عطوفا لا يسميه

لا يصلح ان للعمل فيها والا لكان عاملا مذكورا فكيف يكون
 حذفه واجبا هو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما
 اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان
 المبدل منه في حكم النتيجة فهو ليس يرفع عن شئ بل ترك مبهم
 وارىد معين المستقر اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع
 له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
 هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكمال وهو الوضع
 واحترز به عن خورائيت عيننا جارية فان قوله جارية يرفع
 ايهام قوله عيننا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في
 الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز
 عن اوصاف المبهات نحو هذا الرجل فان هذا مثله اما
 موضوع المفهوم كلى بشرط استعماله في جزئية او لكل جزئية
 منه ولا يهيم في هذا المفهوم الكلى ولا في واحد من جزئياته
 بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه
 فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام الواقع في الموضوع له
 من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف السبا
 في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص عمر
 موضوع لشخص معين لا ايهام فيه لكن لما كان عمر اشتهر
 زال تذكره الخفاء الواقع في ابى حفص لعدم الاشتغال بالابهام

منه

الوضوح

الوضوح عن ذات لا عن وصف واحترز به عن التفت والحال
 فانها يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات
 وتحقيق ذلك ان الوضع لما وضع الرطل مثله لنصف من
 غلة شك ان الموضوع له معنى معين مميز عما هو اقل من النصف
 كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومئين ولا ايهام فيه الا من حيث
 ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
 العسل او الحل او غيرها والا من حيث وضعه فانه لا يعلم
 منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام
 الوضعى الثابت منه بحسب الوضع اتبع بنصف رطل اقل
 رطل بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيناوسا
 يرفع الابهام المستقر عن الذات لا التفت والحال فانها
 يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتا
 لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زينا
 والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شئ
 منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدرة
 فالاول الى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام
 عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعنى به ما يقابل الجملة
 والمضاف وشبهها مقدرة صفة لمفرد وهو ما يقدر به
 الشئ اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى في غالب المواد

وأكثرها أي رفع الأبهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع
 الخاص في أكثر المواد وذلك لأن الأبهام فيه أكثر والمقدار
 إنما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما و شيئا في ذكر كثير
 العدد وبيان في باب أسماء العدد واما في ضمن غير أي غير
 العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو
 منون سمناء وكا لكيل نحو قفيزان برا وكا لذراع نحو ثوبا
 وكا لمقياس نحو على التمر مثلهما زيدا والمراد بالمقادير في
 هذه الصور هو المقدرات لأن قولك عندي عشرون درهما
 ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمر مثلهما زيدا المراد بها
 المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير واما المختصر
 المص على الامثلة الثلاثة كما كان مطمح نظره التنبيه على بيان
 ما يتم به المفرد وهو الثنوين كما في رطل زيتا والثنون كما في
 منون سمناء والاضافة كما في على التمر مثلهما زيدا ولهذا
 لم يعرف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم
 ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها ولا اسم مستحيل
 الاضافة مع الثنوين وثنوي الشنية والجمع ومع الاضافة
 لأن المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم هذه الاشياء
 شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فمما يشابهه
 التميز الاتي بعن المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول

حقه ان يقع بعد تمام الكلام فصب ذلك الاسم التام قبله
 لمشابهة الفعل التام بفاعل وهذه الاشياء انما قامت
 مقام الفاعل كونها في الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل
 الا يرى ان لام التعريف الدخول على اول الاسم وان كان يتم
 بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التميز عنه فلا يقال
 عند الراقد خلا فيفرد أي التميز وان كان الاسم التام مثنى
 او مجموعا ان كان أي التميز جسا وهو ما يشابه اخرائه ويقع
 مجرّدا عن التام على القليل والكثير فلا حاجة الى ثنيه وجمعه
 كالماء والتمر والذيت والضرب بخلاف رجل و فرس الا ان
 يقصد الانواع أي ما فوق النوع الواحد فيشمل مثنى ايضا
 لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فله بد من ان يثنى او يجمع
 قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه
 كما يقال طاب زيد جلستين للنوع جازا ان يقال طاب زيد جلستين
 للعدد ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بالانواع حصص
 الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية
 ويجمع أي يورد التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث
 لم يقصد الواحد في غيره أي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين
 او ثوبا با تم ان كان أي المفرد المقدر تاما ثنوين او ثنوين
 الشنية والمعنى ان وجد التميز فليطلب ثنوين المفرد او ثنوين

التي للتنبيه لا نلما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة
 اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط
 النون ونون التنبيه جواز اشياء كثيرة الحصول الغرض وهو
 رفع الابهام بذلك مع التخصيف نحو رطل زيت ومنواسن والا
 اي وان لم يكن بمثنوي او بنون التنبيه بان يكون بنون الجمع والاضافة
 فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرون درهم
 اما في الاضافة قليلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع
 فلا تـ جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري ومثلاً
 بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لم لا يلبس
 في بعض الصور لا تـ لا يعلم مثلاً عند اضافة عشرين الى مضاف
 انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان
 فلا يضاف في غير صورة الالباس ايضا الا على قلة ليكون
 الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد
 مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه
 عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا
 كيل ولا مقياس نحو خاتم حديد فان الخاتم بهم باعتبار الجنس
 تام بالنون فاقضى تميزاً والخفض اي خفض التمييز باضافة
 غير المقدار اكثر استعمالاً للحصول الغرض مع الخفة ولقصور
 غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في الابهامات التقادير

و غيرها ليس بهذا المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
 وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة برفعه عن نسبة كان
 الظان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان
 الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعها عنها
 يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصر عليها تنبيهاً على
 ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة
 لا غير جملة اي نسبة كائنه في جملة او ماضاها ما اي مشابهها
 عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول
 نحو الارض مخمرة عيوناً او الصنف المشبهه نحو زيد حسن
 واسم التفضيل نحو زيد افضل من عمرو ابا والمصدر نحو عيني
 طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل حسبك زيد رجلاً ونحو
 طاب زيد نفساً مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه
 وزيد طيباً مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون
 لما انتصب عنه ولتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة
 وماضاهها فهذا المثالان في قوله اربعة امثلة فكانه
 قال طاب زيد وزيد طيب نفساً و ابا فقوله و ابوة و دارو علماً
 عطف على نفساً و ابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين
 المذكورين غير مختص بالآخر فهو بحسب الحقيقة او رد لكل من
 التمييز الواقع في الجملة او ماضاهها خمسة امثلة فالنفس

عين غير اضافي بالمتنصب عنه والبارعين غير اضافي هو متعلق
بالمتنصب عنه والاب عين اضافي محتمل لها والابوة عرض اضافي
والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمتنصب عنه وفي اضافي
عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل اعجبني طيبة نفسا
وتركة لانه اظهر التميز ولا خفاء به واما ابوة ودارا وعلما
اورد هذه الامثلة على ما سبق وزاد عليه قوله والله دره فاشارة
اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد
صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما
كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينسب على انه
يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما
والا بهام يكون في نسبة الدار اليه والدار في الاصل اللبن وفيه
خير كثير للعرب فاريد به الخير اي الله خيره فارسا والفارس اسم
فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حرق بالمرحيل
واما الفراسة بالكسر فمن النفس ثم ان كان اي التميز بعد
لما لم يكن نصبا في المتنصب عنه اسما لاصفة يصح جعله
لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير عنه
جاز ان يكون ذلك التميز تارة له بالمتنصب عنه بان يكون تميزا
يرفع الابهام عنه وتارة متعلقة بان يكون تميزا يرفع الابهام
عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب

زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد جاز ان يكون تارة
تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمر
وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند
الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد لما لم يكن
نصبا في المتنصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو
للمعلقة خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذا الاسما
لمست نصبا في المتنصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه
بها في متعلق زيد فهو الذات المقدر اعني الشيء المنسوب اليه
فيطابق التميز فيها اي فيما جاز لما انتصب عنه سواء كان
نصبا فيه او محتملا له والمتعلقة وفيما تعين المتعلقه ما قصد
من وجوه التميز او تشيته او جمعه سواء كانت الموافقة ما
انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت
ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجد له طاب
زيد ابا اذا اردت ابا واجدا له فعلى كل من التقديرين اذا
قصد وجوه التميز او رد مفردا واذا قصد تشيته او تشيته
واذا قصد جمعته او رد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح اطلاق
على المشي والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل
والكثير فانه اذا قصد تشيته او جمعه لا يلزم ان يشي ذلك

الجنس او يجمع بل يكتفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل
والكثير فلا حاجة الى تشنيته وجمعه نحو طاب زيد علما
والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي
هو الجنس لا نوع من امييازاتها النوعية فانه لا بدح تشنيته
او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد
ان تعلق الطيب من كل الزيدين والزيدون نوع اخر من العلوم
فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التميز صفة
مشقة مثل لله دره فارسا او الموول بها نحو كفى زيد رجلا
فان معناه كامل في الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما
انصب عنه لا المتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفا
والمذكور اولى بموصوفية فاذا قيل طاب زيد والد كان والد
زيدا ولا يحتمل ان يكون والد مجزوا لا اسم نحو بابا وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اياه والمراد
بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتشنيته والجمع والتذكير
والثاني لكونه حامله لغيره واحتملت اى الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا
اى من حيث انه فارسا او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها
نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من
ترادف التميز لا في الحال وايضا المقصود من حصر الفروسيّة

اذا كان الصفة صفة له مع مطابقة
او مطابقة باها ويجوز ان يكون بمعنى اسم
افعال والواو العطف على غير ما كان في قوله
صفة ومطابقة

لا حال الفروسيّة اذ قد يمدح الفروسيّة بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان تايما بالاتفاق فلا يقال
عندى درهما عشرون ولا زيدا رطل لان عامله اسم جامد
ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما اذا ذكرناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم
التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح كقول
من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيدا اى ابوة
او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فخرنا الارض عيوننا اى نفرت
عيوننا او اذا جعلته متعديا نحو امتدء الاناء ماء اى ملاء
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو معنى الفاعل المذكور
وهنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتدء الاناء ماء من حيث
انه فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان التكلم
لما قصد اسناد الامتدء الى بعض متعلقات الاناء ولو على
سبيل التجوز وقده وقع الابهام فيه لاجرم يميز بقوله ماء
فهو فى معنى امتدء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه
مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز برفع الابهام
عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فاعل فى قصدك
هو التجارة وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليه مجاز
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدة هم المشهورة وهى ان التميز

عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا
المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة
خلاف الممازى والمبرد فانها يجوز ان تقدم التمييز على الفعل
الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل
بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه
معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكها في هذا التجويز قول
الشاعر اتجر سلمي بالفراق جيبها وما كاد نفسا بالفرق
تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد
ضمير الشأن للذكر يعود ضمير تطيب الى سلمي ويكون نفسا
تمييزا عن نسبة تطيب اليها متقدما عليه واما على تقدير ذكر
الضمير فضمير كاد للجيب ونفسا تمييزا عن نسبة كاد اليه وما
كاد الجيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت
على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير
الراجع الى الجيب باعتبار النفس في المعنى ما كادت نفس الجيب
تطيب فتكلف وتعسف غير قاذح في التمسك المستثنى
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على مذهبين
ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كما
في تقسيم قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما ان لكل واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن احداها عليه الا بعد معرفته

فقال

فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي خرج
واحتزبه عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد
جزئياته نحو ما جاء في احد لا زيد واجزاء مثل اشترت
العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا
نحو جاء في القوم لا زيد او تقديرا اي مقدر نحو ما جاء في
الا زيد اي ما جاء في احد لا زيدا بال لا غير الصفة واخواتها
واحتزبه عن نحو جاء في القوم لا زيد وما جاء في القوم لكن
زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا
واخواتها غير مخرج عن متعدد واحتزبه عن جزئيات المستثنى
المتصل والمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاء في القوم لا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاء في القوم
الا حار او هو اي المستثنى مطلقا حيث علم او لا بوجه يصح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما ينظرون له من تعريف قسميه اعني
المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا
لم يعرفه على حد رومالا مختصا بمنصوب وجوبا اذا كان
واقعا بعد الا لا بعد غير سوى وغيرها غير الصفة قيدية
وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لثلاث
انها هل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام

نحو جاء في القوم الأزيد واحترز عيا إذا وقع في كلام غير
 موجب لأنه ليس ح واجب نصب على ما ينبغي ولا حاجة
 ههنا إلى قيد آخر وهو أن يكون الكلام الموجب تاما بأن يكون
 المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الأيوم كذا فانه
 منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لأن الكلام لم يكن
 منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بل لئلا
 أو كان بعد عدا وخلا إلا أن يقال الحاجة إلى هذا القيد إنما
 هو لأخراج مثل قرأت الأيوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا
 منصوب والعامل في نصب المستثنى إذا كان منصوبا على
 الاستثناء عند بصريه الفعل المتقدم أو معنى الفعل المتقدم
 بتوسطه لا لأنه شئ يتعلق بالفعل أو معناه تعلقا معنويا
 أفله نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
 فشا به المفعول أو مقدما عطف على قوله بعد لا أي المستثنى
 منصوب وجوبا إذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
 سواء كان في كلام موجب أو غيره نحو جاء في الأزيد القوم
 وما جاء في الأزيد أحد لا مثناع تقديم البدل على البدل
 منه أو منقطعا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان
 منقطعا بعد لا فهو ما في الدار أحد الأجزاء في الأكثر
 أي في أكثر اللغات وهي لغات أهل الجاز فانه قابل كثير

أو في أكثر مذاهب النحاة فإن أكثرهم ذهبوا إلى اللغة المجازية
 فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم إذا لا يتصور فيه الأبدل
 الغلط وهو لا يصدر إلا بطريق الترهو والغفلة والمستثنى المنقطع
 إنما يصدر بطريق الروية والفتنة وأما بنو تميم فقد قسموا
 المنقطع على قسمين أحدهما ما يكون قبله اسم يصبح حذفه نحو ما جاء في
 القوم الأجزاء فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون
 قبله اسم يصبح حذفه فهم ههنا يوافقون المجازيين في إيجاب نصب
 كونه تعالى عاصم ليوم من أمر الله إلا من رحم أي من رحم الله
 فمن رحم الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون دخلا في العاصم
 فيكون منقطعا أو كان بعد خلا وعدا أي المستثنى منصوب
 أيضا وجوبا إذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدا إذا جاوز
 مثل جاء في القوم عدا زيدا أو بعد خلا من خلا يخلو خلا أو نحو
 جاء في القوم خلا زيدا وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول
 بمن فهو خلت الدار من الأيسر وقد تضمن معنى جاوز ويحذف
 من ويوصل الفعل ويتعدى بنفسه والترموه هذا التضمن
 أو الحذف ولا يصل في باب الاستثناء ليكون ما بعد ب
 في صورة المستثنى بالآتي هي أم الباب وفاعلهما ضمير
 أما إلى مصدر الفعل المقدم وإلى اسم الفاعل منه وإلى بعض
 مطلق من المستثنى منه والتقدير جاء في القوم عدا أو خلا

بجيتهم والماضي منهم زيدوها في محل النصب على الحالية ولم
يظهر معهما قد يكونا اشبه بالآ التي هي الأصل في باب
الاستثناء في الأكثر أي النصب لهما إنما هو في أكثر الاستثناءات
لأنهما فعلا ن ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجرح بهما على أنهما
حرفا جر قال السيرافي لم أعلم خلافا في جواز الجر بهما إلا أن النصب
بهما أكثر وما خلا وما عدا ^{أو} أي المستثنى منصوب أيضا
وجوبا إذا كان بعده ما خلا أو ما عدا لأن ما فيهما مصدرية
مختصة بالأفعال خوجاء في القوم ما خلا زيدا وما عدا
عمر ^{أو} تقديره خلوزيد وعمر وعمر ^{أو} بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف أي وقت خلوهم مجيهم من زيد ووقت مجاوزتهم أو
مجاوزه مجيهم ^{أو} على الحالية يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
أي جاؤا خاليا بعضهم ومجيهم من زيد ومجاوزا بعضهم ومجيهم
عمر ^{أو} عن الاختصاص لاجاز الجر بهما على أن ما فيهما زائفة وأهل
هذا لم يثبت عند المنص ^{أو} لم يعتقد به ولهذا لم يقل في الأكثر
وكذا المستثنى منصوب بعد ليس بخوجاء في القوم ليس زيدا
وبعد لا يكون نحو سيجي أهلك لا يكون بشرًا وإنما يكون النصب
بعدهما لأنهما من الأفعال الناقصة الناقصة للخبير ويلزم ضم
اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل
المذكور وإلى بعض من المستثنى منه مطلقا وها في التركيب

في محل النصب على الحالية وأعلم أنه لا يستعمل هذا إلا في
الآ في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما إلا أنهما
قائمة مقام الآ وهي لا يتصرف فيهما ويجوز فيه أي في المستثنى
النصب على الاستثناء ويجوز البديل عن المستثنى منه فيما
الآ حال من الضمير المجرور أي حال كون المستثنى واقعا في محل
يكون متأخرا عن الآ احتراز عما إذا كان بعد ساير ادوات
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احتراز
عما إذا كان في كلام موجب فأنه منصوب وجوبا كما مر
والحال أنه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى
فأنه حيرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى
منه بغير واو على أنه صفة لكلام غير موجب أي كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط أن لا يكون منقطعا ولا
مقدما على المستثنى منه لأن حكمهما قد علم فيما سبق فاكفي
بذلك نحو ما فعلوا ^{أو} قليل بالرفع على البدلية والاعتماد
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت بأحد لا زيدا بالجر
على البدلية والآن زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت
أحد ^{أو} زيدا بالنصب أما بطريق البدلية وهو المختار
أو بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وإنما اختاروا
البديل في هذه الصور لأن النصب على الاستثناء إنما هو

بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الأول
 البديل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب أي المستثنى على حسب
 العوامل أي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر
 إذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى
 باسم المفعول لا بغيره له العامل عن المستثنى منه فالمراد
 بالمفعول المفعول له كما يرد بالمشترك فيه المشترك فيه وهو
 أي والحال أن المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط
 ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الأزيد إذ يصح
 أن لا يضرب المتكلم أحد الأزيد بخلاف ضربني الأزيد
 إذ لا يصح أن يضرب كل أحد المتكلم الأزيد إلا أن يستقيم
 المعنى بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم نحو
 قولك كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمسح
 أو يكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض
 معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات اليوم كذا أي وقت
 القراءة كل يوم إلا يوم كذا لظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام
 الدنيا بل أيام الأسبوع أو الشهر أو مثل ذلك ولغايل أن يقول
 كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في موجب بغير
 الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير
 الموجب أيضا نحو مامات الأزيد فينبغي أن يشترط في موجب

أيضا

٩٥

أيضا استقامة المعنى وأيضا لا يصح مثل قرات اليوم كذا
 إلا بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع مثلا فيجوز مثل هذا
 التخصيص في ضربني الأزيد بأن تخصيص المستثنى منه بكل
 واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة فلا فرق
 بين هاتين الصورتين في كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير
 جائزة بدونها وأوجب بأن المعبر هو الغالب والغالب في اینجا
 عدم استقامة المعنى على العموم وفي الثاني عكسه لأن اشترك
 جميع أفراد الجنس في انقضاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد أيها
 في ذلك مما يكثر ويغلب وأما اشتركاها في تعلق الفعل بها
 ومخالفة واحد أيها فمما يقل كما في المثال المذكور وبأن الفرق
 بين قولك قرات اليوم كذا وضربني الأزيد ليس إلا بظهور
 قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله
 فيه في الأول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني أيضا
 قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما إذا قيل من ضربك
 من القوم أي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الأزيد
 فالظاهر أن ذلك أيضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
 وجدان قرينة كذلك في موجب فالغالب فيه عدم استقامة
 المعنى ومن ثم أي ومن أجل أن المفعول لا يكون في موجب إلا
 أن يستقيم المعنى لم يجر مثل ما زال زيد إلا عالما أن معنى ما زال

مثبت لأن نفي النفي إثبات فيكون المعنى ما زال زيد بما على
 جميع الصفات إلا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح
 الرضى يمكن أن يحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد عليها
 مما لا تناقض ويستثنى من جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة
 في نفي صفة العلم كما أنك قلت يمكن أن يحصل فيه جميع الصفات
 إلا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستفانة
 ولا يخفى على المنطق أن يمكن تمثيل هذه التاويلات إرجاع جميع
 المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستفامة
 كما يقال مثله في قولك ضربني إلا زيدا المراد كل من يتصور منه
 الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في غلو الجمع
 على ضربك وإذا تعذر البديل من حيث حمله على اللفظ أى لفظ
 المستثنى منه فعلى الموضع يحمل أى على موضع المستثنى منه
 لا على لفظه عملاً بالخيار على قدر الامكان مثل ما جاء في
 من أحد إلا زيد فزيد بديل مرفوع محمول على موضع أحد مجزئ
 محمول على لفظه ومثل لا أحد فيها أى في الدار الآخرة
 فمرفوع محمول على محل أحد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الأشي
 لا يعباء به أى لا يعتد به فشيئ مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب
 على لفظه وقوله لا يعباء به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع
 في بعضها فهو وصفه شيئ المستثنى قبل التما وصف به لئلا يلزم

استثناء

استثناء الشيء من نفسه فلا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه
 شيئا أعم من أن يزيد عليه صفة غير الشئية أولا وخص المستثنى
 بما لا يزيد عليه صفة الشئية لكان أدق والطف وإنما
 تعذر البديل على اللفظ في الصورة الأولى لأن من استقرت
 لا تزداد اتفاقا بعده لا ثبات أى بعد ما صار الكلام مثبتا
 لانقراض النفي بالآ لا التأكيد النفي ولا نفي بعد الانقراض
 فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاء في من أحد إلا زيد بالجر في قوة
 قولنا جاء في من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير
 جائزة في الصورتين الأخيرتين لأنه لو ابدل المستثنى على لفظ
 وقيل لا أحد فيها الأعمر بالنصب لأن فتحه شبه بالحركات
 الأعرابية لأنها حصلت بكلمة لا فزى كالنصب الحاصل
 بالعامل فلا بدح من تقدير لا حقيقة أو حكما ليعمل فيه هذا العمل
 وكذا في قوله ما زيد شيئا الأشي لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى
 منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا يقتدران
 لا حقيقة إذا لم يكن البديل الابتكاري للعامل أو حكما إذا اكتفى
 بدخوله على المبدل منه واعتبر سرية حكمه إليه فأنه في قوة التقدير
 حال كونها عاملتين في المستثنى المحمول على المبدل بعد أى بعد
 الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانقراض النفي بالآ
 لأنها أى ما ولا عملنا للنفي وقد انقض النفي بالآ وحيث تعذر

المستثنى منه

في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فمرفوع
على انه محمول على محل واحد وهو الرفع على الابتداء وشئ مرفوع
على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد
في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة
لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محله البعيد
لا القريب قلت لان محله القريب انما هو محل لا فيه بمعنى النفي
وقد انتقض النفي بالانجاء فمحله البعيد فانه لا دخل لمحل لا
فيه بخلاف ليس زيد شيئا الاشياء مع انه انتقض النفي فيها ايضا
بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فله اثر لنقض معنى
النفي في عملها بقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك
الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي
يعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيدا لا قائما باعمال ليس في قائما
وان انتقض بقيها بالا لبقاء فعليتها واستمع ما زيد لا قائما
باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هي النفي وقد انتقض النفي
بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر الستين
او ضمها مع القصر وسواء بفتح الستين وكسرها مع المدة لكونه
مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر
استعمالهم جاز بعضهم نصب بها على انها فعل متعده فاعله
مضمر ومعناها تيرئة المستثنى عما نسب الي المستثنى منه هو

ضرب القوم عمر حاشا زيدا ي براه الله تعالى عن ضرب عمر
واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو
ح باعراب موصوف كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكان لما انجر المستثنى للاضافة انتقل
اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة كدلا لها على
ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها
ان يقع صفة كما نقول جاء في رجل غير زيد واستعمالها على هذا
الوجه كثير في كلام العرب لكنها حلت على الا واستعملت
مثلا في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك
كل منهما في مغايرة ما بعد لما قبله كما حلت الا عليها اي
على كلمة غير في الصفة غالبا الا اذا كانت اي لا تابعة
لجمع اي لما يشمل الكثرة اي واقعة بعد متعده فوجب
ان يكون الموصوف مذكورا لا مقدر كما قد يكون مقدرًا
في غير مثل جاء في غير زيد وبعد ما كان مذكورًا يكون
متعدها ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد
لها في الاستثناء من المستثنى منه متعده فله نقول في
الصفة جاء في رجل الا زيد والمتعده اعم من ان يكون جمعا
لفظا كرجال او تقديرًا كقوم ورهط وان يكون شئ فذل
فيه نحو ما جاء في رجلان الا زيد منكور اي منكرا لا يعرف

باللام حيث يراد به العهد والاستغراق فيعلم التناول
قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقديرين يشار به الى جماعته
يكون زيد منهم فلا يتعد الاستثناء المتصل او عدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعته لم يكن زيد منهم فلا يتعد
المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق
نحو ما جاء في رجل اورجال واما بعض منه معلوم العدد
نحو له على عشرة دراهم وعشرون واما اشترط ان يكون
غير محصور لا تنان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول
ما بعد الا فيه فلا يتعد الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا
جاء في وله على عشرة الدراهم واما يصار عند وجود
هذه الشرايط الى حمل الا على غير لتعد الاستثناء عند
وجودها فيضط الى حملها على غير واما قلنا في صدر الكلام
ان الا يحمل على الصفة فقيدناه بقوله غالبا لانه قد يكون
قد يتعد الاستثناء في المحصور نحو جاء في مائة رجال الا
زيد لا يتعد في غير المحصور نحو جاء في رجال الا واحدا
والا رجلا والاحجار ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت
المصاليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما في السماء
والارض الهة جمع اله ولا دالة فيها على عدم محصور الا
الله اي غير الله لفسدنا اي لخرجنا عن النظام فالان

صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي الهة وتفيد
الاستثناء وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى
عنها الله لفسدنا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة
مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى يجوز
ان يكون فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلافه فما اذا كانت
الا للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله
واذا لم يكن فيهما الهة غير الله تعالى يجب ان لا يتعد الاستثناء
لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير
في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء
ح ومذهب سيوي جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
فما يجوز قولك ما انا في احد الا زيدان يكون الا زيد صفة
وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقة اخ
لعمريك الا الفرقان فالفرقان صفة لكل اخ
لا استثناء منه والاوجب ان يقال الفرقان بالنصب
وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذات
اخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا فادة الشمول فقط
وثانيهما الفصل بالخر من الصفة والموصوف وهو قليل

لهم دخول الله في الهة يعنى علم بحقوق
في طهارة الاستثناء

واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اى بناء على
ظرفية ما لا تلك اذا قلت جاء فى القوم سوى وسواء فكانت
قلت مكان زيد على المذهب الاصح هو مذهب سيبويه فيها
عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية
والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً كغير متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدو ان دناهم كما دناوا وزعم ^{الخنفسر}
ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا فنصبوه استنكاراً
لرفعه فيقولون جاء فى سواك وفى الدار سواك ومثل هذا
في استنكار الرفع فيما غلب النصب على الظرفية قوله تعالى
لقد تقطع بينكم بالنصب خير كان واخواتها وستعرفها
في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اى دخول
كان او احد اخواتها والمراد ببعديّة المسند لدخولها ان يكون
اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك
ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بين جزاء الخبر للمقدم على تفرقه لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله
فلا ينقص التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد
ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين
المعرف وليس من افراد المعرفة ويمكن ان يقال في جواب هذا
النقص ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه

كما سبقت الاشارة اليه في خبرات واخواتها مثل كان زيد قائماً
وامرؤ اى امر خبر كان واخواتها كما مر خبر المبتداء في اقسام واحكام
وشرايطه ^{ما سبق} في بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على
اسمها حال كون معرفة حقيقة او حكماً كالنكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلبس احدهما بالآخر وذلك اذا
كان الاعراب بينهما او في احدهما لفظاً نحو كان المنطلق زيد
او كان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح القرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس
وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعاً ولا قرينة
هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفق هذا ويجوز حذف عامله
اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يجد
من هذه الافعال الا كان وانما اختص بهذا الحذف لكثر
استعمالها في مثل الناس مجزئون باعمالهم ان خير اخبروان
شراً فشر ويجوز في مثلها اى في مثل هذه الصور وهى
ان يحى بعد ان اسم ثم فاء بعد اسم اربعة اوجه نصب اول
ورفع الثانى وهو اقواها اى اذا كان عمله خيراً فخر او خيراً
ونصبها نحو ان خيراً فخر اعلى معنى ان كان عمله خيراً فكان خيراً
خيراً ورفعها نحو ان خيراً فخر اى ان كان في عمله خيراً فخر او خيراً
وعكس الاول نحو ان خيراً فخر اى ان كان في عمله خيراً فكان خيراً

وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته
 ويجب الحذف أي حذف عامله يعني كاز في مثل أمانت
 منطلقا انطلقت أي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل
 أمانت لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان
 اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة
 ما بعد أن في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم
 وبقى الخبر على حاله فصار أمانت منطلقا انطلقت وهذا
 على تقدير فتح الهمزة وأما على تقدير كسرها فالقدير ان كنت
 منطلقا انطلقت فعل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف
 اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر
 اسم ان واخواتها واستعملها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى
 هو المستند اليه بعد دخولها أي دخول ان واحدى اخواتها
 مثل ان زيدا قائم ولما عرفت من معنى البعدية او الدخول
 فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل
 ابوع في ان زيدا ابوع قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس
 أي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لانه ليس كلمة ولا
 اكثر من المنصوبات فله يصح جعله من مطلق المنصوبات
 لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عده فله بد
 من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عده من المنصوبات

فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثر منها
 فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجاوزا ولا يبعد
 ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه
 او محلا كما هو مبني منه على الفتح وأما ما هو مرفوع فليس
 اسما لها لعدم علمها فيه هو المستند اليه بعد دخولها صرح
 مثل ابوع في لا غلام رجل ابوع قائم لما عرفت وهذا القدر
 كاف في حداسمها مطلقا لكن لما اراد حد المنصوب منه زادا
 عليه قوله يليها أي يلي المستند اليه لفظ لا أي يقع بعدها
 بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به أي بالمضاف في تعلقه
 بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المحرور
 في اليه او الاول منه او من الضمير المحرور في دخولها وما
 بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل ظريف مثال
 لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف
 وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين دوما
 لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ
 المشهورة من ثمة المثالين كليهما فان كان أي المستند اليه بعد
 دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء
 الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به أي يليها
 نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليرتب عليه قوله فهو مبني

على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان
ينصب به المفرد قبل دخول عليه وهو الفتح في الموحدة
نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا ثنوين
نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثني
والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا
مسلمين لك ونفي بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع اليه
فيدخل فيه المثني والجمع وانما بني لضمته معنى من اذ معنى
لا رجل لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل
في الدار حقيقة او تقدير اخذت من تخفيفا وانما بني
على ما ينصب به ليكون البناء على الحركة او حرف استحقا
النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبين المضاف والمضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الالسمية فيصير الاسم بها
اي ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المستند
اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكرة او مفصولا
مينه اي بين ذلك المستند اليه وبين لا بانتفاء شرط
الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط
كونه مضافا او مشتبا به او لا وهي ست صور نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في

رجل ولا امرأة ولا غلام ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار

الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو ولا
الرفع في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في
المعرفة فلا متنازع اش لا النافية للجنس فيها واما في المفعول
فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريره
اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض
عما في التنيك من معنى نفى الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السائل نحو في الدار رجل ام امرأة
وهذا التعليل جاز في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه
قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هو جواب عن
سؤال مقدر على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على رضى الله تعالى
عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب
بانه متاويل بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابا حسن
لها فان مثل النوع له في الابهام لا يعرف بالاضافة الى المعرفة
او بتاويله بفصل بين الحق والباطل لا شهاده رضى الله تعالى عنه
بهذه الصفة فكانه قيل لا يفصل لها ويقوى هذه التاويل
ايراد حسن مجزى اللام لان الظاهر ان ثنوينه للتنيك وفي
مثل لاحول ولا قوة الا بالله اي فيما كرت فيه لا على سبيل
العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل نحو خمسة اوج

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تريد
عليها الاول فتحها اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا في كل منها النفي الجنس ولا قوة عطف على نحو عطف مفرد
على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله
او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثاني فتح الاول ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلا ن لا الاول نفي الجنس واما نصب الثاني
فلا ن لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على
الاول فيكون منصوباً جملة على لفظه لمشابهة حركته حركة
الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا
قوة الا بالله اما فتح الاول فلا ن لا الاولى نفي الجنس
واما رفع الثاني فلا ن لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول
لانهم مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما
خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر
على حدة والرابع رفعها بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا
بالله لان جواب قولهم غير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيها
مطابقة للسؤال ويجوز الامران هنا والخامس رفع الاول

على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وقيل الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا نفي الجنس وضعف
وجه ضعف رفع الاول بان يجوز ان يكون رفعه لا لغناء عمل لا
بالتركيز لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائزها التكرير فقط
وقد حصل منها ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله والاول لم يزل ان يكون قوله الا بالله
منصوباً ومرفوعاً وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل
عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لا التي نفي الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا اى
تأثيرها في دخولها اعراباً وبناء لان العامل لا يتغير عمله بتغير
كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي
نفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فنقول الارجل في الدار
مستفهما واما العرض الا تنزل عندي ولم يذكر سببها
حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجوزي
والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت
عرضاً كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التخصيص
فيجب ان تصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكريمه واما التثنية
نحو الا ماء اشرب حيث لا يرجي ماء واما قوله الارجل جزاه الله

خيراً هذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
 ولكنه حرف موضوع للتخصيص برأيه فكانه قال لا تزوج
 رجلاً يعني هلاً وتزوني رجلاً ولذلك نصب وتون وهي عند
 يونس لا التي دخلت عليها هنة الاستفهام بمعنى التمني فكان
 القياس لا رجل ولكنه تون لضرورة الشعر ونفت اسم لا
 المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريف
 الأول بالرفع صفة للنعت أي الثاني وما بعده احتراز عن
 مثل لا غلام رجل ظريف كريم في الدار مفرداً حال من ضمير بني
 والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا غلام حسن الوجه يليه
 حال أو صفة مفرداً احتراز عن المفعول نحو لا غلام فيها ظريف
 وهذا القيد يعني عن الأول مبني على الفتح حملاً على المنعوت
 لكان الاتحاد بينهما وتوجه النفي إليه أي إلى النعت حقيقة
 والمبني في قوله ونعت المبني إشارة إلى ما مبني على الفتح بالاصالة
 لا بالنبعية فانه المذكور سابقاً فلا يرد انه اذ كرر المبني
 ويبني على الفتح ثم جي بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء بارداً
 مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الأول مفرداً يليه فان بارداً
 في هذا المثال نعت للتابع لا للمنبوع كما هو الظاهر ولجعل
 نعتاً للمنبوع فليس مما يليه لنوسط التابع بينهما ومعرّب
 لأن الأصل في التوابع تبعيتها للمنبوعات في الأعراب دون

البناء رفعاً حملاً على محله البعيد ونصباً حملاً على اللفظ
 أو على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع
 وظريفاً بالنصب والآي وإن لم يكن كذلك فالأعراب
 أي حكمه الأعراب لا غير رفعاً حملاً على محله البعيد ونصباً
 حملاً على اللفظ أو المحل القريب وقد مرّت أمثلة في بيان فوائد
 القيود والعطف على اسم لا المبني إذا كان المعطوف مكرراً
 تكريراً في المعطوف فانه إذا كان المعطوف معرفة وجب
 رفعه نحو لا غلام لك والفرس وإذا كان لا مكرراً في العطف
 حكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بأن يحل على
 اللفظ أي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوباً وبأن يحل على
 المحل ويجعل مفعولاً جازماً ولا يجوز فيه البناء لكان الفصل
 بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل لمضائق الفصل بل الموكدة
 إذا المعطوف على المنفي يرا دفيه لا كثيراً نحو لا حول ولا قوة
 مثل لا أب وأبنا في قول الشاعر ولا أب وأبنا مثل مروان
 وابنه إذا هو بالمجد ارتدى ونازراً وسائر التوابع لا نصق
 عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادي كما ذكره
 الأندلسي ومثل لا أباه ولا غلاماً أي كل تركيب يكون
 فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لا مضافة ولجوز على ذلك
 الاسم أحكام مضافة من اثبات الالف في خواب وحذف

لنون من نحو غلامين جاز يعني ان الاصل في مثل هذين
 التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له اي يجوز ان يعطى
 له حكم الاضافة فيكون اسم لا فيه مبنيا على ما ينصب به
 والجار مع مجروره خبرا لها وقد جاء على قلة مثل لا اب له
 ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
 في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي اسم لا
 في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجزاء
 لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
 فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركة اي مشاركة
 اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه
 له اي المضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو
 مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا
 له ولا غلامي له جاز تشبيها له اي مثل هذين التركيبين من حيث
 الاضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركة
 اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة
 في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
 الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
 من التركيب الاضافي اعم مما يفهم من غيره ومن ثم لا جلات
 حوز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف

في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار احد
 الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء
 انما هو بايوت له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
 الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها
 بتركيب يضاف فيه لا ابا الى الدار بمشاركته في اصل معنا .
 وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى
 المراد المعايير بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب
 والغلامين المرجع الضمير المجرور بالا استقلال من غير احتياج
 الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة انما اول اول
 معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا ابا له ولا غلاميه وهذا
 واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له
 لان نفي الوجود عن اب وغلاميه المعلومين خلافا لسيبويه
 والتحليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه
 العنق فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
 فذهب سيبويه والتحليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
 مضاف حقيقة باعتبار المعنى والقام اللام بين المضاف
 والمضاف اليه تاكيدا للام المقدرة وحكم المص بفساده
 لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي
 لا بأس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون

لا يتم الا بتقدير خبر لا ابا موجود
 ولا غلاميه موجودين

اجازاً وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسماً جازاً ان يكون
 كزيد اسماً والخبر محذوفاً اي لا مثله موجود وجازاً ان يكون
 خبراً اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفاً فالاسم محذوف
 اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في التثنية والدخول
 على الجملة الاسمية بليس هو المستند بعد دخولها اي دخول
 ما ولا وهي اي خبرتيها ولا لها وكذا التسمية اسميهما لهما
 لغة جازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمها
 وخبرها اسماً وخبر لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر
 خبر لهما انما هو في لغة اهل الجواز وانما بنو تميم حيث لا
 يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبراً لهما ولا الاسم
 اسماً لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كان عليه قبل دخولها
 عليهما ولغة اهل الجواز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله
 تعالى ما هذا بشر اعلى ما كان او ما هن امهاتهم واذ ازيد
 ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر
 لانها لا تزداد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين
 نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالانفوخ ما
 زيد الا قائماً او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد
 بطل العمل اي عمل ما اذا كان باحد هذه الامور الثلاثة
 اما اذا زيدت ان فلا زما عامل ضعيف عمل يشبه ليس

فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي
 فلا نعلمها المعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما تقدم
 الخبر فلغير الترتيب مع ضعفهما في العمل واذا عطف عليه
 اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف بقيد لا يجاب
 بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيماً بل مسافراً وما عرو
 قائماً لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير
 لكونها بمنزلة الا في نقض النفي **المجرورات**
 هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لخرج الحروف الاخرى
 هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
 والمجرورات اصطلاحاً لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه
 اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء
 كان بالكسرة او الفتح او الياء لفظاً او تقديرًا وانما قلنا
 من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه
 بل بحيثية كونه مضافاً اليه والمضاف اليه وان كان مختصاً
 بما عرفت به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به
 فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا
 المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخل في تعريفه
 والمضاف اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب
 في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوبة اليه

بجرف الجرف ايضا كل اسم حقيقة او حكا ليشمل الجمل
 التي يضاف اليها نحو يوم نفع الصادقين صدقهم فانتها
 في حكم المصادر نسب اليه شئ اسما كان نحو غلام زيد وفعلا
 مثل مرتب زيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير اى ملفوظا
 كان ذلك الحرف كما في مثل مرتب زيد او مقدر احوال كون
 ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجرف مثل غلام
 زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف وقت يوم الجمعة فانه
 وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر هو لكنه غير مراد اذ لو ارد
 لا يجر فالقدير اى تقدير الحرف شرط ان يكون المضاف اليه
 اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يلفظ بالحرف نحو مرتب زيد
 مجردا اى منسلا عنه سنوية او ما قام مقامه من نوني التثنية
 والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان الثنوين والتون دليل
 على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يخرجوا الكلمتين من جايكس
 الاولى من الثانية التعريفا والتخصيص والتخفيف هذا هو
 علامته تمام الكلمة وتموها بالثانية ثم التبادر من هذا التعريف
 نظر الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
 اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن
 الظاهر من كلام المصنف في المتن والصرح في شرحه ان التقسيم
 الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر

لكنه

لكنه لم يبين بتقدير حرف الجر فيها الا في المتن ولا في شرحه
 ولم ينقل عنه شئ من سائر الكتب مصنفاته وقد تكلف بعضهم
 في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير ولا مفعول
 للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافة الفاعل الى فاعلها مثل حسن الوجه
 بتقدير من البياضة فان ذكر الوجه في قولنا جاء في زيد الحسن
 الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد اياها ما فانه
 لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث
 الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
 لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا لما كان هذا التخصيص واقعيا
 قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة
 الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر
 معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
 تعريفا وتخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون
 المعنى لعدم سريانها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
 فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
 الى مفعولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن
 صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى مفعولها
 بل الى غيره كمضارع مصر وكرم البلد واحترز به عن نحو ضارب
 زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستعمال

اما بمعنى اللام فيما اى في مضاف اليه عدا جنس المضاف للمية
 وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
 نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا
 ظرفا واصافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما
 بمعنى من البيانىة في جنس المضاف للمية الصادق عليه وعلى غير
 بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون
 بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف
 المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مبين للمضاف وحي
 ان كان ظرفا له فالاصافة بمعنى في والا فبمعنى اللام واما
 مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاصافة على
 التقديرين ممنوعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
 وشجر الاراك فالاصافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص وجه
 فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاصافة بمعنى من والا
 فهي ايضا بمعنى اللام فالاصافة خاتم الى فضة بيانية واصافة
 فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة
 خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصلح التصريح بها
 بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فتقولك يوم
 الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
 اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاصافة

كل حيوان لا يبيض منه

اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل
 وكل واحد وهو اى كون الاصافة بمعنى في قليل في استعمال اللام
 وردّها اكثر النجاة الى الاصافة بمعنى اللام فان معنى ضرب
 اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملازمة الوقوع فيه فان قلت
 فعلى هذا يمكن رد الاصافة بمعنى من ايضا الى الاصافة بمعنى
 اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن
 لما كانت الاصافة بمعنى في قليلة ردّها الى الاصافة بمعنى اللام
 نقليها للاقسام واما الاصافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم
 فالاولى بها ان يجعل قسما على جزء نحو غلام زيد مثال الاصافة
 بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال الاصافة بمعنى من
 اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال الاصافة بمعنى في اى ضرب
 واقع في اليوم ويفيد اى الاصافة المعنوية تعريفا اى تعريف
 المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في
 الاصافة المعنوية موضوع للدلالة على معلومية المضاف
 لا ان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعرفة
 فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاء في غلام زيد
 من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب لاصافي
 موضوع لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعروف باللام
 في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في

ولقد أمر على اللين يستني وذلك على خلاف وضعه وليس يحى
هذا الحكم في نحو غير ومثل فإن اضافتها لا يفيد التعريف وإن كان
مع المضاف اليه المعرفة لئلا يعلم في الابهام إلا أن يكون للمضاف
ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك
إذا كان للمضاف مثل اشترى مماثلته في شئ من الاشياء كالعلم
والشجاعة فقل جاء مثلك كان معرفة إذا قصد الذي بماثله
في الشئ الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصاً أي
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فإن التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك أن الغلام قبل اضافة الى رجل كان
مشاركاً بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى الرجل خرج
عنه غلام امرأة وقلت الشركاء وشرها أي شرط الاضافة
المعنوية بتجريد المضاف إذا كان معرفة من التعريف فإن كان ذو
اللام حذف لامه وإن كان علماً نكران يجعل واحداً من جملة من
سمي بذلك الاسم وإن لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن
إلا المراد بالتجريد تجرده وخلوه عن التعريف عند الاضافة سواء
كان نكرة في نفسه من غير تجريد أو كان معرفة جردت عن التعريف
وإنما يجب التجريد لأن المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلباً
للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فضيع الاضافة حيث لا يفيد

تعريفها ولا تخصيصاً فإن قيل لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علماً في نحو النجم والثرثيا والصق وان عباس في لزوم
تعريف المعرفة فبالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نعم أن في
الامثلة تعريف المعرفة بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلية
فإنها حين صادت اعلماً لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرفة بل بتدليل تعريف
بتعريف وما اجازته الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب
وشبهه من العدد المعرفة باللام المضاف الى معدودة الخمسة
الدرهم والمائة الدينار ضعيف قياساً واستعمالاً أما قياساً
فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل وأما استعمالاً فلما ثبت من
القصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار
البدقع وأما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدنيا فحول
على البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها أن يكون
المضاف صفة احتراز عما إذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها احتراز عما إذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو
البلد وكبر العصر مثل ضارب زيد من قبل اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله وحسن الوجه من قبل اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها ولا يفيد الاضافة اللفظية فائدة الاخصافاً

لا تعريف ولا تخصيصا لكونها في تقدير لا انفصال في اللفظ
 لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملا حظ الفاعل بازاء
 ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
 اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف النون حقيقة مثل
 ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية
 والجمع مثل ضاربين وضايرين واما في لفظ المضاف اليه
 فقط بحذف الضمير واستناده في الصفة كالفائز الغلام كان
 اصله الفائز غلامه بحذف الضمير من غلامه واستر في الفائز
 واصيف الفائز اليه للتخفيف في المضاف اليه واما في المضاف
 والمضاف اليه معا فزيد قائم الغلام اصله قائم غلامه
 فالتخفيف في المضاف بحذف النون وفي المضاف اليه بحذف
 الضمير واستناده في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب فادة
 الاضافة اللفظية التخفيف وانقضاء كل واحد من التعريف والتخصيص
 جاز تركيب مرتب رجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها
 وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تعد تعريفا جاز هذا التركيب
 وامتنع تركيب مرتب بزيد حسن الوجه فلو فادت تعريفا لم يجز
 الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون
 المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه حقيقة وهو مجموع
 امور ثلاثة وجوب فادة الاضافة اللفظية التخفيف وانقضاء

التعريف

لا يظهر ذلك الا عندنا
 بل يجوز ان يكون ما عندنا
 لا يظهر ذلك الا عندنا

التعريف وانقضاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع
 التركيب الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
 الامور دخل في ذلك الاستلزام لانقضاء التخصيص ومن جهة
 انها لم تعد تعريفا جاز تركيب الضارب بزيد والصار بوزيد
 لحصول التخفيف لان نون الضارب زيد انما يسقط للالف
 واللام لا للاضافة ولا شك ان لا دخل في هذا التعريف لانقضاء
 التعريف ولانقضاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف
 فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخبره
 لكثرة لواحقه خلافا للفرع فانه يحيز تركيب الضارب بزيد
 اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
 فحصل التخفيف بحذف النون بسبب الاضافة ثم عرف باللام
 واجاب عنه في شرحه بان غير مستقيم لان القول بانخر اللام
 المفدرة حسا على الاضافة مجر داء مخالف للظاهر واما
 لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبد
 بالبحر معطوف على المائة فصار المعنى باعنيار اعطى الواهب
 وعبداه من باب الضارب بزيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
 اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله
 وضعف الواهب المائة الهجان وعبداه يعني ان هذا القول
 ضعيف لا يقوى في الفضاحة بحيث يستدل به لما عرفت

لا يظهر ذلك الا عندنا
 بل يجوز ان يكون ما عندنا
 لا يظهر ذلك الا عندنا

من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على البحر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه ولا نه
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في
شاة وسخلة تاحث جاز هذا التركيب ولم يخرج رب سخلتها
مدون العطف والبيت تمامه الواهب المائة الهجان وعبد
عوذا يترجي خلفها اطفالها اي مجدود الواهب المائة الهجان
اي البيض من التوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل
عنها او من قبل الثلاثة الا ثواب كما هو مذهب الكوفية وعبد
اي راعيا تشبها له بالعبد لقيامه بحق حذمتها او عبد
حقيقة باضافة باد في ملاهسة عودا بالذال المعجمة جمع عائد
اي حديثا النتائج حال من المائة يترجي بازاء المعجمة والجيم
على صيغة المعلوم المذكور اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول الموت واطفالها
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه
ماسه على الضارب الرجل او الضاربك فاجاب المص عنه
بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوزه

بادخل رب سخلتها

والحان

لاشفاء

لاشفاء الخفيف لزوال النون باللام لكنه جاز حملا على
الوجه المخار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه
وجها ان نون رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا مقرر في باللام وهذا الاشراك مفقود بين الضارب زيد
وحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوزه كما عرفت
وكذا تشبيهه وهو الضاربي والضاربة وغيرهما فيمن قال اي قول
من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل
على المفعولية والنون محذوف لا اتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج جوزه الى حمل حملا اي للمحولية على ضاربك
فاتحد فاعل المفعول والفعل المعلن به اعني جاز وببانه انهم
اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعول
لا وكانت مضمرات متصلة التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
وجوزه بدون حملوا الضاربك عليه لانها من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضم متصل محذوفا

توينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحلوا الضارب زيد
لانها ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين فساد
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة كما
ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضير منصوبا
بالفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضاربك
ثم يضاف ويقال ضارب زيد وان يتصور ضاربك فعلم انها
سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا
يجوز ان يكون ضاربك ضاربك للفصل بالتونين ثم لما
اضيف حرف التنوين وصار الضير المنفصل متصلا فصار
ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانها
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير
متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحلوا الضارب زيد لانها ليس من باب واحد واعلم اننا
حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعندها وقوله
والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوة
عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص
على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منها
اشارة الى مسألة على حدتها مناسبة للحكم باشتناع الضارب
زيد بمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعندها

ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه لضعف
مصدرة باللام لانه يتوسط العطف بمثل الضارب زيد
كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالاشتناع بل بالضعف لانه
قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح ينفع
ما فيه من شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسألة ظاهرة وتبين
الرد على الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف الى صفة
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من هيتي
التركيب الوصفى والاضافى معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الآخر
ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق يرد على
القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة مثل
مسجد الجامع وجانب الغري وعلوة الاولى وقبله الحمقاء
فان في كل واحد من هذا التركيب اضيف موصوف الى صفة
فان الجامع صفة المسجد والغري صفة الجانب والاوصفة
الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها
واجيب بان مثل هذا التركيب متاؤل فمسجد الجامع متاؤل

بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل على معنيين أحدهما ان يكون
الوقت مقدما في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
والجامع صفة للوقت فيندفع الا يرد بوجهين فان الجامع
ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع مع قائما مقامه منظويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الا يرد وجه
واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الا وبقلة الحقاء منا ولبصوله الساعة وبقلة
الحبة الحقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يمتد
في جانب العربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالعربية لا توصيف مكانه هو جانب لها اللام الا ان يقال
هناك مكانا ن جزء وكل فالمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة
اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو
قوله ولا صفة الى موصوفا مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على
الموصوف واضيف اليه واجيب عنه باننا متاويل بانهم
حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم غير صفة
فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها
مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه

اضيف الى الجانب هو جزء فالاضافة ثانية
والمكان الذي

اخلاق جمع طوق اشكى ثوب

الجانب

الى جانب الذي يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة وليس
اضافة اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مهم اضيف
اليها ليختص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف
اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان
والجثة وجنس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين
بل متساويين في الصدق كالانسان والتايط لعدم الفائد
في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت اسيدا لا يفيد الا
ما يفيد رايت ليشا بدون ذكر الاسد وضافة الليث اليه
فيكون ذكر الاسد وضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف
اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدرام وعين الشئ فانه
اي المضاف فيها يخص اي يصير خاصا بسبب اضافة الى مضاف
اليه ولا يبقى على عموم سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص
واعمية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعين ظاهرة واما
اذا كان للجنس ففيها اخفاء ويرد على قولهم لا اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كذا فان سعيدا وكذا
اسمان لمسمي واحد كليث واسد مع انه اضيف احدا الى الآخر
فاجيب باننا متاويل بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ
فكانك اذا قلت جاء في سعيد كذا قلت جاء في مدلول هذا اللفظ

بمسجد

ولم يقولوا كرسعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف
النحاة ما ليس في آخر حرف علة او الملقب به وهو ما في آخر
واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يتفل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع
بعد استراحة اللسان ولا يتفل عليها الحركة بعد السكون بمعنى في
الا ابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخر للناسب مثل
ثوبى ودارى في الصحيح ونظيرى ودلوى في الملقب به والياء
مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايها الاصل والصحيح
انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا
يلزم لا ابتداء بالسكن حقيقة او حكما والاصل فيما بيني على الحركة
الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخر اى آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم القانثت اى الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى وهذيل
وهي قبيلة من العرب تفلها اى الالف حال كونها غير الثنية
ياء لمشاكله ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل غصى ورحى ولا
تقلب الالف الثنية كغلاماى لا لنباس المرفوع بغيره بسبب القلب
وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء

المتكلم لاجتماع المتلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة ودغم الياء
في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واو اقبلت الواو ياء لاجتماع
الواو والياء والا وكساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانهما
انقلبتا ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها بغيرها فرك بالحركة
المناسبة لها فيقل مسلمي وان كانت قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها
مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي ومضطفون مصطفى خفة
الفتحة وفتح الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث الساكنين
اى لزوم الفاء الساكنين ان لم تحرك واخيرا الفتح تحفة واما
الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاحي
وابي اى فالحال في اخواب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال
اخى واى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا
ولجاز المبرد فيها اخى واى بر دلام الفعل فيها وهى الواو وحملها
ياء وادغمت الياء في الياء ويتمسك في ذلك بقول الشاعر واى
مالك ذوالجاذب دار وحمل الاخ على الالب لتفاد بها لفظا ومعنى
واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال
الفضاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى اى جمع اى فاصل
ابن سقط النون في الاضافة فاجتبت بان فادغمت واى

في الثانية فصار اتي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما بين
 اصواتنا بكن وقد بينا بالابينا الى السمع وعلن اصواتنا
 بكن وقل لنا اباؤنا فداؤكم ونقول امرأة فائلة لا منناع
 اضافة الحم الى الذكر حتى وهني بلا رد المحذوف عند اضافة الياء
 المتكلم وانما فصلها عن اخي وابي لانه لم ينفل عن المبرد فيهما
 في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عند بعضهم ذلك
 الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في حال اضافة الياء المتكلم
 في بالرد والقلب ولا دغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله
 وفي في بعضها ابقاء اليم المعوض عن الواو عند قطعه عن اضافة
 واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن اضافة قيل اخ وب
 وحم وهن وفي بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منها
 اي من الضم والكسر وجاء خم مثل يد فيقال هذا خم او حاك
 ورايت حما او حاك ومررت بحم او حاك ومثل حبت بالهمزة
 فيقال هذا خم وحموك ورايت حما وحاك ومررت بحم وحاك
 ومثل لو بالواو فيقال هذا خم وحموك ورايت حما وحموك
 ومررت بحم وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما
 وحاك ورايت حما وحاك ومررت بحما وحاك مطلقا الى الخ
 مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيدة بحال الافراد او
 الاضافة بل يحكي هذه الوجوه في كل من حال الافراد والاضافة

وجاء من مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا
 خم ورايت حما ومررت بحم وهذا حاك ورايت حاك
 ومررت بهنك وذا ولا يضاف الى مضمرة لانه وضع وصلة
 الى الوصف باسما الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف
 اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من
 ذووه ولو قال لا يضاف الى غير اسم الجنس كان اشمل وكان
 خص المضمرة بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند
 اضافة الياء المتكلم ففي اضافة الى المضمرة مطلقا نفي الاختصاص
 بحكم باعتبار اضافة اليه ولا يقطع اي ذوو عن الاضافة لان
 جعله وصلة الى اسم الاجناس ليس الا باضافة اليها التوابع
 وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسم
 يجمع على فواعل كالكا هل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعا
 والمنصوبات والمجرورات التي هي افراد اقسام الاسم فلا ينقص
 حدها بخروج نحو ان وان وصرب وصرب لعدم كونها من افراد
 المحدود كل ثان اي متاخر متي لو خط مع سابقة كان في المرتبة
 الثانية منه فدخل فيه تابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس
 باعراب سابقة اي بجنس اعراب سابقة بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
 سابقة ناش كانهما من جهة واحدة شخصية مثل جاء في زيد العالم
 فان العالم اذا الوض مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه

من جنس عربي وهو الرفع والرفع في كل منها ناش من جهة واحدة
 شخصيته هي فاعلية زيد العالم لان الجحى المنسوب الى زيد في
 المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا ففوله كل ثان
 يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتها وثاني مفعول
 ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر
 المبتدأ وثاني مفعول باب اعطيت وظننت وقوله من جهة واحدة
 يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان
 هو لا يتبدل اعني المجرى عن العامل اللفظية لا سناد لكن هذا
 المعنى من حيث انه يقتضي سندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث
 انه يقتضي سندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعا من جهة واحدة
 وكذا ظننت انه يقتضي ظنونا عمل في المفعولية فليس انصا بها
 من جهة واحدة وكذلك اعطيت من جهة واحدة يقتضي اخذا ومأخوذا
 عمل في المفعولية فليس انصا بها من جهة واحدة واعلم ان الاعراب
 المعبرة في هذا التعريف بالنسبة الى الواو والسابق اعلم من ان يكون
 لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا رد نحو جاء في
 هؤلاء الرجل ويا زيد العاقل ولا رجل ظرفا ثم ان لفظة كل
 هنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس والجنس
 لا لافراد وبالا فراد فالمحذور بالحقيقة التابع والمحدود
 كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل عليه كل

افاد صدق المحذور على كل افراد الحد فيكون مانعا لا انحصار
 المحذور فيها لعدم ذكر غيرهما فيكون جامعا فيحصل حد جامع
 مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس
 شامل من التوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل
 بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا
 اي دلا لا مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد اخر
 عن سائر التوابع ولا يرد عليه البديل في مثل قولك اعجبتني زيد
 علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبتني زيد وعلمه ولا التأكيد
 في مثل قولك جاء في القوم كلام كذا لا كلام على معنى الشمول
 في القوم فان دلا لا التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى
 في المتبوع انما هو لحصول المتبوع موادها فلو جردت على هذه
 المواد كما يقال اعجبتني زيد غلامه واعجبتني زيد غلامه او جاء زيد
 نفسه لا تجر لها دلا لا على معنى في متبوعها انما بخلاف الصفة
 فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول
 معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدة اي فائدة النعت
 غالبا في النكرة تخصيص رجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد
 الظريف وقد يكون للمجرد التثنية من غير قصد تخصيص وتوضيح
 نحو بسم الله الرحمن الرحيم او للمجرد الذم نحو اعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم او للمجرد التأكيد مثل نفعه واحد والوجه

يفهم من الثاء في نفخة فأكثرت بالواحدة ولما كان غالب مواد
 الصفة المشتقات توهم كثير من الخوئين ان الاشتقاق شرط
 في النفث حتى اقولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف
 رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النفث مشتقا او
 غيره في صحة وقوعه هنا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
 لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المنوع عموما
 اي في جميع الاستعمالات مثل يمتي وودو مال فان القيمة يدل
 دائما على ان لذات ما نسبة تميم ودي مال يدل على ان لذات ما
 صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
 على حصول معنى لذات ما وحيث يجوز ان يقع نفعا وفي بعضه لا يدل
 على ذلك وحيث لا يصح جعله نفعا مثل مرت رجل اي رجل اي
 كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب
 على كمال الرجولية يصح ان يقع نفعا وفي مثل اي رجل عندك
 لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نفعا ومثل مرت بهذا
 الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمه والرجل على ذات معينة
 وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمه
 فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي يدل
 على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل
 يدل على اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مرت

لا يثبت

به لعمري الاشارة

زيد هذا اي زيد المشار اليه فهذا في الموضع يدل على معنى في ذات
 زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
 لا يصح صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الجبرية هي في
 النكرة لان الدلالة على معنى في منبوعه كما يوجد في المفرد كذلك
 يوجد في الجملة الجبرية وانما قيد بالجملة الجبرية لان الانشائية
 لا يقع صفة الا بناويل بعيد كما اذا قلت جاء في رجل اضر بى
 في حق اضر بى مستحق لان يؤمر باضر بى ويلزم فيها الضمير الرابع
 الى تلك النكرة للربط نحو جاء في رجل ابوه قائم واذ لم يكن فيها
 الضمير الرابع يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع
 صفة مثل جاء في زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائم
 به الموصوف نحو مرتت رجل حسن الوجه الحسن حال الرجل ووصف
 بحال متعلق اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية فحصل
 له بسبب متعلقه نحو مرتت رجل حسن علامه اذ كون الرجل حسن
 الغلام معنى فيه وان كان اعتبارية فالاول اي النفث بحال
 الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل
 تركيب اربعة في الاعراب رفعاً ونصباً وجرّاً والتعريف والتكثير
 والثانيث والافراد والثنية والجمع والتذكير الا اذا كانت
 صفة ليستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى مفعول نحو رجل
 صبور والمرأة صبور او فاعل ايضا بمعناه كرجل جريح والمرأة

لا يثبت

حاصل

جريح او كان صفة مؤنثه يجري على المذكور كالعامة والثاني
 اي النعت بحال متعلق الموصوف تتبعه في الخمسة الاول وهي
 الرفع والنصب والجر والتعريف والتذكير ويوجد منها في كل
 تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة
 الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهة
 يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مشى او مجموعا او فردا كما في
 الفعل وان كان فاعله مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه
 وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان
 فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جواز
 كقولك مررت برجل فاعله غلام مثل يقعد غلامه ورجلين
 فاعله غلاما مثل يقعد غلاماها ورجالا فاعله غلمانهم مثل
 يقعد غلمانهم ومررت امرأة فاعله ابوها مثل يقوم ابوها ورجل
 قائم جاريتيه مثل يقوم جاريتيه ورجل معموده داره
 او قائم او قائم في الدار جاريتيه فان قلت اذا نظرت حق النظر
 وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة
 الباقى كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه راجع الى الموصوف
 والفعل اذا اسند الضمير اليه لفظ في التثنية والواو
 في الجمع المذكور العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد
 المؤنث ولذلك قلت رجل ضارب ورجلين ضاربتين ورجالا

ضاربين وبامرة صادرة وبامرئين ضاربتين وبمسوة ضارب
 كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان
 ويضربين فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصل
 في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالنبعية وعدمها
 ولما كان الوصف الاول تتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج
 مشابهة للفعل في الخمسة الباقية عن هذه النبعية لما عرفت اكتفى
 فيه بالحكم عليه بالنبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه
 بالنبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم لعدم النبعية فانه
 غير مضبوط بل بين ضابطة عدم نبعية له يكون كالفعل بالنسبة
 الى الظاهر بعد تبين حاله عند عدم النبعية ومن ثم اى ومن اجل
 كون الوصف الثاني في الخمسة الباقى كالفعل حسن مثل قام رجل
 فاعله علمانه كما حسن يقعد علمانه وحسن ايضا فاعله علمانه
 وضعف قام رجل قاعدون علمانه لانه بمنزلة يقعدون علمانه
 والحق علامة المشى والجمع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف
 ويجوز من غير حسن ولا ضعف فعود علمانه وان كان جمعا
 ايضا كما عودون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للمفعول خرج
 لفظا عن موازن الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسر فلم يكن
 فعود علمانه مثل يقعدون علمانه الذي اجتمع فيه فاعله في الظاهر
 الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا

من المضمرة ويجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف
لأن ضمير المتكلم والمخاطب عرف المعارف وأوضحها فلا حاجة
لها إلى التوضيح وحمل عليها ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما طرد الباب ولا يوصف به
لأنه ليس في الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى
بالذات لأنه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكأنه لم يقع
في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتد الشارح الرضي
وقال لم يذكر المصنف بالضمير لأنه ثبت ذلك بقوله والموصوف
أخص ومساوئ الوصوف المعرفة أشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعني اعرفه منها لأنه المقصود لا على وجه
أن يكون أكمل منها فلا أقل من أن لا يكون أدون منها والمثول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن اعرفها المضمرات ثم الأعلام
ثم اسم الإشارة ثم المعرفة بلام التعريف والموصولات فينزلها
مساوات ومن ثم رأى من أجل الموصوف أخص ومساوئ الوصوف
ذو اللام إلا بمثله أي ذي اللام الآخر والموصول فأنها أيضا
مماثل لذي اللام لما عرفت بينها من المساوات في التعريف فوجب في
الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك أمس أو بالمضاف
إلى مثله أي مثل المعرفة باللام بلام واسطة نحو جاء في الرجل صاحب
الفرس أو بواسطة نحو جاء في الرجل صاحب الحمام الفرس لأن تعريف

المضاف مساوئ تعريف المضاف إليه أو نقص منه على الخلافة
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فأنها أخص
من ذي اللام فلو وقع أخص نعتا لغير أخص فهو محمول على
البديل عند صاحب هذا المذهب وإنما التزم وصف باب
هذا أي باب اسم الإشارة بذي اللام مثل مرتب بهذا الرجل
مع أن القياس يقتضي جواز وصفته بذي اللام والموصوف
والمضاف إلى أحدهما لا بهما الواقع في هذا الباب بحسب أصل
الوضع المقضي لبيان الجنس فإذا أريد رفعه لا يتصور بمثله
لأبهما ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه
لأنه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المجتاج الفقير
فحين ذواللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع
صلته مثل ذي اللام مثل مرتب بهذا الذي كرم أي الكرم
ومن ثم رأى من أجل أن التزم وصف باب هذا بذي اللام
رفع الأبهما ببيان جنس ضعف مرتب بهذا الأبيض لأنه
لا تبين به جنس المبهم لأن الأبيض عام لا يتخصص بجنس
دون جنس وحسن مرتب بهذا العالم لأنه تبين به أن المشار
إليه إنسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود
أي قصد نسبتته إلى شيء أو نسبتته شيء إليه بالنسبة الواقعة في الكلام
فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفعول من المقصود مع مشعره

اي كما يكون هو مقصود ان تلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاء في زيد وعمر وفمروث تابع لانه معطوف على زيد قصد
نسبة المحي اليه نسبة المحي الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المحي
اليه مقصودة كذلك نسبة الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصود
فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن البدل من التوابع لانها غير
مقصودة بل المقصودة متبوعا لها وقوله مع متبوعه احتراز
عنه لانه المقصود دون متبوعه قبل يخرج بقوله مع متبوعه المتبوع
المعطوف بل هو بل ولكن وام واما واول لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان
المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوسطه ذكر
التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون على المتبوع
من غير استعمال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه تلك
الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد
بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط
بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد حروف العشرة وسيا
تفصيلها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمر
ولم يكف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف
العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاء في
زيد العالم الشاعر والديس والصفة الداخلة عليها حرف العطف

كالشاعر

كالشاعر والديس لما جرتان احدهما كونها صفة لزيد ثابته له
ثبوتية المعطوف عليه واخرها كونها معطوفة على الصفة المتقدمة
ثابته لها ويصدق على هذه الصفة من جهة الاولى انها تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان يتوسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهة الاولى في حد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق ما نفا وقيل قد جوز
الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد الصفة
في مواضع صريحة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما
اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله
تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال
في امالي الكافية ان مثل جاء في زيد العالم والعاقلة تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على الحقيقي
وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية واما حسن دخول العطف
لنوع من النسبة بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو جوز العطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالة

فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
 ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكازا
 امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه وإذا عطف على الضمير
المرفوع لا المنفصل المنصوب ولا المحرور المنصل بارزا كان أو
 مستترا لا المنفصل أكد بمنفصل أو لا ثم عطف عليه وذلك
 لأن المنصل المرفوع كالجزم مما اتصل به لفظا من حيث أنه متصل
 لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث أنه فاعل والفاعل كالجزم من الفعل
 فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلم
 فاكد أو لا بمنفصل لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان
 كالجزم منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراجه مما اتصل به
 لتأكيد فصله نوع استعمال ولا يجوز أن يكون العطف على هذا
 التأكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون
 هذا المعطوف أيضا تأكيدا وهو باطل فإن كان الضمير منفصلا
 نحو ما ضربك أنت وزيد لم يكن كالجزم لفظا وكذا أن كان
 متصلا منصوبا نحو ضربك وزيد لم يكن كالجزم معنى فلا
 حاجة فيهما إلى التأكيد بمنفصل مثل ضربت أنا وزيد وزيد ضرب
 هو وغلامه إلا أن يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل
 وبين ما عطف عليه فيجوز تركه أي ترك التأكيد لأنه قد طال
 الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد

كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد أو بعد
 كقوله تعالى ما أشركنا ولا أبائنا فإن المعطوف هو أبائنا
 ولا زائنه بعد حرف العطف لتأكيد النفي وإنما قال يجوز تركه
 فإنه قد يؤكده بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكذبوا فيهاهم
 والعاون وقد لا يؤكده إلا من امتساها وبان هذا واعلم أن هذا
 البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو لا يجوز ويجوزون العطف
 بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيين يجوزونه بلا قبح
وإذا عطف على الضمير المحرور أعيد الخافض حرفا كان أو اسما
 لأن اتصال الضمير المحرور بجارحه أشد من اتصال الفاعل بالمنصل
 لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمحرور لا ينفصل
 من جاره فكره العطف عليه إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
 وليس للجور ضمير منفصل كما ينبغي في المضمرات حتى يؤكد به أولا
 ثم عطف عليه كما عمل في المرفوع المنصل وفي استعارة المرفوع
 المنصل له من ذلك ولا يكفي بالفصل لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز
 ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار حيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل
 لعدم لا يتصور له أثر فكيف يكفي به فلم يبق إلا إعادة العامل
 الأول نحو مرت بك وزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف
 هو المحرور والعامل مكرر وجزه بالاول والثاني كالعدم معنى
 بدليل قولهم بيني وبينك وبين لا يضاف إلا إلى المنعقد وقيل

جرم بالثاني كما في الحروف الزائدة في كفى بالله وهذا المذكورناه
اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطراراً واجاز الكوفيون ترك اعادة
في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جازنا كيد
المرفوع المتصل في نحو جاء في القوم كلم ولا بد ان منه نحو اعجبني
جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير
المجروح في نحو مرت بك نفسك ولا بد ان منه نحو عجبك بك
جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد
بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد غير المؤكد
والبدل في الاغلب اما كل المبتوع او بعضه او متعلقه والغلط
قليل نادراً فيها ليسا باجنبيين لمبتوعها ولا منفصلين عنه
لعدم تحلل فاصل بينهما وبين متبوعها فلا حاجة في ربطها الى مسو
التي تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يفاي المعطوف عليه ويحلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل
مناسبة بينهما التأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة
الجار في المجروح لخرج المتصل المرفوع عن صرافه الاتصال وتمام
المعطوف عليه بتأكيد بالمنفصل وقوى مناسبة المجروح بالتصاق
الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة له نظراً الى ما قبله

بشرط

بشرط ان لا يكون ما يقتضيهامنتفياً في المعطوف وانما قلنا
في الاحوال العارضة له نظراً الى ما قبله احترازاً عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالا عراب والبناء والتعريف والتكبر
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف
عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيهامنتفياً في المعطوف
احترازاً عن مثل قولنا يا رجل والحادث فان الحادث معطوف
على الرجل وليس في حكم من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضيه
تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما رتبة شاة وسخلة فبقتدير التأكيد لقصد عدم
التعین اي رتبة شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كرتبه
رجلا على الشذوذ اي رتبة شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره
ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلان واجب بنا المعطوف
في يازيد وعمر ولا نضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه
مفرد معرفة في نفسه وعمر ومثل زيد في كونه مفرد معرفة
وامتنع بناؤه في مثل يازيد وعبد الله فان عبد الله ليس
مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومنه
اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز في تركيب ما زيد بقاء او قائماً ولا ذاهباً وعمر ولا الرفع

في ذهاب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على فائمه او فائما
فيكون خبرا عن زيد وهو ممنوع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف
عليه لعايد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما
على مبتداه هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع منه ولما كان لفائمه ان يقول هذه القاعدة منقضة
بقولهم الذي يطير ويفض زيدا الذباب فان يطير فيه ضمير
يعود الى الموصول ويفض المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير
فاجاب المص بقوله وانما جاز الذي يطير فيفض زيدا الذباب
لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة
الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد
نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لان العطف المحض يجعل الجملتين جملة واحدة فيكتفي بالربط
في الاول والمعنى الذي يطير فيفض زيدا بسببية الذباب وقيام
منها سببية الاول والثانية فالمعنى الذي يطير فيفض زيدا
بسببية الذباب ويمكن ان يقد في ضمير اي الذي يطير فيفض
زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على
وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعطف واحد
وقال بعض شارحي البناء الاظهر ان العطف هنا محمول على معناه
الغوي اي ماله الاسمين نحو العاملين بان يجعله معموليهما

واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز انفاقا نحو ضرب زيد
عمرا وخالدا لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امثاله مختلفين
اي غير متحدين بان يكون الثاني غير عين الاول وذلك لدفع وهم
من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكرا وخالدا من هذا
الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذا العامل هو الاول
والثاني تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمر
ولا بيضاء شجرة وفي قول الشاعر اكل امرأتك حبيب امرأ وبارتوقد
بالليل نار افندا وان كان بحسب الظاهر جائزا لانه لم يجر عند
الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقوان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفرأ فانه يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤل الا مثله الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يجرها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيد والحجرة عمرا
يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب
لجنيته في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا للسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يجزها على

المضاف وإبقاء المضاف إليه على غير نحو قوله تعالى يريدون
الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجزء الآخرة كما جاء في بعض القراء
أي عرض الآخرة التأكيد تابع بقرآن المبتوع أي حاله وشأنه
عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة أي في
كونه منسوباً أو منسوباً إليه فيثبت عنده ويتحقق أن المنسوب
أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المبتوع لا غير وذلك إما لدفع
ضرد الغفلة عن السامع أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك
الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب
زيد أو لدفع ظن السامع به تجاوزاً إما في المنسوب نحو قولك
زيد قاتل قاتل دفعاً لنظم السامع أن زيداً بالقتل الضرب الشديد
فيجرح أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي
أو في المنسوب إليه فإنه ربما نسب الفعل إلى الشيء والمراد نسبة
إلى بعض متعلقاته كما في قطع الأمير للص أي قطع غلامه فيجرح
إما تكرير المنسوب إليه لفظاً نحو ضرب زيد زيد أي ضرب زيد هو
لأنه يقوم مقامه أو تكريره معنى فهو ضرب زيد بنفسه أو عيشه
أو الشمول أي التأكيد ما يقرر أمر المبتوع في النسبة بالتفصيل
الذي ذكرناه أو شمول المبتوع أفراداً دفعاً لظن السامع تجاوزاً
لا في نفس المنسوب إليه بل في شموله لأفراده فإنه كثيراً ما ينسب
الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها

فيندفع

فيندفع هذا الهم بذكر كل واحد واجمع وأخوانه وكلامها وثلاثتهم
وأربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد ودفع الغرض
هذا فنقول أخرج المصنف العطف والبديل عن حد التأكيد
بقوله يقرر أمر المبتوع كما البديل والعطف فظاهر خروجها به
وأما الصفة فلا ن وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وإفادتها
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع وأما عطف الباء
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة
أو الشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو أي التأكيد لفظي
أي منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنى أي منسوب
إلى المعنى لحصوله من ملا حظته المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ
الأول أي مكرراً للفظ الأول ومعاده حقيقة نحو جاء في
زيد زيد أو حكماً نحو ضربت أنت وضربت أنا فإن ذلك في حكم
تكرير اللفظ وإن كان مخالفاً لآلة قول اللفظ إذ الضرورة داعية
إلى المخالفة لأنه لا يجوز تكريره متصلاً ويجري أي التكرير
مطلقاً لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الألفاظ
كلها أسماء وأفعالا وأحروفاً وأجملها أو مركبات قيدية
أو غير ذلك ولا يبعد إرجاع الضمير إلى التأكيد اللفظي
الاصطلاحي وتخصيص الألفاظ بالأسماء ويكون المقصود
من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كاللوازم

المعنوي والتأكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة أي معدودة
محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلهم واجع واكع
وابنع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة وقيل لا ينع
لهذه الكلمات الثلاث في حال الأفراد مثل حسن سن وقيل اكع
مشتق من حول كنع أي نام وابصع بالمهملة من بضع العرق أي
سال وبالجمجمة من بضع أي روى وابنع من البنع وهو طول الفتق
مع شدة معررة ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعاني ومعناها التأكيد بالتأمل الصادق فالاولان
أي النفس والعين يمان أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما أفرادا وتثنية وجمعا
واختلاف صيغتهما العائدة إلى المبتوع المؤكد نقول نفسه
في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد أنفسهما بآراء صيغة
الجمع في ثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما
وعيناهما في تثنيتهما انقسم في جمع المذكر العاقل أنفسهن
في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين
أولين تغليباً كالقرين سمي بالثاني ثانياً للمثنى نحو كلاهما المذكر
وكلتاها المؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى
مفردا كان واجمعا باختلاف الصيغ العائدة إلى المبتوع المؤكد
في كل نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم

نحو اشترت

نحو اشترت العبد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن
وباختلاف الصيغ في الكلمات الباقية وهي واجع واكع وابنع
وابصع بالمهملة أو المعجمة نقول اجمع في المذكر الواحد وجمعا
في المؤنث الواحد أو الجمع المؤنث بناويل الجماعة واجمعون
في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكع كنعاء اكعون كنع
وابنع بنعاء ابنعون بنع وابصع بصعاء ابصعون بصع
ولا يؤكد بكل واجع الآذواجزاء مفردا كان واجمعا إذا كان
الاجتماع لا يتحققان إلا فيه ولا حاجة إلى ذكر الأفراد لأن الكل
ما لم يلحظ أفرادها مجتمعة ولم يصرف جزءا لا يصح تأكيد بكل
واجع ويجب أن يكون تلك الأجزاء بحيث يصح افتراقها حشا
كأجزاء القوم أو حكماء كجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل
واجع فائدة مثل أكرمت القوم كلهم واشترت العبد كله
فإن العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تأكيد بكل ليفيد
الشمول بجزءه وجاء في زيد كله لعدم صحة افتراق أجزاءه حشا
ولا حكما في حكم المجيء وإذا أكد الضمير المربوع المتصل بآراء كان
أو مستكما بالنفس والعين أي إذا أريد تأكيد بهما أكد ذلك
الضمير أولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت أنت نفسك
ففسك تأكيد للنساء الضمير بعد تأكيد بمنفصل هو أنت إذ لولا
ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل إذا وقع تأكيد بالمستكن نحو زيد

اكرمتي هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمتي بقوله
 هو ويقال زيد اكرمتي نفسه لا للباس نفسه الذي هو التاكيد
 بالفاعل ولما وقع الالباس في هذه الصورة اجري بقية الباء
 عليه وانما قيد الضمير بالرفع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور
 بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمتصل نحو ضربت بك نفسك
 ومررت بك نفسك لعدم اللبس بالمتصل لجواز تأكيد الضمير
 المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمتصل نحو انت
 نفسك فاثم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد
 المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد نحو جاء في القوم كلهم
 اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلاهما واجعين
 يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانها يليانها
 كثيرا واكثر واخوه يعني ائبع وابضع ائباع بفتح الهمزة على ما
 هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعيته
 لا باصالة لكونه ادل منها على المقصود الاصل وهو الحقيقة
 فلا يتقدم يعني اكع واخوه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه
 وذكرها اي ذكر اكع مع اخو يدونه اي دون ذكر اجمع ضعيف
 لعدم ذكر دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكرها من شأنه الجمعية
 بدون الاصل البدل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع
 اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع ودونه اي دون

المتبوع

المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة
 ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد للنسبة الى التابع
 سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاء في زيد اخوك
 وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
 عن النفق والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
 بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله ودونه احترز عن العطف
 بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق
 الحد على المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدله
 فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى
 فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام
 احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه
 من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة
 بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى
 المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه
 الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع
 مقصود بنسبة بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المتأخرة
 في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات والنفي ويمكن ان يقصد
 نسبة ما نسب الى شيء نفيا نسبة الى شيء اخر اثباتا ويكون
 الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل

أي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض أي بدل هو بعض المبدل
 منه فالإضافة فيها مثلها في خاتم فضة وبدل الأشمال أي بدل
 مسبب غالباً عند اشتمال أحد المبدلين على الآخر أما اشتمال البدل
 على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه أو بالعكس نحو يسئلونك
 عن شهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط أي بدل مسبب عن الغلط
 فالإضافة في الآخرين من قبيل إضافة المسبب إلى السبب لا في
 ملائمة فالأول أي بدل الكل مدلوله مدلول الأول يعني
 متحدان ذاتاً لا أن متحد مفهوماً لها ليكونا مترادفين نحو جاني
 زيد أخوك وزيد وأخوك وإن اختلفا مفهوماً فهما متحدان ذاتاً
 قال الشارح الرضي وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل
 الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا
 بدلا للكل وما قالوا من أن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود
 بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان
 فرع المبتين فيكون المقصود هو الأول فلجوابنا لا نسلم أن
 المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر البدل إلا
 بدل الغلط وقال بعض المحققين في جواب الظاهر أنهم لم يريدوا
 أنه ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً بل أرادوا أنه ليس مقصوداً أصلياً
 والحاصل أن مثل قولك جاء في أخوك زيد أن قصدت فيه الإسناد
 إلى الأول وجئت بالثاني منه وتوصيهاً قال الثاني عطف بيان

ونقص

وأن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول وتوطئة له
 مبالغة في الإسناد فالثاني بدل وحيث يكون التوضيح الحاصل
 به مقصوداً تبعاً والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد
 التوطئة فالفرق ظاهر والثاني أي بدل البعض جزؤه أي جزؤ
 المبدل منه نحو ضربت زيداً رأسه والثالث أي بدل الأشمال
 بنه وبين الأول أي المبدل منه ملائمة بحيث يوجب النسبة
 إلى المتبوع النسبة إلى الملاءمة إسجماً لا نحو عيني زيد علمه حيث علم
 ابتدأ أنه يكون زيد متعباً باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتضمن
 نسبة الإعجاب إلى زيد نسبة الإعجاب إلى صفة من صفاته إسجماً
 وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيداً حماره وضربت
 زيداً غلامه لأن نسبة الضرب إلى زيد نامية ولا يلزم في صحتها
 اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرها أي يكون
 تلك الملائمة بغير كون البدل كل المبدل منه أو جزؤه فيدخل
 فيه ما إذا كان المبدل منه جزءاً من البدل ويكون إبداله منه
 بناء على هذه الملائمة نحو نظرت إلى القمر فلكه والمنافسة
 بأن القمر ليس جزءاً من فلكه بل هو مركزه فيه منافسة في المثال
 ويمكن أن يورد لمثاله مثل رأيت درجة الأسد برجه فإنه لا محالة
 لهذه المنافسة فيه فإن البرج عبارة عن مجموع الدرجات وإنما
 لم يجعل هذا البدل قسماً خامساً ولم يسم بدلا للكل عن البعض

لغله وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان
 هذه الامثلة مفعولة والرابع اي بدل الغلط ان نقصد اي
 تكون بان نقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملازمة
 بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكون
 اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك وتكرين
 نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناسية ناصية
 كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة
 من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة من المعرفة واجب
 لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتفق
 بصفة لتكون كالجارية قلافيه من نقص النكارة مثل بالناسية
 ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني اخوك وضرب
 اخو الزيدون لقيتهم ايام ومختلفين نحو اخوك ضربته زيد واخو
 ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل من الكل
 الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان مضمير المتكلم والمخاطب
 اقوى واخص ولا من الظاهر فلو ابدل الظاهر منها بدل الكل
 يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليها
 واحدا بخلاف بدل البعض والاشمال والغلط فان المانع فيها
 مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريك
 نصفك واشتريني نصفي والعجني عليك والعجنتك على وضربك

الحار ووضعتني الحار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع
 غير صفة احتريه عن الصفة يوضح متبوعه احتريه عن البدل
 والعطف بالحروف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف
 البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعها اوضح
 لم يحصل من احدها على الافراد فيصح ان يكون الاول اوضح
 من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابو حفص كنية امير
 المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له
 وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال
 ان اهلي بعيد واني على ناقه ذرا عجفاء نقباء واستحله فظنه
 كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحا
 وجعل يقول وهو عيشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما سهر
 من نعب ولا ذرا غفر له اللهم ان كان فجر وعمر رضي الله عنه مقبل
 من على الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال عمر رضي
 الله عنه اللهم صدق صدق حتى النقياء فاخذ بيده فقال ضع عن
 راحلك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده
 وكساه وفضله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام
 اللفظية واقع في مثل انا ابن التاركة البكري بشر فان
 قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا
 منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير

اقسم بالله ابو حفص عمر
 ما سهر من نعب ولا ذرا
 غفر له اللهم ان كان فجر
 وعمر رضي الله عنه مقبل
 من على الوادي فجعل اذا
 قال اغفر له اللهم ان كان
 فجر قال عمر رضي الله
 عنه اللهم صدق صدق حتى
 النقياء فاخذ بيده فقال
 ضع عن راحلك فوضع
 فاذا هي نقباء عجفاء
 فحمله على بعيره وزوده
 وكساه وفضله اي فرقه
 من البدل لفظا اي من حيث
 الاحكام اللفظية واقع في
 مثل انا ابن التاركة البكري
 بشر فان قولك بشر ان جعل
 عطف بيان للبكري جاز وان
 جعل بدلا منه لم يجز لان
 البدل في حكم تكرير العامل
 فيكون التقدير

انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب
 زيد واخر عليه الطير رقبته وقوعاً وعليه الطير مفعول
 ثان التارك ان جعلناه بمعنى المصير والافعال هو حال وقوله رقبته
 حال من الطير ان كان فاعلاً عليه وان كان مبتدأ فهو حال
 من الضمير المستكن في عليه ووقوعاً جامع وقع حال من فاعل رقبته
 اي واقع حوله من رقبته لانهما قروحه لان الانسان مادام
 به رقبته فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوية بينهما فقد بينت
 فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف
 بيان للمعروف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعروفة باللام هو
 الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعلم من هذا الباب
 اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بديلاً
 صورة النداء ايضاً فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالثنوين
 مرفوعاً جمل على اللفظ ومنصوباً جمل على المحل اذا جعلته
 عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلاً والمعنى الاول
 اظهر والثاني قيد المسمى اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح
 الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني
 اذ لو لم يعرفها لكان تعريفاً للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني
 لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف
 والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية

في تعريف العرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب
 المفصل هذه المناسبة بانها اما يتضمن الاسم معنى المبني
 الاصل مثل ابن فانه يتضمن معنى هنر الاستفهام او شبهه
 له كالمبهات فانه تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة
 والصفة او غيرها او وقوعه موقعه كثر ال فانه واقع موقع
 ازل او مشاكته للواقع موقعه كجار او وقوعه موقع ما شبهه
 كالمناد المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف
 في نحو ادعوك او اضافة اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمينا
 بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا
 المضاف من المركبات الاضافية المعروفة كغلام زيد غلام عمر
 غلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلاً للمعرب
 واعتبر في المعرب من التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان
 المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانثاقها معاً او
 بانثاق احداهما فقط فكلمة او ههنا منع الخلو واما اختلف
 ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف العرب والمبني فقديم
 وناخرا اسار لتقدم ما مفرومه وجودى لشرفه والفاية
 اي القاب المبني من حيث حركات واخره وسكونها عند البصري
 ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون واما
 الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد

ان الحركات والسكنات لبنائية لا يعبر عنها بصري
 الا بهذه الالفاب لا ان هذه الالفاب لا يعبر بها الا عنها
 لانهم كثيرا ما يظفونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في
 الكتاب حيث قال بالضمه رفاعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى
 غيرها كما يقال الراد في رجل مثلاً مفتوحة والجيم مضمومة واللام
 مكسورة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بانه لا يختلف
 هيئة آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاخلاف العوامل
 اذ قد يختلف آخره لاخلاف العوامل نحو من الرجل ومن مرة
 ومن بنك ومن زيد وهي اي المبني والثاني باعتبار الخبر المضمرة
 واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكتابات واسماء
 الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال الاعلى
 الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات الاسماء
 الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان
 جميعها ليست بمبنية بل بعضها فلهذا ثمانية ابواب في بيان
 الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علامة البناء لان
 الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد
 عند ذلك من علمين اخرين احدهما علامة البناء على الحركة فان
 اصل البناء السكون والاخرى الحركة المعينة انها لما اخبر
 دون الباقيين المضمرة ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم

يحيى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه
 الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب مخاطب به
 فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت موضوع لمن مخاطب به
 ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء
 الظاهرة كلها موضوعات للغايب مطلقا او عايب تقدم
 ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعات
 للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطاً فيها لفظاً او معنى
 او حكماً اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظاً اما
 تقدماً تحقيقاً لثبوت ضرب زيد علامه او تقدير امثله ضرب غلام
 زيد وبالترتيب المعنوي ان يكون المتقدم مذكوراً من حيث المعنى
 لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
 كقوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو
 العدل المفهوم من قوله اعدوا فكانه متقدم من حيث المعنى
 او من سياق الكلام كقوله تعالى ولا بويه لانه لما تقدم
 ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما
 التقدم الحكمي فاما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه انما جئ
 به من غير ان يتقدم ذكره قصداً للتعظيم القصص بذكرها مبينة
 لبعضهم وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
 او لا مفسر او صار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعنى

بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيدون
رجلا وهو أي المضمرة بالنظر إلى ما قبله قسمان متصل ومنفصل
فالمتصل المستقل بنفسه غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون
كالمجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله
نحو ما أنت لا منطلقا عند المجازية أو غير مجاور له نحو ما أنت
إلا أيالك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج إلى عامله
الذي قبله فينصل به ويكون كالمجزء منه وهو أي المضمرة باعتبار
الأعراب ثلاثة أقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيام مقام
الظاهر وانقسام الظاهر إليها فالأول أن أي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لأنه الأصل ومنفصل لما منع من
الاتصال والثالث أي المضمرة المجرور متصل فقط لأنه لا مانع
فيه من الاتصال الذي هو الأصل واستغنى المانع من الاتصال
إنشاء الله تعالى فذلك أي المضمرة خمسة أنواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
النوع الأول يعني المرفوع المتصل ضمير نحو ضربت على صيغة
المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم
الواحد المجهول الماضي المسهرين أولهما إلى ضربين صيغة جمع
الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما إلى ضربين صيغة جمع الغائبة
المجهول الماضي وإنما بدأ بالمتكلم لأن ضمير المتكلم أعرف بالمعارف

والآخر ضمير الغائب لأنه دون الكل وصورة الضمير في هكذا
ضربت ضربا ضربت ضربا ضربت ضربا ضربت ضربا ضربت
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربا ضربين وعلى هذا القياس
المجهول والنوع الثاني أي المرفوع المتصل أنا إلى هن أنا نحن
أنت أنتما أنتم أنت أنتما أنتن هوها هم هيها هن والضمير في أنت
إلى أنتن هو أن جماعا والحروف الأخرى الواحودالة على أحواله
من الأفراد والثنائية والجمع والتذكير والثنائية والنوع الثالث
أي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الأول المتصل بالفعل
نحو ضربتني إلى ضربين ضربني ضربا ضربك ضربا ضربكم ضربك
ضربا ضربكن ضربيه ضرب بهما ضرب بهم ضرب بها ضرب بهن
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو أنتما أنتك أنتكما أنتن
أنتك أنتكما أنتن أنته إلى أنتن والنوع الرابع أي المنصوب المتصل
أي أي أيا ما أياك أياكما أياكم أياك أياكما أياكن أياها إلى أياكن
وفي أياي اختلافات كثيرة والمختار أن الضمير هو أيا والواحد
للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والأفراد والثنائية
والجمع والتذكير والثنائية والنوع الخامس غلام في مثال
المتصل بالاسم وفي مثال المتصل بالحرف غلام في غلامنا
غلامك إلى غلامه من ونحو ذلك إلى هن وكان القياس
أن يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة

لكنهم وضعوا المتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكور والمؤنث
وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى والجمع المذكور والمؤنثين
ووضعوا المخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد
مشترك بين المثنى المذكور والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم
المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربنا هو الالف
المشترك بينهما والياء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة
جارية على هذا المجري اعني انا للمتكلم لفظين والمخاطب خمسة
والغايب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر
معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة ثنا عشر كلمة
لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى
ويتبين ان تلك الامور علاء ومناسبات لان طول الكلام
بذكرها فالمرنوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور
المتصلان ليسترلا انهما فضلا والمرنوع فاعل وهو كجزء
الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعوها لاختصار
استئثار الفاعل فاكفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة
المشترقة شيئا ويكون فيما ابقى دليل على ما التقي على ما مضى
في الترخيم ولكن هذا الاستئثار ليس في جميع الضمير بل في
الفعل الماضي لغايب الواحد المذكور اذ لم يكن مسندا الى الظاهر

مخوزين يضرب والغايبة الواحدة المؤنث اذ لم تكن مسندة
الى الظاهر نحو همد ضربت فان الياء علامة التانيث لا الضمير
المرنوع والالف يجمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت همد وفي
الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا
او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب واضرب ونضرب وللواحد
المخاطب المذكور نحو تضرب واضرب والواحد الغايب والغايبة
اذ لم يكونا مسنديين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة
مشبهة او فاعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا اذ لم يكن مسندا الى الظاهر نحو فاقم الزيدان
كقولك زيد يضارب وهند ضاربة والزيدان صاربان والهندان
صاربنان والزيدون صاربون والهندات صاربات وليست
الالف في صاربان والواو في صاربون بضميرين لانها يتقلبان
ياء في المنصب والجر والضمائر لا يتغير عن حالها الا ان يتغير
عاملها والعامل هنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم
الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كان ضميرا لا يتغير لا ترى ان الياء في تضربين والنون
في تضرب والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير
فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا

بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز انيان الضمير المنفصل مرفوعا
 كان او منصوبا لاجل شئى الا لتعذر المنصل اى لاجل تعذر
 لان وضع الضماير للاختصار والمنصل اخصر فمضى امكن
 لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المنصل بالتقديم اى
 تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل
 به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض
 لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وتتركه يفوت الغرض
 او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به
 او يكون العامل اى عامله مغنويا لا يمنع اتصال اللفظ بالمعنى
 او يكون عامله حرفا والضمير المفعول له مرفوع اذ الضمير المرفوع
 لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغرضه بخلاف المنصوب بخواتمى
 وانك او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير
 صفة جرت على غير من هو له اى تلك الصفة كائنه لانه فانه لو لم
 ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور
 كما اذا قلت زيد عمر وصار به هو فانه لو قيل زيد عمر وصار به
 التباس على السامع ان صار ب زيد وعمر وبل المبادر انه عمر
 لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل صار به هو فانه
 لا انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف
 الظاهر وهو زيد والا لاحتاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون

لا
 عمر

الانفصال

الانفصال في بعض الصور حمل عليه مالا التباس فيه لا طراد
 الباب وانما قال من هو له لانه ما هو له كما هو الظاهر ليكون اشمل
 اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم على
 العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو تخصيص
 ههنا و اياك والشئ مثال حذف العامل اى انق نفسك
 والشئ وانما زيد مثال كون العامل مغنويا وما انت قائما
 مثال كون العامل حرفا وهند زيد صار به هو مثال الضمير الذي
 اسند اليه صفة جرت على غير من هو له فانه اسند اليه لصادرة
 الجارية على زيد حيث وقعت خبر له وهي صفة لهند حيث
 قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هو فاعلا لا تاكيدا
 والا لكان دخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه
 تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون صار بهم نحن
 وروى عن التمشي صار بهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
 كما قال وانما بالتمثيل صورة لا لبس فيها لثبت الحكم
 في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس
 احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
 فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب
 اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا
 احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر احتراز عما اذا تساوى

نحو اعطاها آياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحريك عن
 احد المتساويين من غير ترجيح وقد مرته اي احد الضميرين الذي
 هو اعرف على الآخر احتراماً عما اذا كان الاعرف مؤخر نحو
 اعطيته آياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تأخير الاعرف
 ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بآياه على خلاف الاصل وحكي
 سبويه يجوز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك تلك الخيار
 اي الاخيار في الضمير الثاني ان شئت اوردت متصلاً
 نحو اعطيتك بما عباد عدم الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان
 متصلاً بما هو متصل وان شئت اوردت متصلاً نحو اعطيتك
 آياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلاً
 ونحو ضربك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعاً والآخر
 الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقد مر الاعرف
 الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد
 بالفصل بالمبطل ولك الفصل نحو ضرب آياك للاعتداد
 بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن ما قد
 فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير
 اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المتساويين
 على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا ترجيح واما على التقدير
 الثاني لكرامتهم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة

الواحد نحو اعطيته آياه مثال الما لم يكن احدهما اعرف لكونها
 ضميرين غائبين واعطيته آياك مثال الما يكون احدهما
 اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قد مرته والمخار في خبر
 باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميراً الانفصال
 كما نقول كان زيد قائماً وكنيت آياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ
 ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ضميراً منفصلاً لان عامله معنوي
 ويجوز ان يكون ضميراً متصلاً ايضا نحو كان زيد قائماً وكنيت
 لانه شبهه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
 ففي شبهه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
 جازر الاتصال لكن الانفصال مخار لان رعاية الاصل اولو
 من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
 الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف والخبر
 نقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انما لولا انتم
 لولا انت لولا انما لولا انتن لولا هو لولاها لولا هم لولا هي
 لولاها لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق
 ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن عبر الاسلوب تنبيهاً
 على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال
 الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعله نقول
 عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك

الى اخرها فذهب لاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور
 وقع موقع المرفوع فان الضماير قد تقع بعضها موقع بعض
 كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع
 وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
 حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه لاخفش
 تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
 فذهب لاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
 وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتفاربها في المعنى فهنا
 ايضا لاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون
 الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه
 تلك الياء لسقى اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم
 هي اخت الجزوه وهذا سميت نون الوقاية نحو ضربى وكذلك
 نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه
 عربا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربى
 اذ الحقه تلك الياء لسقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
 بخلاف كسرة تضر بين لانتها في الوسط حكما ونجلا وكسرة
 لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون
 الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان
 واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل بخير بين لا نيا

بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن
 وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونا
 ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملها
 على اخواتها كما في ليت ويحذر لحوق نون الوقاية في ليت
 من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلا
 الاصل وفي من وعن وقد وقف وهما بمعنى حسب للمحافظة
 على السكون اللزوم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف
 وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالحذر فيها ترك
 النون لتقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ
 والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العامل
 نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوعة ولم يقل ضمير مرفوع كما كان
 الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ افراد او ثنية
 وجمعا وتذكيرا او نائثا وتكلا وخطابا وغيبة تسمى هذا
 المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المنفصل
 بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فدخل
 فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ
 ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل
 بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
 فيها او فاعل من كذا لا للاحاق بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان

زيد هو افضل من عمرو واقصر على مثال افضل من كذا بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لا استغنائها
عن المثال اكثر منهما ولا موضع له اى الفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عند حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم منى لا مقتضى
فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الاعاء الاسم فذهب
الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم
النهاية بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر
وما بعد خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال
او منصوب عطفا على ثاني مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب
جعله مبتدأ يرفع ما بعده في مثل كنت انت ارقب وعلت زيدا
هو المنطوق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبر بدون
الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظة قبل
للتأكيد تقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد
ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيد بقوله
قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير
الشان اذا كان مذكرا غاية المطابقة لان الضمير راجع اليه
وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن ثانيته اذا كان العن
فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب بها

بالجملة

بالجملة المذكورة بعد اى هذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر
ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس
داخله في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه
ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك
قوله يفسر بالجملة بعد فعلى هذا لو لم يحل التقديم على ما ذكرنا
انقضى القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو
مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدر عليه
انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعد فانه باعتبار
رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع
بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا
ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب
العوامل فان كان عاملا معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا
وان كان لفظيا يصلح لاستئثار الضمير كان مستترا والا بارزا
مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل
المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ
باضماره لا نسبيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيفا اى حاز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اتصاله
لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفصولة واما
ضعفه فله انه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام

مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يومًا لمحق فيها جازرًا وطبا
 الامع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حرفه بنية الاضمار
 ههنا مع كونه منصوبًا لازم كقوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله
 رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لفظهما بالتشديد
 الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجروا ان المكسورة المخففة عاملة
 في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلاً لما يوفيتهم ولم يجروا ان المفتوحة
 المخففة عاملة في الملفوظ مع ان وان المفتوحة اقوى شبهها بالفعل
 من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجروها عاملة في الملفوظ قد
 عملها في ضمير لسان ثلثة نريد المكسورة عليها عملاً مع انها اجدر
 ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لثلاثة نفوت التخفيف المطلوب
 ههنا كما يدل عليه حرف النون وحكم البرزوم حذف ضمير الشان
 مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة
 المعروفة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء
 وضع كل واحد منها المشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
 حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها
 حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب ومثاله
 فانها لا اشارة الى معانيها اشارة ذهنية لاحسية ومثل
 قوله تعالى لكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول
 على الجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي خمسة

اي اسماء الاشارة ذحال كونها المذكور الواحد والعامل في الحال
 معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمشناه ذان رفعا
 وذين نصبا وجرًا اي ذان وذين حال كونها المشي المذكور قد
 ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب
 الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذامع ما عطف عليه
 مقيد لكل واحد منها بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان
 في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان
 لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تافضل هي اصل
 في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذى وقيل
 هي اصل كونها بازا ذالمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما
 اصلا ون واللقول باصا لهما قد متا على سايرها لفرعيةها وفي
 بقلب الالف ياء ووه وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل
 الياء بها وتهي ودهي بوصل الياء بها ولمشناه اي لشيء المؤنث
 ثان في الرفع وثن في النصب والجر ولا يثنى من لغات الا
 فالكثرة دورها على الالستة وتوهم بعضهم من اختلاف
 واخر ذان وذين وثان وثن باختلاف العوامل انها معرفة
 والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل
 بل ذان وثان موضوعان لثنية المرفوع وذين وثن لثنية
 المنصوب والجر ورووقوعها على صورة العرب اتفاقاً

لا لقصد لا عراب لوجود علة البناء بها وتجمعها أي جمع
 المذكر والمؤنث أولاً مدّاً وقصرًا أي ممدوداً ومقصوداً
 وإذا كان مقصوداً يكتب بالياء ويلحقها أي أسماء الإشارة
 يعني يدخل على أو يلبس على سبيل اللحق والعروض بعد اعتبار
 أصالة الحرف النسبية وهي كلمة هاء مؤنث في الحقيقة منها
 وإنما هو حرف في النسبية على المشار إليه قل لفظه وهذا كالحرف
 به النسبية على النسبية الأسنادية كقولك هاء زيد قائم وهاء
 زيد قائم ويتصل بها أي بأواخر أسماء الإشارة حرف الخطأ
 وهو الكاف تنبيهاً على حال المخاطب من الأفراد والنسبة والجمع
 والتذكير والثانيث وإنما جعلت هاء الكاف حرفاً لا مشاع
 وقوع الظاهر موقعاً ولو كانت اسماً لم يمنع ذلك مثل ضربك
 وبك وهي أي حرف في الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة
 واشترك خطاب الاثنين فرجعت إلى خمسة مضرورة في خمسة
 من أنواع أسماء الإشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما
 ومجموعهما وهي ستة راجعة إلى خمسة لا مشترك جمعها وإنما
 قلنا من أنواع أسماء الإشارة لأن أفراد المفرد المؤنث يرتقي
 إلى ستة فيكون أي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي
 أي تلك الخمسة والعشرون ذلك أي ذكره يعني ذلك إذا أشرت
 إلى مذكر وخاطبت مذكر أو ذكراً إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت

مذكرين

مذكرين وذكراً إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
 هذا القياس ذاك وذينك إذا أشرت إلى مذكرين وخاطبت
 مذكرين إلى ذانكن وذينكن إذا أشرت إلى مذكرين وخاطبت
 مؤنثات وكذلك البواقي يعني ناك إلى ناكين ونينك إلى نينكن
 ونانك ونينك إلى نانكن ونينكن وأولئك بالمد وأولئك
 بالقصر إلى أولانكن وأولانكن وأما ذيك فقد أوردته ^{الخمسة}
 ولما لم يكن في الصحاح لا نقل ذيك فانه خطأ ويقال للقرن
 وذلك للبعيد وذلك للنوسط وآخر النوسط لأن النوسط
 لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال
 كل من هذه الكلمات ألتفت مقام الآخرين منها لم يخذ هذا
 الفرق من هاء وأحاله إلى غيره فقال ويقال وتلك وتنانك وذلك
 حال كون هاتين الآخرين مشددتين وأولئك باللام أي هذين
 الكلمات الأربع مثل كلمة ذلك في أفادة البعد ولا يبعد
 أن يجعل ذلك إشارة إلى كلمة ذلك المذكور سابقاً وأما ناك
 وذانك وتنانك مخففين وأولئك بغير اللام للنوسط وما
 هو للنوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقرب وأما نة
 وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد
 النون وهو لا كسر وجاء كسر الهاء أيضاً وتخفيف النون
 فلما كان الحرف الحسني خاصة لا يستعمل في غيره إلا محازاً على

التشبيه وأما ما عداها من الأسماء لا إشارة فقد يستعمل في
وغيره الموصول أي الموصول المعدود من البنيات في اصطلاح
النحاة ما لا يتم جزاء أي اسم لا يتم من حيث جزمه يعني لا يكون
جزأ تاما ما إذا كان جزأ متميزا أولا يصير جزأ تاما ان كان يتم
من الأفعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه
جزأ اوليا لتحل اليه المركب ولا إلى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والفعل وغيرها وانما في كونه جزأ تاما
لا جزأ مطلقا لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ
من المركب يكون الموصول وحده أيضا جزأ لكن لا جزأ تاما
اوليا إلا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي فان الاصطلاح عبارة عن جملة مذكورة
بعد الموصول المشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفة ما موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول به لزم الدور والفتنة
على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد
فانه لو اريد بها معناها الاصطلاح كان هذا القول مستند
لأنه لا يخرج مثل اذ حيث وليس له ما صلة اصطلاحية
ولفأيل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته
على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم
لا يتم جزأ الا مع هذه الجملة المشتملة على عائد اليه فعلى هذا

بحر ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم
الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمنا مبا لغه في الاختراز عن مثل اذ حيث ولما
كانت الصلة بمعينية اعم بحسب المفهوم من ان يكون جسمية
او غير جسمية ولا يكون بحسب الواقع الاحسية والعائد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
الموصول او غيره والواجب ان يكون ضميرا او للموصول عينها
بقوله وصلته أي صلة ما لا يتم جزأ الا بصلة جملة خبرية
او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير
ضميره أي للموصول لا غيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لأن اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معني مفردا صورة عملا بالحقيقة والتشبيه
جمعا وهي أي الموصولة الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان للمثنى المذكر واللذان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف
في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن
العلی جمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين
كاللذين جمع المذكر واللا في بالهز والياء واللام بالهمزة
المكسورة فقط والاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة
اجراء للموصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع

المؤنث أشهر واللاتي واللاتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي
 اللات بحذف الياء وإبقاء الكسرة على الناء وفي اللاتي
 اللواتي بحذف الناء وإبقاء الياء معاً وما بمعنى الذي فيما لا يعقل
 غالباً نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها
 ومن أيضاً بمعنى فيمن يعقل ويستوى فيما المفرد والمثنى والجمع
 والمذكر والمؤنث وأتى بمعنى الذي نحو ضرب أيهم في الدار أي ضرب
 الذي في الدار وأية بمعنى التي نحو ضرب أيهن في الدار أي ضرب
 التي في الدار ووذ والطائفة أي المنسوبة إلى بني طي لأخصاص
 مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي وأتى وقال الشاعر
 فان الماء ماء أبي وجري وبرذ وطويت وذو حفرتي أي التي
 حفرتها والتي طويتها وذابعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا
 صنعت أي ما الذي صنعت والالف واللام أي مجموعهما بمعنى
 الذي وأتى والمثنى والجمع والعائد المفعول أي العائد الذي
 لا يتم الموصول إلا به إذا كان مفعولاً لا يجوز حذفه إذا لم يمنع
 مانع لأنه فضلة لا إذا كان فاعلاً لكونه عمدة نحو قوله تعالى
 الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له أي لمن يشاء أعلم أن النجاة
 وضعوا باباً يسمونه باب الأخبار بالذي وما يقوم مقامه
 ومقصودهم من وضعه غرض المتعلم فيما يعلمه في هذا الفن
 من المسائل وتذكيره إياها فانهم إذا قالوا لا أحد أخبر عن الاسم

الفاء في الجملة الفلانية بالذي بعد ما ينهم طريقة الأخبار به
 لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدريب النظر فيها حتى يعلم
 أن ذلك الأخبار في أي اسم يصح وفي أي اسم يمنع فإراد المصنف
 الإشارة إلى هذا الباب فقال وإذا أخبرت أي إذا أردت أن أخبر
 عن خبر جملة بالذي أي باستعانة الذي والتي والالف واللام
 فإراد الماء ليست صلة للأخبار لأن الذي مخبر عنها لا مخبر بها
 صدرها أي وقعت كلمة الذي وما يقوم مقامها في صدر الجملة
 الثانية وجعلت موضع المخبر عنه أي في موضع ما هو مخبر عنه
 بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة
 الأولى ضميراً لها أي لكلمة الذي وأخرته أي المخبر عنه عن الضمير
 خبراً نصب على الحال أو ضميراً آخرته معنى جعلته أي جعلته خبراً
 متأخراً فإذا أخبرت مثلاً عن زيد من جملة ضربت زيداً بكلمة
 الذي وقعت في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو
 المخبر عنه في هذه الجملة أعني زيداً والمراد بموضعه محله الذي
 كان له في الجملة الأولى وهو محل المفعول من ضربت وضمير الذي
 وأخرت المخبر عنه يعني زيداً وجعلته خبراً عن الذي قلت الذي
 ضربه زيد وكذلك أي مثل الذي الالف واللام في الجملة
 الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فاقطعة
 الالف واللام لا تكون إلا اسم الفاعل أو اسم المفعول ويمكن أن يؤخذ

اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط
 ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
 هو نعم وبشر وحبذا وعسى وليس لايجي منه اسم فاعل ولا مفعول
 ولا يجزى باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويشترط ان يكون
 في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
 معناها كالستين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يجزى
 باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من
 يكون قائما فيفوت معنى الستين فان تعذر امرها اي من الامور
 الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام
 ذلك الاسم وناخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم
 اي ومن اجل انه اذا تعذر امرها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
 بالذي في ضمير الشأن بان يكون ضمير الشأن مخبرا عنه لامتناع
 تصدير الجملة بالذي وناخير الخبر عنه خبرا لوجوب تقديره على
 الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة
 بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يجزى بالذي
 عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام وقوع
 الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال
 الذي ضربته زيدا العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
 بدون المفعول فلا يجوز في نحو عجت من دق القصار الثوب

لا يجزى

ان يجزى بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي
 الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا
 في الثوب بخلاف الذي عجت منه دق القصار والثوب وكذلك
 امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
 الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالة وكذلك امتنع
 في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي
 لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
 امتنع في الاسم المستعمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو
 زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي
 زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول
 بقي المبتدأ بلا عائد واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول
 بلا عائد وكل منهما امتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة
 نحو انما زيد قائم واما فانية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما
 موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
 وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة ما ينفرد
 نحو مرت بما يحبك اي بشي يحبك واما جملة نحو ربما تتركه
 النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شي تتركه النفوس
 ونامية بمعنى شي منكر عند اي على والشيء المرفوع عند سيبويه
 نحو قوله تعالى فاعلم اني نعم شيئا اي شي هي وصفة نحو ضربت غلاما

أي ضرباً أي ضرب كان ومن كذلك أي يكون موصولة نحو كرميت
 من جاءك واستفها مية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية
 نحو من تضرباً ضرب وموصوفة أما بمفرد نحو قوله كفى بنا فضلا
 على من غيرنا ح النبي محمد أيانا أي شخص غيرنا أو جملة نحو من
 جاءك قد أكرمته أي في التام والصفة فان كلمة من لا تجي
 تامة ولا صفة وأي للذكر وأي للمؤنث كمن في ثبوت لا مؤنث
 الأربعة وانفاء التامة والصفة فأي الموصولة نحو ضرب
 أيتم لقيت ولا استفها مية نحو أيتم أخوك وأيتم لقيت والشرطية
 نحو أياناً ندعو أله أي السماء الحسنى والموصوفة نحو أيتم الرجل
 قيل أي يقع صفة اتفاقاً فلم جعلها المص من التي لا تقع صفة
 أصلاً وجيب بأن أي الواقعة صفة هي في الأصل استفها مية
 لأن معنى مرتب رجل أي رجل عظيم يسئل عن حاله
 لأنه لا يعرفه كل أحد حتى يسأله فقلت عن الاستفها مية
 إلى المصفة وهي أي كل من أي وأي معرفة بالاتفاق وأي
 لا يشتركها في الأعراب غيرها من الموصولات أي على الخلافة
 في اللذان واللتان وفي ذوات الطائفة وإنما اعربت لأنه التام
 فيها الإضافة إلى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد
 حيث وإذا إلا إذا كانت موصولة بحرف صدر صلتها
 نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً

فمن قرأ

فمن قرأ بالضم أي أيهم هو أشد وإنما بنيت موصولة عند حذف
 صدر صلتها لما كيد شبه الحرف من جهة الاحتياج إلى امر غير
 الصلة وبنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات لا نه حرف منها
 بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف إليه
 ولم استثنى الموصوفة لبناء مثل يا أيها الرجل كما استثنى التي
 حذف صدر صلتها لأنه ذكر في قسم المناد أن كل ما يقع مناد
 مفرد معرفة فهي مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة إلى الذكر
 ثانياً وفي قولهم ما ذا صنعت وأي من أحدهما أن معناه ما الذي
 على أن يكون ذا معنى الذي فيكون التقدير أي شيء الذي صنعت
 أي صنعت فامبتداً وما بعده خبره أو بالعكس وأي جوابه رفع
 أي مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف كما إذا قلت لأكرم أي الذي
 صنعت لأكرم ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كون كل منهما
 جملة اسمية والوجه الآخر أن معناه أي شيء وهو هنا عبارة عن
 أحدهما أن ما ذا بكما لها معنى أي شيء والثانية أن ما معناها أي
 شيء وذا زائدة والظاهر أن مؤداهما واحد فان معنى قولهم أي
 بكما لها معنى أي شيء أنه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون
 كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعها أي شيء وأي جوابه نصب
 أي منصوب على أنه مفعول الفعل محذوف كما إذا قلت لأكرم
 ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية

ويجوز في الأول نصب الجواب بنقد الفعل المذكور وفي
الثاني رفعه على أن يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبر المص
لفوت المطابقة بين السؤال والجواب أسماء الأفعال ما كان
أي اسم كان بمعنى الأمر والماضى اللذين هما من أقسام المبني لأصل
فعله بنائها كونها مشابهة لمبني الأصل فما قبل أفاف بمعنى انفتح
وأوه بمعنى اتوجع فالمراد به تنجرت وتوجفت عبر عنه بالمضارع
الحالي لأن المعنى على الإنشاء وهو النسب بأن يعبر عنه بالمضارع
الحالي مثل رويد زيد أي مهله مثال لما هو بمعنى الأمر وهيهات
ذاك بفتح الهمزة في الجواز وكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم
أي بعد مثال لما هو بمعنى الأمر وقوم الأمر لأن أكثر أسماء الأفعال
بمعناه والذي حملهم على أن قالوا أن هذه الكلمات أمثالها ليست
بأفعال مع ناديتها معاني الأفعال مرلفظي وهو أن صيغها
مخالفة لصيغ الأفعال وإنها لا يتصرف تصرفها لأنها
موضوعة لصيغ الأفعال على أن يكون رويد مثله موضوعا
لكلمة أمهل قال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم أن
مثله اسم اللفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم
للفظ الفعل المعناه بشئ إذا عربى الفتح ربما يقول منه مع
لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلا ولهذا قال المص
ما كان بمعنى الأمر والماضى ولم يقل ما كان معناه الأمر والماضى

والمبتاد

والمبتاد أن يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب
أمس نقضاً على التعريف وفعال أي ما يوزن بفعال الكاثر
بمعنى الأمر المشتق من الثلاث في المجرى قياس أي قياسي كزال
بمعنى أنزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاث في المجرى ويرد عليه
أنه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلذلك ناول بعضهم قول
سيبويه بأنه أراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس كثرته وأما
في الرباعي فانفقوا على أنه لم يأت إلا نادراً وفعال حال كونه
مصدراً معرفة كجاء بمعنى الفجرة أو الفجور قال الشارح الرضى
هو على ما قبل مصدر معرف مؤنث ولم يبق إلا أن دليل قاطع على
تعريفه ولا ثانيته وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا هياق بمعنى
يا فاسقة مبنى أي كل واحد من القسمين الأخيرين مبنى لمساكنته
له أي لفعال بمعنى الأمر عدلاً ووزناً أما زنة فظاهر وأما عدلاً
فلما ذهب إليه النحاة أن فعال بمعنى الأمر معدول عن الأمر الفعلي
للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر كفعال وفعل للمبالغة
في فاعل قال الشارح الرضى والذي أدى أن يكون أسماء الأفعال
معدولة عن الفاظ الفعل بشئ لا دليل لهم عليه كيف ولا أصل
في كل معدول عن شئ أن لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه
فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاستمية وأما المبالغة
فهي ثابتة في جميع أسماء الأفعال وبين وجهها في كلام طويل

فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للعلماء
اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال
للاعيان ليخرج باب فجار لا تروا ان كان علما كما قالوا الكنه
للعلماء لا للاعيان قوله مؤنثا صفة علما وذكره للبنيته على انه
لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وعلاب كذلك مبنى
في استعمال اهل الحجاز لمشابهة فعال بمعنى الامر علة وزنة
معرب في استعمال بني عيم الا ما في اخره اي الا في فعال علما
للاعيان يكون في اخره راء فان بني عيم اختلفوا فيه فاكثروا هم
يوافقون الحجازيين في بناءه واقلم لا يفرقون بين ذات الراء
وغيرها بل يحكون باعراب الكل نحو حصار علما لكوكب ووجه
الاكثرين ان الراء حرف مستثقل كونه في مخزجه كما لمكر فاختار
فيه البناء لا تراه خف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك
طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان انما منقولة الى باب المصادرو لزمت المصدرية
ولم تنصر اسم فعل ولم تلزمه المصدرية وصارت اسم فعل الاول
مثل واهما للنجي وحكم حكم المصادرو الثاني مثل مة وصة
وحكم حكم اسماء الافعال وانما غير منقولة بل باقية على ما كانت
عليه حين كونها اصواتا سارجة ولم تنصر مصادرو ولا اسماء
افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عرض معنى

كقول

كقول المندم او المنجب ويوح لا يقدر ان يحكم عليه بشي اوبه
على شي ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان
يصدر من نفسه ما يشابه صوت شي كما اذا قلت غاق قاصدا
الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك ووح لا يقدر ان يحكم
عليه اوبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لرجل او دعاء او غير
ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ووح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه
اوبه وهذه الاقسام كلها مبنية لانقضاء التركيب فيها واذا
نلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند النجب
وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه
الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها
حكائية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه
من غير نقلها ولو كانت على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجرها مجري ما لا تركيب
من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم
يقبل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حتى به صوت اي اصدر
على لسان الانسان تشبيها بصوت شي كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني للبهائم مثلا
اي لاناخها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا

لان المبادر من الهائم ذات القوام الاربع فلا يتناولها
 للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
 واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها
 فالاول كعاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني
 كخ مشددة او مخففة عند اناخه البعير ولم يذكر المصنوع
 الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير
 قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
 ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك والى
 لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغير المركبات اى المركبات
 المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين
 حقيقة او حكا اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
 وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال
 ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكا لانه يخرج مثل
 سبويه فان الجذر الاخير منه صوت غير موضوع للمعنى
 فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث جرى مجرى الاسماء
 المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وثابت
 شر لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلية ولا يخفى
 انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد
 المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة اعطف وتعين

النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من غيرها
 والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفرومة من ظاهر هيئة
 تركيب احدي الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
 الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر
 الهيئة التركيبية التي في ثابت شر النسبة التعليلية التي
 تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة
 تركيب احدهما مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة
 تركيب احدهما جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق
 فانطبق الحد على المحدود طردا او عكسا فان تضمن الجزء
 الثاني حرفا حرف عطف او غيره بياى الجزآن الاول والآخر
 اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني
 لتضمنه الحرف خمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف
 الواو وربك عشرة مع خمسة ومثل حادى عشر واخواتها
 يعنى اخوات حادى عشر من ثاني عشر الى ناسع عشر واخوات
 كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان
 البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احدهما جزئيا للعدد
 على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظرا لان
 الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى عشر وجوب
 ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد

من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحدا من الثلاثة لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه
الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يخلو
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة فاعلا تسع حروفها جميعا فاقصروا على اخذها
من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة لئلا
واخذوا الاول ليدل على المقصود من اقول الامر فاخذوا مثلا
من احد عشر المنظمين حرف العطف حاد عشر بمعنى الواحد من
عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف
باعتبار ما خوذ من احد عشر المنظمين حرف العطف لا باعتبار
ان اصله حاد وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي
والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواحد وحذف الاء اي عشر
واثنى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للمنظمين
ويعرب الاول لشبهه بالمضاف اسقوط النون والاء اي وان
لم يتضمن الثاني حرفا اعربا الثاني مع منع صرفه وان لم يكن
قبل التركيب مبنيا كعليك وبنى الاول للنوسط المانع من
الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاصح اي اعرب الثاني
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفي لغتنا

اخرى

اخرى ان احديهما اعرب الجزئين معا واصله الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعرب الجزئين معا واصله
الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لفرض من الاعراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت
تريد زيدا والمراد بها من ما يمكن به لا المعنى المصدر ولا كل ما يمكن
به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانتم اصطلاحا في باب
المبنيات ان يريدوا به اذ لك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض
الكنايات كقوله بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح
به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض
المعين فقال الكنايات كروباؤها لكونها موضوعا وضع حرف
او لكونها مستفراطة منتظمة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها
وكذا وبنائها لانها في الاصل ذات اسماء لاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقيذا
على اصل بنائه وكل واحد منها يكون للعدد والكناية عنه وجاء
كنا كناية عن غير عدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت الحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما
بنيا لان كل واحد منهما كلمة وافعة موقع الجملة التي هي من حيث
هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخرج خلق

عنها رجع البناء الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب ومن
الكنايات كاتن وانما بنى لانه كاف التشبيه دخلت على أي
كان في الأصل معربا لكنه المحي عن الجزئين معانها الا وادي وصاد
المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الجزية فصار كانه اسم مبني على السكون
اخره نون ساكنة كافي من لاشوين يمكن ولهذا يكتب بعد اليا
نون مع ان نوى الشوين لا صورة لها في الخط فربته في البناء
منحطة عن اخوانها فلذلك لم يذكره المصنف مع انكم الاستفهامية
المنظمة معنى الاستفهام مميّزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد
ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسع وتسعين مميّز مفرد
منصوب جعل مميّزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان
محكما وكم الجزية مميّزها محجورا بالاضافة مفرد نارة ومجموع
اخرى تقول كم رجل عندكم وكم رجال عندكم نقول ما يثوب
وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميّز كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبنى عن كثيره محجا
ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثره جعل جمعة مميّز
كانها نائية عن معنى التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميّز
كم الاستفهامية والجزية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها قال الشارح الرضى هذا في الجزية كثير نحوكم

من ملك

من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته حرا للمميز المضاف اليه
واما مميّزكم الاستفهامية فلم اعشر عليه محجورا بمن في نظير ولا
نثر ولا دل على جواز كتاب من كتب هذا الفن لكن يجوز المحشي
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيانهم من اية نبيه استفهامية
وخرية ولها اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية منظمة للاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخرية ايضا
يترك على انشاء الكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب
التنبية عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاها لكان
اوفق لما نيت الاستفهامية والخرية فهو على ناويل كلام هذين
النوعين وهما كم الاستفهامية والخرية اي كل واحد منهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومحجورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فنكل
ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخرية يكون بعد
فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشغول عنه بضمير او متعلق
بضمير فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسب
اي على حسب هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك
انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضا
الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من
المنصوبات فتعين لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز

فالاستفهامية نحوكم رجلاً ضربت في المفعول به وكم ضربت
 في المفعول المطلق وكم يوماً سرت في المفعول فيه والخبرية
 مثل كم غلام ملك وكم ضربت ضربت وكم يوم سرت وانما
 جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظاً او مقدر اليدخل
 في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلاً ضربت اذا جعلته من قبل
 الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعد فعلاً غير مشغول عنه
 بضمير اي كم رجلاً ضربت ضربه فهو من حيث ان بعد فعلاً
 مقدر غير مشغول عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله
 من قبيله ولم تقدر بعد فعلاً غير مشغول عنه فهو من هذه الحثية
 مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي وكل واحد منكم
 الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحوكم درهم
 اشترت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت
 وعبدكم رجل اشترت فجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاء
 تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لها صدر الكلام لان
 تاخر الجار عن المجرور يمنع لضعف عمله فيجوز تقدم الجار عليهما
 على ان يجعل الجار اسماً كان او حرفاً مع المجرور وكلمة واحدة
 مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعد لفظاً ولا تقيداً
 فعل ولا شبه فعل غير مشغول عنه ولا قبله حرف جر ومضافاً
 بان يكون مجزئاً عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع

مبتدأ

مبتدأ ان لم يكن ظرفاً نحو من ابوك وهذا مبتدأ على مذهب
 فانه يختار عنه معرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً واما عند
 غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعد
 معرفة وخبر ان كان ظرفاً نحوكم يوماً سركم ههنا
 منصوب المحل اولاً داخل تحت قاعدة النصب باعتبار
 اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانياً لقيامه
 مقام عاملة الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في ثاني
 الوجود الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماً للاستفهام
 والشرط بمعنى انه ياتي تلك الوجود في جميع هذه الاسماء في كل
 واحد منها وهي من وما واي واين واتي ومتى مشتركة بين
 الاستفهام والشرط واذا انحصرت بالشرط وكيف وايا ان
 مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهامين
 ياتي فيهما الوجود الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
 ومن مررت وغلام من ضربت وبما مررت وغلام ما ضربت
 ومن ضربته وما صنعت ولا ياتي فيهما الرفع على الخبرية
 لا متناع ظرفيهما واذا كانتا شرطيتين كذلك ياتي فيهما
 تلك الوجود الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
 ومن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتي فهو مكرم
 وما تفردوا لانفسكم من خير تجروه عند الله ولا ياتي فيهما بل في جميع

اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لا يزم الظرفية من هذه كمتى
واين واياك وكيف واتى واذا ان لم يخرج بخارج نحو من اين فلا بد
من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج
عن الظرفية ويقع اسما صريحا هو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وفي مرفوعة بالابتداء قال
الشراح الرضى وانما لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما
هو لا يزم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انصابه على
الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك بقول اي متى
كاين عهدك به وانما اي فينا في فيه الوجه الاربعه كلها فانه
قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انصابه على الظرفية
نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كاي مجيئك فاي وقت
على تقدير انصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجه الباقية
مثل ايتهم ضربت وبايتهم مرت وايتهم فائتم وفي مثل كم عمرك
يا جرير وخالته يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز
وحذفه ثلاثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل
تميزكم عمه اي ما هو تميز يا عينا وبعض الوجه فعلى هذا النسخة
الاولى يحتمل ان يعتبر الوجه الثلاثة في كم احدها مرفوعة بالابتداء
والاخران منصبة على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشارة فيما سبق

بقوله

بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثره وجوه نصب ولا يحق
ان هذا الصورة بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر
في ميزها اعني عن فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت
او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والخبر
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار
جواز حذف ميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان النسخ الاول
ما صرح هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وانما النسخ الاخر
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يجوز ان يكون
مدعا قد حلت على عشاري الدعاء المعوجة الرسغ في اليد او
الرجل فتكون منقبة الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك او هذا حلقها سها الى سوء الخلق وانما عد حلت على
لنفسه معنى ثقلت اي كنت كارهة لخدمتها مستنكها منها فحذنت
على كرهه متى فاحذار من انواع خدمتها الحلب لان حذمة المواشي
وهي ابلغ في الدم من حذمة الناس والعشار جمع عشاء وهي الناقة
التي اتى على حملها عشرة اشهر واحذارها لانها ساذي من الحلب
ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمره وخالته
اشارة الى درالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب
على سبيل التكم كانه رده عن كمية عدد عماته وخالته فسال
عنه وكونها خبرية على تقدير الخبر على سبيل التحقيق اي كثير من عمالك

وخالانك حلب على عشاري واذا حذف الميزاي كم مرة او كم
 حلبه على التهام او كم مرة او كم حلبه على النكير فارفع عمة
 على الابداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبر قد حلت
 وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع
 النصب لان الفعل الواقع بعدها مستلظ عليها تسليط الظرفية
 او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خاله ووراءه واذا انصبت
 نصبت ما واذا خفضت ما خفضت ما وذلك واضح وقد يحذف
 ميم كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت
 اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل
 عن كمية مالك او خبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال
 عن كمية دراهم او دنانير او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما
 او دينار او كم درهم او دينار مالكم في هذا المثال مرفوع
 على الابداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم
 بوقوعه او خبرته فظاهر السؤال والاخبار انما هو بالنسبة
 الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضربك اي كم
 ضربة او ضربت ضربت فكم في هذا المثال انما منصوب على الظرفية
 او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع
 فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية او لا الزمان
 الدال عليه لفاظ الموضوع للزمان وفي المصدرية او لا

الحديث

المحذوف الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني
 بتقدير كم رجلاه او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا
 على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات
 المقترنة بها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر
 البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن
 الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه
 اعرب مع الشون نحو ديت بعد كان خبرا من قبل وسميت الظروف
 المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت
 هي اليه فلما حذف حرف غايات ينهي بها الكلام وانما بنيت
 للضميمة معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج
 الى المضاف اليه واخير الضم لجبر النقصان كقول وبعد
 وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
 مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها اما
 بمعناها ويجوز في هذه الظروف على فلة ان يعوض الشون
 من المضاف اليه منصوبا قال الشاعر فساغ لي الشرب وكن
 قبلة اكاذا غص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه
 الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعرب
 لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلة اي قدما وقال
 الشاح الرضى والاول هو الحق واجرى مجراه اي مجرى الظروف

المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه
والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف مشبهة بالغايا
لشد الايهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه
الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء في زيد ليس غير لكثر
استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف حسب تشبهها
بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة ومنها اي
من الظروف المبنيّة حيث للكان وقال الاخفش قد يستعمل
للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر اي في اكثر اشتمالات وقد جاء في الشعر ما ترى
حيث سهيل طالعا حيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول
ترى اي ما ترى مكان سهيل طالعا واخره نخم يضي كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالفيا لا انها غالبة الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر
تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضا
اليها كلا اضافة تشابهت بالغايات المحذوف ما اضيفت اليه
فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم
لزوال علامة البناء اي الاضافة الى الجملة ولا تشبه بقاؤه على
بنائه لشدود الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف
المبنيّة اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في

120
وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وذلك
داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون
لزمان من ازمته المستقبلية فخص من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في
الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا اطلعت الشمس ونحو قوله تعالى
اذ الشمس كورت ولهذا اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علم
الغيب بالامور المتوقعة وقد يستعمل في الماضي كافي قوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا
جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة
على اخرى فنضم مع حرف الشرط فهذا علامة اخرى لبنائها فلذلك
اي لكون معنى الشرط فيها اخيرا جعل مخارا بعدها الفعل
لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار
لعدم باصلا في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا المفاجاة
مجردة عن معنى الشرط يقال فاذا جاء الامر مفاجاة من قولهم
فجأة فجأة بالضم والمد اذا القصد وانت لا تشعربه فيلزم
المبتداء بعدها فقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتداء غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم
وجود الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير ونحو
خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او وافق على حذف النون

والعامل في اذنه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنى
 عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي السببية
 فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قبل ولا قربا الى الخوض
 انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى
 خرجت ففاجأت زمان ووقوف السبع كما هو مذهب الخارج
 ان اذنه زمانية او مكان ووقوف السبع كما ذهب اليه المبرد
 فانها عند مكانية وقوله زمان ووقوف السبع او مكانية
 فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل بصير اسمية
 بل المفعول به محذوف اى فاجأت في زمان ووقوف السبع او مكانية
 اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اينك اذا اخبر
 اى وقت احمر البر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية
 في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر وقد سبقت اليه الاشارة
 ومنها اى من الظروف المبينة اذ الكائنة للماضي ونباؤها
 لما مر في حيث او يكون وضعها وضع الحروف وقد يجرى للمستقبل
 كقوله تعالى فسوف تعلمون اذا اغلاد في اعناقهم وقد يقع
 بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتغالها على معنى
 الشرط المقضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذا زيد
 قائم واذا قام زيد وقد يجرى للمفاجات فهو خرجت فاذا زيد
 قائم ولفظة مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين واتى فمنها الكائنة

استغنى

استغنى ما وشرطا اى حال كونها لا استغنى ما والشرط ونبأها
 لضمها حرف الاستغنى والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
 واتى زيد واتى تجلس اجلس وقد جاء اتى زيد بمعنى كيف واتى
 الفاعل بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستغنى
 والشرط نحو متى الفاعل ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
 استغنى ما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايات
 مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام
 زيد وايان يوم قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشرع
 فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة
 للحال استغنى ما اى حال تثنى وصفة فالمراد بالحال صفة الشئ
 لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل
 وكيف جار مجرى الظروف معناه السؤال عن الحال نقول كيف
 زيد اى على اى حال هو وليستعمل الشرط مع ما على ضعف عند المصنفين
 نحو كيف ما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلق
 عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعد اسم فهو في محل
 الرفع بالجرية عنه وان كان بعد فعل مثل كيف جئت فهو في محل
 النصب على الحالية اى على اى حال جئت اركبا او ماشيا ومنها
 اى من الظروف المبينة مذ ومنذ بنيا للموافقتهما مذ ومنذ
 ويكونان نارة بمعنى اول المرة اى اول مرة زمان الفعل المتقدم

عليها نحو ما رايته مذ او متذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم
 رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدها اي بعد مذ ومنذ
 المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم
 او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان احصا فيهما اي في
 مدة عدم رؤيته هذان اليومان فمادام لا يلاحظ هذان اليومان
 امر واحد لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون
 امر واحد لا شينين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقع اول
 المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم وحكما
 نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول النعيين المقصود معرفة
 معرفة وانما كان النعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت
 المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت بالزمان مدة الفعل
 معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة
 زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي
 قصد بيان حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدده المستغرق
 جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع
 اجزاء مدة زمان اي عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص
 وقد يقع بعدها المصدر نحو ما خرجت مذ هابك او الفعل
 نحو خرجت مذ هاب او ان اي ما كتبت على هذه الصورة مثقلة
 كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت

مذ ان ذهابك او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر
 ولم يذكر لقلته فيقدر بعدها زمان مضاف الى احد هذين
 الامور ليصح حمل ما بعدها عليهما فكان التقدير ما خرجت
 مذ هابك اي مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى
 وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء وهما معرفتان
 لكونهما في ثاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع
 المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للخب
 فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعده ما يرد عليه انه يلزم
 ان يكون المبتداء في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
 وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء وخبرهما اسما
 صريحا لا ظرفان فلا يصح عندهما من الظروف المبنية الا
 ان يرد بظرفية هما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا
 في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
 ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن
 بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال
 وسكون النون ولد بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
 ولد بفتح اللام وضم الدال وبنائها ووضع بعضها ووضع الحرف
 وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال
 عند زيد فيما يحضر عنده وفيما خرائنه وان كان غائبا عنه

ولا يقال المال لدى زيد أو لدن زيد إلا فيما يحضر عنده وحكما
 أن يحجر بها على الإضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب بعض
 لغات العرب بلدان خاصة غدوة خاصة سما عا شبيها
 لنونها بنون الثوبين في مثل رطل زينا ولذلك يجوز عنها
 وثبت لها ولوكون غدوة أكثر استعمالا من سحره وغيرها
 ومنها قط مفنوح الفاف مضموم الطاء المشددة وهذا
 أشهر لغاتنا وقد خفف الطاء المضمومة وقد يضم الفاف ابتداء
 لضم الطاء المشددة والمخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط
 الذي هو اسم فعل وهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي أي لأجل
 الفعل الماضي المنفي أو الزمان الماضي المنفي وقوع شيء في المستقبل
 المنفي جميع الأزمنة الماضية نحو ما رأيت قط وبناء المخففة
 لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشايتها لاختها
 المخففة وقيل حل على أخيه عوض ومنها عوض بفتح العين وضم
 الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل أي لأجل
 الفعل المستقبل المنفي والزمان المستقبل المنفي وقوع
 الشيء في المستقبل المنفي جميع الأزمنة المستقبلية نحو لا أراه
 عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الإضافة
 قبل وبعد بدليل أعرابه مع المضاف إليه نحو عوض العائض
 أي دهر التاهرين ومعنى التاهر والعائض الذي يبقى على وجهه

الدهر

الدهر والظروف المضافة إلى الجملة وإلى كلمة إذا المضاف
 إلى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف إليه ولو
 بواسطة على الفتح للمخففة نحو قوله تعالى يوم تنفع الصادقين
 صدقهم وقوله تعالى ومن خزى يومئذ فيمن قرأ بالفصح ويحوز
 أعرابها أيضا لكونها أسماء مستحقة للأعراب ولا يجب اكتساب
 المضاف إلى المبنى البناء منه وكذلك أي كالمذكور من الظروف
 في جواز البناء على الفتح والأعراب مثل وغير المذكورين مع ما
 وأن مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي
 مثل أن يقوم زيد أو مثل أنك تقوم لمشايتها للظروف
 المضافة إلى الجملة نحو إذا وحيث وهذه المشابهة ذكرها في
 الظروف ويجوز أعرابها لكونها اسمين مستحقين للأعراب
 المعرفة والنكرة أي هذا باب بيان المعرفة والنكرة
 من أقسام الاسم المعرفة ما أي اسم وضع بوضع خبري أو كلي
 لشيء ملبس بعينه أي بذاته المعينة المعلومة للتكلم والمخاطبة
 المعروفة بينهما فالشيء مفيد بهذه المعلومية والمعروفة إذ وضع
 له اسم فهو المعرفة وإذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر
 عن هذه الحثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
 والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي أي المعرفة شئ
 أنواع بلا استقراء وأشار بتبينها في الذكر إلى ترتيبها بحسب المرتبة

فالأول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة
باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ أولا مفهوم المتكلم الواحد
من حيث انه يحكي عن نفسه مثالا وجعله آلة للاحاطة افراد
ووضع لفظا بازاء كل واحد من تلك الافراد مخصوص
بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون الفرد المشترك
فيجعل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع كقولوا
كلى والموضوع له جزئي شخص والثاني الاعلام الشخصية
كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازاء من حيث
معلومه ومعهوديه او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد
وهو الحيوان المفترس ووضع بازاء من حيث معلوميه ومعهوديه
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي
ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميه ومعهوديه فانه بهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبهات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهات لان اسم الاشارة من غير
اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء
معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهودها
وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثالا معنى المشار اليه

المذكور

المفرد المذكور عين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لان النصور المعبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لا نه خصوصية كل واحد من تلك
الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام
العهدية والجنسية او الاستغرافية وانما لم يقل ما دخله اللام لتلويح
فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ وللميم في ليس من امير مصيا
في اسفر يدك من اللام ولا بعد ما دخله فتما اخر من المعارف
او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا
لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى زى اللام
اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد
الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الا احدها
محتها بالنسبة الى كل واحد منها فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة
الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول
والمضاف الى المعرفة ليدخل في المضاف الى المضاف الى المعرفة
ايضا مثل غلام ابيك مع والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم
من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظر الى ما سبق
ان المضاف اذا كان لفظا غيرا والمثل او الشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم معني اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فتقوله معنى مفعول
مطلق بخلاف لمضاف واحترز به عن المضاف الى احدها الامور اضافة

لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات
ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء
مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان
اولفيا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت
فهو كنية والا فان قصده مدح او ذم فهو اللقب والا فهو
الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واخرزبه عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه داخل في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من وضع معين فكان
هو لا المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون
ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غيره ذلك الشيء
باستعماله فيه واخرزبه عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد
اي تناول ولا بوضع واحد لانه يخرج الاعلام المشتركة ولما اشيا
الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر والنبية
على ترتيب اضافتها فيها يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي
اعرف المعارف يعني اقلها لسانا عند المخاطب من حيث اضافتها
المضمرة المتكلم بعدم وقوع الالتباس فيه ثم المضمرة المخاطبة
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك
اذا قلت نالم يلينس غيره واذا قلت انت جاز ان يلينس باخر

فيقوم

فيقوم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة
ابعد من اللبس ثم المضمرة الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب انه ادون منها واقصر على بيان النسبة
بين اضافة المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اضافتها
المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف
اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اضافة بعد بيانها بين انواع
المضاف اليه واصله وهذا الترتيب الذي ذكره هو منتهي
فان فيه اخلافا كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعروفة من حيث هو كذا بقوله ما وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة
اسماء العدد انما افرد بها بالذكر لانها احكاما خاصة ليست
لغيرها وهي ما وضع اي لفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء
منفرقة كانت تلك الاحاد او مجمعة فالاشياء هي المعدودات
مفردة واحادها كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به
اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والا لفاظ الموضوعات بازاء تلك الكميات بان يكون
كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت مفردة فاذا سئل
عن معدود ومعدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثان

موضوعه كميته اذا اخذت مجموعة متكررة مرة واحدة فان
 نسل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنتين وهكذا الى الاما
 نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنتين داخلان
 في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا
 عند بعض الحساب من العدد ولما كان المبادر من هذه العبارة
 ان نفس الكمية هي الموضع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينقض التعريف
 بمثل رجل ورجلين وزراع وزراعيين ومن ومنين حيث لا يفرق
 منه الواحدة ولا تسمه فقط اصولها اي اصول اسماء العدد
 التي يفرع منها باقية اما بالحقاق باء التانيث كواحدة واثنان
 او باسقاطها كثلث الى تسع او بالثنية كاثنتين والفين والجمع
 كخات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة
 او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين ^{اثنان}
 كلمة واحدة الى عشرة ومائة والالف نقول في الاعداد مذكورة
 ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحدا اثنان في المفرد
 المذكر وتثنية واحدا اثنان وثلاثان في مفرد الموث وتثنيها
 على ما هو القياس ونقول المذكر تلاثة الى عشرة بالنا جماعة
 المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال
 تلت الى عشر دونها جمع الموث فربا بين المذكر والموث هو
 تلت نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ونقول

اذ جاوزت

اذا جاوزت عشر احد عشر اثنان عشر في المذكر نحو واحد عشر رجلا
 احدى عشرة اثنان عشرة وثنان عشر في الموث نحو واحد عشرة
 امرة على الاصل بذكر المذكر وتانيث الموث وغير الواحد الى احد
 والواحدة الى احد للتخفيف ونقول ثلاثة عشر الى تسعة عشر
 في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في الموث
 نحو ثلث عشرة امرة ابقاء للجزء الاول فيها بحال قبل التركيب
 وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد
 فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشرة واثنان عشرة فان
 التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشرة
 واثنان عشر فحول على التذكير في ثلثة عشر والثاء في ثنات
 بدل من لام الكلمة فلم يتحضر للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه
 من جنس اخر من التانيث واما في اثنان وان كانت للتانيث
 الا انها حلت على ثنات واما تانيث الجزء الثاني في الموث
 لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للموث
 لانقفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والموث ونعم
 تكسر التثنية عند التركيب في الموث اي من عشرة تحذف عن ثواني
 اربع فحات مع ثقل التركيب في احد عشرة واثنان عشرة
 او خمس في ثلث عشرة فحات الى تسع عشرة والجارون يسكنونها
 وهي في اللفظ العضيية لان السكون اخف من الكسر ونقول عشرون

واخوانها بكسر الهمزة لانه منصوب بالعطف على عشرون
 المنصوب محلا بمفعوليه القول وهي ثلثون واربعمائة
 الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود
 ثمانية ونقول فيما زاد على كل عقد مع تلك العقود الثمانية الى عقد
 اخر احد وعشرون في المذكر احد وعشرون في المؤنث ولما غير
 الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
 في قوة التركيب لم يكن اسما لهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
 بعينه فلذلك ادرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم لخصها
 بما عداها فقال ثم العطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها
 كما نأخذ لك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير
 فنقول اثنان وعشرون في المذكر واثنان وعشرون في المؤنث
 ثلاثة وعشرون في المذكر وثلاث وعشرون في المؤنث هكذا
 الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين ونقول فيما زاد على تسعة
 وتسعين مائة والالف في الواحد مائتان والالفان في الثانية فيهما
 اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم نقول فيما زاد على مائة
 والالف وما ينفرع عنهما بالعطف اي بالعطف الزائد عليهما
 او عطفها على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم
 من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل فنقول مائة واحد واحد
 ومائة اثنان واثنان ومائة وثلاثة رجال او ثلث نسوة

ومائة واحد عشر رجلا واحد عشرة امرأة ومائة واحد
 وعشرون رجلا واحد وعشرون امرأة ومائة اثنان
 وعشرون رجلا او ثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة
 وعشرون رجلا او ثلاث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة
 وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في الثانية
 المائة والالف ومائة ومائة ويجوز ان يعكس العطف في الكل
 فنقول واحدة ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثمانية عشرة
 فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
 وجاء اسكانها اي اسكان الياء لثناقل المركب بالتركيب
 كما في معد وكرب وشذ جزفها اي حذف الياء بفتح النون لانها
 اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاء في الفاضي
 اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا
 فروع زيادة استشفاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال
 الشارح الرضى ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفه لكن
 الفتح اولى لموافق اخوانها لانها مفتوحة والاخر مركبة مع
 العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان
 حال مميزاتها وابتداء من ثلثة لانه لا يميز للواحد ولا اثنين
 كما سيصرح به فقال وميز الثلثة الى العشرة والثلث الى
 العشرة مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال

او معنى نحو ثلاثة رهط اما كونها مخفوضا لا تملك ان تستعمل
 اثر وافية التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط النون والثوب
 واما كونها مجموعا ليطابق المعدود والعدد الا في ثلثمائة
 الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين
 ميزوا بها ثلثا واخوانه وكان قياسها ان يجمع فيقال ميات
 او مئين لان للمائة جميعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم
 وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ويحوز
 اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين
 فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلى التميز للمجموع بالالف
 والثاء بعد ما تعود الخي به بعد ما هو في صورة المجموع بالواو
 والنون اعني عشرين الى تسعين فاقصر على المفرد مع كونه
 انحصار و يميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
 منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلنغدر بالاضافة اذ لا
 يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا خفيها
 اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلا تهم
 كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة
 عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج الميز
 ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا واما
 جوز ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء

شيئا واحدا

شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلا تملك ان تصار
 منصوبا بصار فاضلة فاعبر افراده لتكون الفضلة قليلا
 ويميز مائة والالف ويميز ثنيتيهما ويميز جمعهما جمع الالف
 واما لم يقل جمعها كما قال وثنيتيهما لان استعمال جمع مائة مع
 ميمزها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلثمائة رجل كما يقال
 ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فان يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
 مخفوض مفرد لانها كانت مائة والالف من اصول الاعداد
 كالاحاد ناسب ان يكون ميمزها على طبق ميمزها لكن لما كانت
 الاحاد في جانب الفلك من الاعداد والمائة والالف في جانب
 الكثرة منها اخير في ميمزها لجمع الموضوع للكثرة وفي ميمزها
 المفرد الدال على الفلك رعاية للتعاول واذا كان المعدود مؤنثا
 واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن الموش
 او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة
 النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي في العدد وجهان
 التذكير والثاني فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد
 النساء اعتبارا باللفظ وهو لا كثر في كلامهم وان شئت قلت
 ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان
 واثنان وثنان بميز فلا يورد الواحد مع ميمز كما يقال
 واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنان رجلين بل يذكران

ما يصلح ان يكون تمييز الهماء على تقدير ذكر التمييز معهما ويظهر
 الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون
 تمييزا على تقدير ذكر معهما الدال بوجهه على الجنس وبصيغة
 على الواحدة والاثني عشرة عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
 وعن الاثنين اذا كان مثني مثل رجل ورجلان فان من صيغة
 رجل يفرم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثني
 فذكرها استغنى عن التمييز فان قلت هب ان تميز الواحد مفردا عنه
 لكما لانم ان تميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مثنى مثني يعني عنه
 لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزم الجمعية
 في تميز ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يمسر الجمعية فيه ما هو
 اقرب اليها وهو الاثني عشر ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه
 لا يميز واحد ولا الاثنين استغناء بلفظ التمييز اي بوجهه
 المصورة بهية الخاصة القابلة للحقوق علامة الافرادية اعني
 الشوب او علامة الاثني عشر اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع
 الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حده واذا اعتبر مع علامة
 التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حده فاخبارا والحقوق
 العلامة التي هي اخف على ذكرها ولا شك ان رجلا اخف
 من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لا فائدة اي فائدة
 لفظ التمييز النص المقصود اي التخصيص على العدد والتخصيص

الذي قصد

الذي قصد ذلك التخصيص والتصريح بالعدد اي بذكر العدد
 فلما افاد التمييز ذلك التخصيص استغنى في افادته عن ذكر
 العدد على حده ونقول في المفرد من المنعدي اي في الواحد من المنعدي
 باعتبار نصيبه اي سبب اعتبار نصيبه اي نصيب ذلك
 المفرد عدد انقص ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني
 مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار نصيب الواحد
 بانضمامه اليه فيكون معنى ثان الواحد مصير بانضمامه اليه
 اثنين وانما ابتداء بالثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون
 الواحد مصير واحد والثانية في المؤنث على هذا القياس
 وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشر في المؤنث لا غير
 اي لا نقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما
 فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يعتبر اشتقاق اسم فاعل ونقول
 في المفرد باعتبار حاله اي مرتبه من المنعدي من غير اعتبار
 النصيب الاول والثاني اذا وقع في مرتبة الاولى والثانية
 في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار
 معنى النصيب وانما لم يقل الواحد والواحدة لانها لا يدلان
 على المرتبة فابدل منها الاول والاو للدلالة عليها وهكذا
 الى العاشر والعاشر والحادي عشر في المذكر والحادي عشر
 في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر

والثاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من عدد سواء كان
بمعنى المصير او لاحكم اسماء فاعلين في التذكير والثاني
ونقول في المذكر الثاني والثالث والرابع والعاشر وفي المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب
من المركبات والمعطوف نحو الثانية عشرة ثوث الاسمين
المؤنث كما نذكرها للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين
لانه اسم لواحد مذكر فله معنى للثاني في بخلاف الثلاثة عشر
رجلا فانه للجماعة ونقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثلاثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعيان
اعتبار تصيير واعتبار حاله اختلف اضافها فلا اختلاف
اذا فلهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار
تصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرها
اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتها بالتحفيف اي صيرت الاثنين
ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله
ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى العدد يساوي
عده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
في المراتب الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة
الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا ونقول
في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة

المذكر

المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر من آخر
من عشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان
الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت
وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي عشر يحذف الجزء
الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني
وهكذا نقول الى سابع تسعة عشر فقرب الجزء الاول من المركب
الاول لا تنفاه التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن الباقيان
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرها
بعد باب العدد لا بخارج مباحثة الى ذكر التذكير والثاني وقد
المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عربي وتعريف المؤنث
وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة الثانية لفظا
اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقعة
وعرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم بناء
الثاني ولهذا لا يظهر البناء في تصغير الرباعي من المؤنث
السماعية او نقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار
ونار ونفل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر
بخلافه اي اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة
الثاني لفظا ولا نقديرا وعلامة اي علامة الثانية
البناء والالف حال كونها مقصورة كسلي وجلي ومردود

كصراء وحرء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذى وتى وزعم
 انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موصولة
 للمؤنث مثل هي وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى الحقيقة
 ما اى اسم بازاية اى في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كأمراة
 في مقابلته رجل ونافذة في مقابلته رجل واللفظى بخلافه اى بالنسب
 بخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازاية ذكر من الحيوان بل تانيثه
 منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظ حقيقى او
 تقدير او حكما بلا تانيث حقيقى في معناه كظلمة مثال للتانيث
 اللفظى حقيقى وعين مثال للتانيث اللفظى تقدير ا فان تاء
 التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عينية ولم يورد
 مثالا للمؤنث اللفظى الحكيم كعقرب لقلة وقوعه واذا استند
 الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا
 حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضرا فبالياء اى فذلك الفعل
 ملبس بالياء وجوبا اذا تانيث الفاعل من اول الامر الا
 اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فان ترجح الخيار فى الحاق
 التاء وتركه الى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى
 بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول
 فى طلعت الشمس طلعت الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز
 فيه الشمس طلعت لكون التانيث فيه لفظيا واستثناءه عن الحاق

التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه
 ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى
 المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر
 غير الحقيقى بالخيار ولو كان مستثنى من هذه القاعدة صورة
 الفصل ايضا لانه يحتاج الى التقييد بقوله لانه فصل لكان
 احسن استثناء لاحكام جميع الاقسام فى صورة الفصل ايضا
 لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فنقول حضرت
 القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس
 وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى منقولا عن
 نساء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل
 يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم
 ظاهر الجمع لا ضمير فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب
 نحو الرجال جاءت او جاءوا غير الجمع المذكور السالم لانه لو كان
 جمع المذكور السالم لم يخرج تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
 ولا الزيدون جاءت مطلقا سواء كان واحدا او ثلثا
 نحو اذا جاءت المؤمنات او منكرات نحو جاءت الرجال
 حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحققت
 التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال
 وضمير جمع المذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكور

السالم فانهم اذا جمعوا سالما كان ضميرهم الواو لا غير يقال
 الزيدون جاوا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت
 وهو المستكن فيه المقرون بالهاء الساكنة للثانيث بناويل
 الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو
 لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام
 اى ضمير النساء وما يماثلها في كونها جمع المؤنث وان لم يكن
 من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونها جمع
 المذكر الغير العاقل فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرون بالياء
 الثانيث بناويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما في جمع
 المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر
 الغير العاقل كالايام فلا تراه اصله في التذكير كالرجال فيرفع
 حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح
 الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
 لجمع العاقلين فاستعملها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء
 اذا لاثان لنقصان عقولهن مجرى مجرى غير العقلاء
 المشي ما الحق اخره اى اخر مفردة بتقدير المضاف او قد
 بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصح
 التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى
 ولو اكفى بظهور المراد لا يستغنى عن هذه التكلفات ألف

حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان
 قبل الياء حالى النصب والجر لئلا يزعم صيغة الجمع ولم يعكس
 لكثرة التثنية وخفة الفتح ونون عوض عن الحركة او التنوين
 مكسورة لئلا يتوالى الفتح في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل
 الالف التي في حكم الفتحين وفتحة النون ليدل ذلك للمحقق
 او اللحق وحده او مع المحقق ولا بأس باشتماله على حقوق
 النون وعدم دلالته لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه
 اذا دل امران من امور ثلاثة على شيء صح ان يقال هذه الامور
 الثلاثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالته بواسطة
 هذين الامرين على ان معه اى مع مفردة مثله في العدد
 يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفردة
 باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
 بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثل في الواحد والجنس جميعا
 لا يستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فان حقوق
 هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم
 باعتبار المعنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بها الظاهر
 والحيض بل يراد بها الظاهران والحيضان على الصحيح خلافا
 لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
 والقمرين للقمر والشمس فانه شئان اب باعتبار معنيين مختلفين

هما الالب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
 هما الشمس والقمر فلما جاز ان يجعل اللام مستمارة باسم الالب
 ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤل الاسم بمعنى المستمى به
 ليحصل مفهوم يتناولهما فيتماشيان فثنى باعتبارهما فيكون
 معنى الابوين المسميين بالالب وكذا الحال في الشمس بالنسبة
 الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التناول في القمر ايضا
 بلا احتياج الى ادعاء استمته للظهر والحض فانه موضوع لكل
 واحد منهما حقيقة ولياؤل بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما
 فثنى باعتبارهما قلت لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام
 في جواز ثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف
 فيه والمص اخذ عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح ثنيته لانه
 المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثله اذا كان علما
 لكثرة يؤل بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عر اذا صار علما
 ادعائيا لا يجر يؤل بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وورده بعضهم
 وقال لا وان يقال الا علام لكثرة استعمالها وكون الحقة
 مطلوبة فيها يكفي لثنيته وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم
 بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يترك
 في تعريف الثنية قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد
 الذي لحقه علامة الثنية في بعض المواد ينطبق اليه

التغيير

التغيير اراد المص ان يبين حكم ما ينطبق اليه التغيير لان
 حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصود بالاسم
 المقصور وهو ما في اخر الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا
 لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر هو
 الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كحصون او كما
 بان كان مجهول الاصل ولم يعل كالوان في المسمى بالي وهو ثلاثي
 اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا
 من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل
 حقيقة او حكما والحقة الثلاثي مجزؤه ما فوقه حيث لا يرد
 فيه مكان الثقل والاى وان لم يكن كذلك بان كان الفه
 عن ياء حقيقة كرحيان في رحي او حكما بان كان مجهول
 الاصل او عدمية وقد اميل كمينان في متى حيث جاء متى
 مما لا امكان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
 كالا على والمصطفى اوزاينة كجلى فبالياء اي فالفه مقلوبة
 بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا
 فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت هزنية اصلية
 اي غير زائنة ولا منقلبة عن اصلية اوزاينة ثبتت الهزنية
 في الاشارة لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجذراء
 او المنسك من قوله قراء اذا نسك وحكى ابو علي عن بعض العرب

قلها واواخو قرأ وان كانت الهمزة للثاني أي منقلبة
عن الف الثاني كحراء فان أصلها كان حرا بالعين أحدهما
للد في الصورة والثانية للثاني فقلبت الثانية همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فلبت واوا فيقال حرا وان
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الف فينبغي ان لا يقع بين
العين مع انها غير أصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء
لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقلت واجوء وأحم
وربما صححت فقل حرا وان وحكى المبرد عن لماز في قلها
ياء نحو حرايان ولا عرف قلها واوا الا اي وان لم يكن الهمزة
أصلية ولا للثاني بان يكون للالحاق كعلياء فان همزة
للالحاق بقطر طاس او منقلبة عن واو ياء أصلية ككسا ورد
فان أصلها كسا وورد اي فالوجه ان المذكور جائز ان أحدا
ثبت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الأولى منقلبة
عن واو ياء ملحقة بالأصل وفي الأخرى عن الأصلية ^{فشا} بهما
همزة قرأ فثبت في صورتين ليست بأصلية فشابهت همزة
حراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشرفية ان اللازم ^{من}
العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداء ان بالهمزة
اوردا وان بالواو لكن المشهور رد ايان بالياء فكان ينبغي
ان يقول المص والافوجها بغير لام العهد لتكون عبارة

عن إثبات

109
عن إثبات الهمزة وردها الى الأصل بلا إشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المبدأ ومن اللام كما قد نصحنا كتب الثقات
كاللفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم
باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد نقلب المبدلة
من أصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الأصل واوا او ياء
وتحذف فونه أي نون الثانية للاضافة أي لاجل الاضافة
اذ النون لقيامها مقام النونين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها
والاضافة توجب الاتصال ولا متراج فينفايان وحذفت
فاء الثاني التي قياسها ان لا يحذف عن آخر المشي كسجرتان
وتمرثان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز إثباتها
فيهما على القياس اتفاقا ووجه جواز حذفها فيهما ان كل واحد
من الخصيين واليين لما اشند اتصالها بالآخرى
بحيث لا يمكن الانقطاع بها بدونها صار ثانيا بمنزلة مفردة
وناء الثاني لا تقع في خشوه وقيل حصي الى مستعملان
وهما الغنن في خصية والية وان كانا أقل استعمالا منهما
ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانها بالفعل
المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف ناء الثاني اذ ليس له
قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلماذا
اتى في بيانها بالفعل الماضي المجموع ماد دل اي اسم دل على جملة

احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم
 بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم
 الدال على واحد من تلك الاحاد وحال كون تلك الحروف متلبسة
 بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف
 في الحركات والسككات حقيقة او حكما فالجاري في قوله بحروف
 مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل
 التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل
 في قوله بتغير ما جمع السلاطة لانه الواو والنون في اخر الاسم
 من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة
 الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع واسماء
 الاجناس كثر ونخل فانها وان لم يدل عليها وضعا فقد يدل
 عليها استعمالا واسماء المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد
 كثلثة وعشرة وقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء
 الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا الوارد بقوله مقصودة واذا
 قصد بها الافراد استعمالا بقوله حروف مفردة وكذلك بقوله
 بحروف مفردة خرج اسماء المجموع والعدد فنحو تم انما الفاد
 بينه وبين واحد التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس يجمع
 على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة
 وقد علمت انما خارجا عن المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس

يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل
 الكلام لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قلنا ذلك
 بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا خرف في التزام كون الكلام
 اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاختصار
 قال جميع اسماء المجموع التي لها احاد من تركيبها كحامل وبار وركب
 جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كثر وتمر ونخل ونخلة
 واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس يجمع
 بالانفاق ونحو ذلك مما يجمع والواحد فيه متحدان بالصورة
 جمع لصداق احد عليه فان التغير لما خوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
 الحقيقة او بحسب التقدير فصفة تلك اذا كان مفردة فكل واحد
 كان جمعا فصفة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فصح
 اي الجمع الصحيح نوعان نارة تكون لمذكر ونارة يكون لمؤنث
 فالجمع الصحيح المذكور الحق اخره اي اخر مفردة او مضموم
 ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب
 والجر ونون عوضا عن الحركة او النون على سبيل منع الخلو
 مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمه ليدل ذلك
 الحقوق واللاحق فقط او مع الحقوق على ان معه اي مع مفردة
 الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه كقفاء بما
 ذكر في التنبيه فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل

في المفضل عليه ولا كثر في الواحد قيل ثبوت أصل الفعل
 أما ان يكون محققاً او على سبيل الغرض كما يقال فلا نفعه
 من الحار واعلم من الجرد فان كان آخره اي آخر مفردة ياء ملفوظة
 كالفاضي او مقدرة كفاضي ما قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل
 قاضون جمع فاض فان أصله فاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
 بعد سلب حركة ما قبلها طلباً للتحفة وحذفت الياء لثقل الساكنين
 وعلى هذا القياس حالنا النصب والجر مثل فاضين فان أصله
 فاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين
 فسقطت لثقل الساكنين وان كان آخره اي آخره الذي
 اريد جمعه مقصوراً اي الفاء مقصورة حذفت الالف لثقل
 الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف
 على ما كان عليه مفوحاً ولم يتغير ليدل الفتح على الالف مثل
 مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر
 فان أصلهما مصطفون ومصطفين فلبت الياء الفاعل تحركها
 وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لثقل الساكنين وشرطه
 اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع الصحيح المذكور يعني شرط
 صحة جمعته ان كان ذلك الاسم اسماً اي اسماً محضاً من غير معنى
 وصفية فيه فذكر علم يعقل اي فكونه مذكراً علماً يعقل من حيث
 سماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع

اشرف

اشرف المجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
 من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين
 او اثنان مد الكل كالمرة او واحد نحو عوج للفرس لم يجمع هذا
 الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجزئاً عن الثاء ملفوظة او مقدرة
 ليخرج عنه طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافاً للكوفيين
 وابن كيسان فانهم اجازوا اطلقون يسكون لادم وابن كيسان
 بفتحها ويدخل فيه خورقاه وسلمي اسمي رجلين فانها يجمعان
 بالواو والنون اتفاقاً لان علامة التانيث هو الثاء لا الالف
 فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان المردودة تقلب واواً
 فهي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتح
 قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع
 المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
 والمفعول فذكر يعقل اي له شرط فالشرط الاول كونه مذكراً
 يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائناً
 صفة افعال فعلاً اي مذكراً غير مستوفى صيغة الصفة الكائناً
 ذلك الاسم ايها مع الموث بل يكون المذكر على صيغة افعال
 والموث على صيغة فعلاً مثل احمر حراً للفرق بينه وبين
 افعال التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة
 في افعال التفضيل كامل لانه على الزيادة والشرط الثالث

ان لا يكون ذلك الاسم فعلا نفعلي اي مذكرا غير مسبوق ذلك
 الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلا نفعلا والمؤنث
 على صيغة فعلي مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكران
 للفرق بينه وبين فعلا نفعلا نفعلا نفعلا ولم يعكس لان فعلا نفعلا
 فعلا نفعلا اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيهما بالياء وعند
 والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا في اي
 الصفة بناويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال
 رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
 والنون ولا بالالف والياء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
 لم يجز ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل للناس ان يجمع جمعا
 يستويان فيه جريح وصبور والشرط الخامس ان لا يكون الاسم
 المذكور مذكرا متلبسا بباء الثانية مثل علامة ونسابة
 كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وباء الثانية ولو حذف
 الياء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر
 في التثنية وقد شذخو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها
 وارصين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها
 وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها
 علما او صفة وقد ادرج صاحب الباب بعض هذه الاسماء
 تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله

وابق بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد
 تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث
 ما لم يجمع تحت اخره اي اخر مفردة الف وباء وشرط
 اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفردة صفة وله اي ذلك
 المفرد مذكرا فان يكون مذكرا اي مذكرا ذلك المفرد جمع بالواو
 والنون لانه يلزم من تية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي مفردة
 مذكرا جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته
 ان لا يكون مجردا عن باء الثانية كما نض لان يقال في جمع
 حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضا لزم
 الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي ان لم يكن المؤنث
 صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار الشرط
 مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي
 ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بامثلة
 كمار وشمس ونحوها من الاسماء التي ثابتهما غير حقيقي لا يطرد
 فيها الجمع بالالف والياء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائيات
 وذلك لخفاء هذا الثاني لانه ليس حقيقي ولا ظاهر العلامة
 جمع التكسير ما تغير اي جمع غير بباء واحد من حيث نفسه وامور
 الداخلة فيه كما هو المبادر فلا ينقص بجمع السلامة لتغير بباء
 واحد ولحق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المبادر

من غير غير كون لحصول الجمعية فلا ينقص ايضا بمثل مصطفى
 فان غير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما الغير المذكور
 في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
 او من حيث الامور الخارجة الزايرة كما يدل عليه ما لا يهايمية
 المفيدة للعموم في قوله بغير ما سواه كان ذلك الغير حقيقيا
 كرجال وافرسان واعباريا كمالك كما مر وجمع الفلة وهو ما
 يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعال اى جمع يكون على وزن
 افعال كافر اس جمع فليس و افعال اى جمع يكون على وزن افعال
 كافر اس جمع فليس وعلى هذا القياس معنى البوق و افعلة كاذبة
 جمع رقيق و فعلة كعلة جمع غلام و الجمع الصحيح مذكر كان
 كسليمين او مؤنثا كسلمات وفي شرح الرضى ان الظاهر انها اى
 جمع السلافة لمطلق الجمع من غير نظر الى الفلة والكسرة فيصلى
 لهما و ما عدا ذلك المذكور من الاوزان و الجمع الصحيح جمع كثر
 يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احداهما
 للآخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود
 اقره المصدر اسم حدث يعنى بالحدث معنى فائما بغيره سواء
 صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كما لطول والقص
 الجارى على الفعل والمراد بالجريانية على الفعل ان يقع بعد اشتقاق
 الفعل منه تاكيد له او بياناً لنوعه او عده مثل جلست

جلوسا وجلسته وجلسته مثل القادرية والعالمية ومثل ولاء
 وحاله تمام لاشتقاق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير ان
 مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماع اى سماع
 ويرتقى عده الى اثنين وثلثين بابا كما بين في كتب الن صرف ومعرفة
 اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المنزلية والرابعى المجرد والمنزلية
 فيه قياس اى قياسى كما تقول كل ما ماضيه على افعال فمصدره على افعال
 وكل ما ماضيه على استفعال فمصدره على استفعال مثل اخرج خرجا
 واستخرج استخرج اى غير ذلك مما علمته في علم الن صرف ويعمل
 اى المصدر بالقطع على فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو عجنى
 ضرب زيد عمر امس وحال كونه غير اى غير ماضى مستقبلا كان
 او حالاً نحو عجنى اكرام عمر و حالدا غدا او الان وذلك العمل
 لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه
 الزمان كاسمى الفاعل والمفعول اذ لم يكن مفعولا مطلقا يعنى
 عمل المصدر على فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا
 مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فينبغى حكمه ولا يتقدم
 معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ
 مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال عجنى عمر ضرب زيد ولا
 يضم اى معموله فيه او يكون الظرف مفعول مالم يسم فاعله لانه
 لو ضم فيه لا ضم في المشتق والمجموع قياسا على الواحد فيلزم

اجتماع الشئيين والجمعين نظر الى المصدر والفاعل ولما
كان تشية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكما
في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور
بخلاف المصدر فان له في نفسه تشية وجمعا ولا شبهة ان الاضافه
فيه يستلزم الاستثارة فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه
بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستثارة على وجه
ليخرج مثل ضرب زيد حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعله
ذكر المصدر لا مظهر ولا مضمرا نحو عجبني ضرب زيد لان
النسبة الى فاعل ما غير ما خوذة في مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافة الى الفاعل مع ان اعماله متونا
اولى لا تخرج اقوى مشابته للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى
ولولا دفع الله الناس وقد يضاف الى المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على فلة بالنسبة
الى الفاعل فهو ضرب اللص الجلاذ وضرب يوم الجمعة وضرب
النأديب واعماله اي اعمال المصدر سلبا باللام اي بلازم
التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يخل
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر
المقدر به ولكن يجوز ذلك على فلة فرقا بين شئ وبين المقدرة

فيل لم يأت شئ في القرآن من المصادر المعروفة باللام عاملا
في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب
الله البحر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا صرفا
من غير اعتبار ابداله من الفعل فاعل للفعل من غير تجوز ان يكون
للمصدر ان لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي سواء كان
الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذورا غير لازم
نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا
بدل منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيها
له وشكره وحمل له فوجها ان اي فيجوز فيه وجها ان عمل الفعل
للاصالة وعمل المصدر للنسبة وقيل عمل المصدر للمصدرية
وعمله للبديلية ففي قوله وجها وجها وانما فصل بين قسمي المصدر
اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالحل المقترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول
اكثر واظهر ولو اخرجت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء
اسم الفاعل ما اشتق من فعل اي اسم اشتق من فعل اي حدث
موضوعا لذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها
الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما حمل امره
بذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني
بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد لازمة

الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه ^{المؤد}
 وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
 لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجمع ليس لمن
 قام به وقوله بمعنى الحروف يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
 على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجمع
 الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر
 من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به وان يكون
 من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصا فلو ضم
 الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
 على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به بالفعل بل لمن قام به بالفعل
 مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج به اسم التفضيل فانه موضوع
 لمن قام به بالفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر
 الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى
 الحروف كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
 الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان
 الاشتقاق منضم معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
 موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويجوز شبه ان صيغة
 المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلزم
 ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام

صيع المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة
 ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاث في المجرد على فاعل
 كضارب وقائل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثة
 لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صيغة
 مشبهة او فعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
 ومضرب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاث في المجرد
 على وزن فاعل ومن غير ثلاثة ثيا مزيدا فيه او رباعيا مجزعا
 او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة
 موضوعة في موضع حرف المضارع سواء كان حرف المضارعة
 مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر
 المضارع كسر كما في ينفعل وينفاعل وينفعلل نحو مدخل
 فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر
 فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو قيم منفعل
 مقام مستغفر لكان مثاله الكسر الغير الواقع في اخر المضارع
 ايضا مذكورا حكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل
 من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان
 فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
 متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد
 وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله

يتعدى الى الطرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول
 معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى
الحال والاستقبال اي يجعل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشئ
 اي شئ ويشترط عمله به من معنى هو زمان الحال والاستقبال
 فالاضافتان بيانان وانما اشترط احدهما لان عمله يشبه
 المضارع فيلزم ان لا يخالف في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
 عمر الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون حقيقيا
 او حكايه كقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالصيد فان الباسط
 ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكايه الحال ومعناها ان يقدر
 المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك
 الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتقاد
 اي عماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المنصف به وهو المبتدئ
 او الموصول او الموصوف او ذوالحال ليقوى فيه شبهه الفعل
 من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
 ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد ركابا فرسه او اعتماد
 على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام وما
 التانيية ونحوها من حروف النفي كانه وان لان الاستفهام
 والنفي بالفعل ولي فازداد بهما شبهه بالفعل نحو فائمه زيد
 وفائمه الزيدان وما فائمه زيد وما فائمه الزيدان فان كانت

اسم الفاعل المتعدى للماضي اي الزمان الماضي بالاستفلال او
 في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعول وجبت الاضافة اي
 اضافة اسم الفاعل الى المفعول معنى اي اضافة معنوية لغويا
 شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمر المس خلافا
 للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة فانه يعمل عنه
 سواء كان بمعنى الماضي الاستمرار والاستقبال والحال فيجوز ان يكون
 منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية
 لانها عنه من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي
 بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له
 اي الاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فيفعل
 مقدر اي فانه نصابه بفعل مقدر لا باسم فاعل نحو زيد معطى
 عمرو درهما مس قد رها منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل
 معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما
 فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع
 اي جميع الازمنة فقول مرت بالضارب ابوه زيدا المس كقول
 مرت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة
 ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة اسم الفاعل لكرهتهم ادخال
 اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغة
 الى اخرى بحيث تخرج من جذر اسم الفاعل للمبالغة في الفعل

المشتق منه كضرب وضروب ومضرب بمعنى كثير المضرب
 وعلیم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله أي مثل
 اسم الفاعل في العمل واشترط ما يشترط بعمله هذا على تقدير
 أن يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل وأما إذا كان
 داخله فيه فمقتضى هذه العبارة أن يصيغ اسم الفاعل إذا كانت المبالغة
 مثله أي مثل اسم الفاعل إذا لم يكن للمبالغة نحو زيد يضرب أبوه
 عمر الآن أو غدا أو مرتت بزيد يضرب عمر الآن أو غدا أو أمس
 وما فيه من معنى المبالغة نائب مناسب لما فات من المشابهة
 اللفظية والمشتق من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك
 المجموع منها مصححاً كان أو مكسراً مثله أي مثل اسم الفاعل إذا
 كان مفرداً في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل إلى صيغة المفرد
 من حيث أن ذاتها بالحق علامة التثنية والجمع نقول الزيدان
 ضاربان والزيدون ضاربون عمر الآن أو غدا أو أمس والزيدان
 الضاربان أو الزيدون الضاربون عمر الآن أو غدا أو أمس
 ويجوز حذف النون أي نون المشتق والمجموع مع العمل في معوله
 على المفعول له الحذف أي يجوز حذفها بوجوده ينصب على المفعول
 بخلاف ما إذا كان مضافاً إليه فإن حذفها واجب ومع النون
 تخفيفاً هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها
 كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعول

وأما على تقدير الشك في كونه تفاعلاً لثبوت العذاب بالنصب
 فحذفها ضعيف لأن اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والفراة
 مما لا اعتماد عليه اسم المفعول ما اشتق من فعل أي حدث
 موضوعاً لمن وقع عليه الفعل أي لذات ما من حيث وقوع الفعل
 عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذر
 إقامة من مقام ما مر في اسم الفاعل قوله ما اشتق من فعل
 شامل لجميع الأمور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه
 يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
 مطلقاً سواء كان صيغاً لتفصيل الفاعل أو لتفصيل المفعول
 فانه مشتق من فعل بوضع زيادة على الغير في ذلك الفعل
 واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغة من الثلاث
 المجرد على وزن مفعول كمضروب ومن غيره أي غير الثلاث في المجرد
 على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر تحفة الفتح وكثر المفعول
 كاستخرج بفتح الراء وأمره أي شأنه وحاله في العمل أي عمل النصب
 والاشتراط أي اشتراط عمله بأحد الزمانين والاعتماد على صفة
 أو الزمرة أو ما كان اسم الفاعل أي مثل شأنه وحاله وإذا كان مقراً
 باللام يعمل بمعنى الماضي أيضاً فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل
 ولو كان هناك مفعول آخر بقي على نصبه نحو زيد معطى غلاماً
 درهماً الآن أو غداً أو المعطى غلامه درهماً الآن أو غداً أو أمس

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انما تثنى وتجمع وتذكر
 وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول
 المتعديين لمن اى لذات ما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
 احتراز عن نحو قائم وذهب مما اشتق من فعل لازم لتمامه
 بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لصفة مشبهة واللام اعم من ان
 يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرجيم فانه مشتق من رحم
 بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رجيم لام من رحم بضم
 الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له واللام
 بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
 عنه نحو صار وطائق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض
 لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة
 مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او الصيغة
 الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من التثنية الى المجرى فلا يجرى
 صيغة من صيغتها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى
 كايته على قدره بحيث لا يتجاوزها فالظرف منصوب على انه
 حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة
 كايته على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
 بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
 اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به لكون عملها

بمشابهتها

بمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل
 عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
 فلا معنى لاشتراطها فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها
 الا ان الاعتماد على الموصول لا ينافى فيها لان اللام الداخلة
 عليها ليست بموصول بالانفاق ونقسم مسائلها اى جعلها
 قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسئل عن حكم
 ويبحث عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللام ومجردا عنها
 اى عن اللام والاصافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
 الاثنين في الثلاثة والمعمول اى معمول صفة المشبهة في كل واحد
 منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
 ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما
 حاصلة من ضربها الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث الاعراب
 في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية
 اى على فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول
 الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول
 الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
 الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف
 التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع
 وقال الشارح الرضى الاولى التفصيل والمجرى للمعمول على الاقسام

وعلى كل من الغديرون معولها اما ما
 او متلبس باللام او مجرد عنها

اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام في
 امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتوين الصفة ورفع وجهه
 بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وحذف التوين
 وجروجه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من
 الامثلة المقصودة وذكرها التوضيح لاقسام باعتبار اختلاف
 معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب
 في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجهه
 عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة
 ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
 بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جرو بالاضافة
 وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع
 في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
 للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات لام الحسن
 بالوجوه الثلثة الحسن الوجه ايضا لهذه الوجوه وانما قد
 الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة
 المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عرقي وعكس
 الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان
 قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيحة بخلاف
 اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممنوع كما قال ثانيا منها

اى من تلك

اى من تلك الاقسام ممنوعان احدهما ان يكون الصفة باللام
 مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير
 واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجهه غلامه لعدم افادة
 الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف
 التوين او التوين بحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
 من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستناره في الصفة
 مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بخبرهما معا ولا خفة
 فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
 المجرد عن اللام مثل الحسن وجهه او وجه غلام لان اضافة الحسن
 الى وجهه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستناره في الصفة
 لكن لم يجزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
 لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبيه عكس المعروف
 من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن
 اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف في مثل
 حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على القبح
 في ضرورة الشعر والكوفيين يجوزونها بلا قبح في السعة
 ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوها لاضافة يقصد التخفيف
 فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويصح ان يقصر على هو
 التخفيف اعني حذف التوين ولا ينصرف الا عظم ما مع امكانه

وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
 والذي اجازها بلا فتح نظر الى حصول شي من التخييف في الجملة
 وهو حذف الثنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي
 خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما
 ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو
 سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المفعول والحسن الوجه بحجر
 وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بحجره والحسن وجهها
 وحسن وجهها وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة
 احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
 وما كان فيه ضمير واحد منها احدها في الصفة والاخر في المفعول
 مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما وهما قسمان
 احسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله
 على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
 اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهه والحسن وجه
 برفعه فيها فيصح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان
 وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المفعول
 احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده في الصفة وعدمه فقال
 ومتى رفعت مفعول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة

لان مفعولها

لان مفعولها مح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
 فهي اي تلك الصفة مح كالفعل فتكا ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
 بثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا
 يجمع بثنية مفعولها وجمعه والا اي وان لم ترفع مفعول الصفة
 بها بل بنصب او بحجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها
 فتوثقت انت الصفة بثنية الموصوف فنقول هند حسنة
 وجهه او حسنة وجهها وثنى اي الصفة اذا كان الموصوف ثنية
 مثل الزيدان حسنان وجهها وحسنا وجهه ويجمع ايضا الصفة
 اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنا وجهه وحسنوا
 وجهها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل
 الغير المتعد الى مفعول واسم المفعول الغير المتعد ايضا الى مفعول
 لاشتقاقه من الفعل المتعد الى مفعول واحد فاذا بنى اسم
 مفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير المتعد
 الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام
 الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
 وينصبانها ايضا فيصافان اليهما نقول زيد قائم الاب
 ومضروب الاب رفع الاب ونصبه وجهه واذا كانا
 متعديين لا يجوز اضافة منهما اليهما ولا نصبهما لثمة يلزم
 الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلاً زيد يضارب اباه وزيد

معطى اياه لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول الصار
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني
انه مفعول ثان بمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل
ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب نقول زيد يمتلي الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق
من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه النعيم
لقصد شمول قسمة اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء
للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباقي في
زيادة اما ظرف الموصوف اي لذات منصفة بذلك الزيادة
او ظرف مستقر اي لوصوف من ليس بذلك الزيادة قوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لوصوف
يخرج اسما الزمان والمكان والالة لان المراد بالوصوف
ذات مبهمة ولا ابرام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم
التفضيل من حيث صيغة الفعل المذكور وفعل التثنية وان
كان بحسب الاصل فيدخل فيه خبر وشركا في الاصل
اخيرا شير فحفظنا بالحذف لكثرة الاستعمال وقول استعماله
على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي

لاربعة مجرور لا مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعال وفعل منه اذ
البناء من الرباعي والثلاثي المزيدية مع المحافظة على تمام حروف
منعد لان هذه الصفة لا تسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع
استقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيدية فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان تكون
تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول
او تكون من حروف المزيدية اما من اصوله او من زوايد او من خارجا
منها فلا تبين ما هو المشتق منه فلا ينبغي المعنى ليس بلون
اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منها اشتق
افعل لغيره اي غير اسم التفضيل كاحمر وعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منها لا لبس ان المراد ذوحمة وعور او ذابحمة والعور
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناء على فعل
التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة ولا وموقفه
الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل اشتق من الثلاثي
المجرد ليس بلون ولا عيب وهو افضل فان قصد غيره اي غير
الثلاثي المجرد بان يرد ان يدل على ان لا حدة زيادة فيه على غيره
توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل اشد
منه استخراجا مثال الثلاثي المزيدية واكثر بياضا مثال اللون

وعني مثال للعيب وحيث قيدا العيب بالظاهر لا يرد
نحو اجمل وابلد ولكن يرد عليه انه صح على هذا التقدير اشتقاق
الحق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين اجمل والبلاهة والحق
ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو الحق من ابن هبنته والجواب بان
المراد بالحق ما يبدو ومن اثر البلاهة في الظاهر كما حكى
عن ابن هبنته من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه
وهو ذو لحية طويلة فمثل عن ذلك فقال لا عرف بها نفسي ولا
اضل ونفدت ذات ليلة اخوم بفلاذته فلما اصبح قال يا اخي
انت انا فمن انا فيه شائبة من حق ابن هبنته فانه يقضي
جواز اشتقاق الحق من حق لا يكون بهذا الظهور قياسا ولا يكون
اشتقاق اجمل وابلد من يكون اثارا جمله وبلاذته ظاهرة
على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضى
عن الحق من قبيل البديع قال وينبغي ان يقال من لا لون
والعيوب بالظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعال التفضيل
نحو فلاه من فلاه واحق وقياسه اى القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل للمفعول فانه لو اشتق
لكل منهما قياسا مطردا لكثرت قياسات فاقصر واعلى
وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر
لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس

اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة
اوجه وهي استعماله بالاضافة او من واللام على سبيل الانضاف
الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه للتفضيل شى على غيره
فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه وذكره مع من الانضاف
ظاهر واتمام مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه يستار
باللام الى معينين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما
كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمر والا فضل اى الشخص
الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعال
التفضيل الا للبعد فيجب ان يستعمل اتمامضا نحو زيد افضل
التاس او بمن نحو زيد افضل من عمر او مقرا باللام نحو زيد
الا فضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد افضل من عمر
والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ليست بالاكثر منهم
حتى وانما القرعة للكثرة ففيل من فيه ليست تفضيلا بل التخصيص
اى ليست من بينهم بالاكثر حتى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله
اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه انه
مستعمل بالاى اكبر كل شى وانه من مع مجروره اى اكبر من كل
شى فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفة المقصودة

على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه
وانما كان هذا استعمالا اكثر لان وضع افعال التفضيل
على غيره فلا و ذكر المفعول عليه في شرط استعماله بهذا
المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلهم بحسب معنى
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود
من استعمال هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفعول
العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه في هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته بخروج
عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة
مطلقة اى ثابته معنيته زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة
بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما
اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف
سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضل
فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيف
الى جماعة هود اهل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم
افضل قرش اى افضل الناس من بين قرش وان تضيفه
الى جماعة من جنسه ليس داخلهم فيهم كقولك يوسف احسن
اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف لان المضاف اليه

غير المضاف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد
اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأؤه او مسكنه
ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو ان
يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثني او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد والزيدان والزيدون او هذا او هذان والهندان
او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعال من الذي ليس فيه
الا افراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة
اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وثنية وجمعاً وتذكيراً وثانياً
لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضل الناس والزيدون
افضلهم وهذا افضل النساء وهذان فضليا هن والهندات
فضليا هن لمساكنة ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما
النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
زيادة مطلقة والقسم المعروف باللام منه فلا بد فيه من المطابقة
اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وثنية وجمعاً وتذكيراً
وثانياً للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل
عليه بعدها واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفعول مذكور لا غير
اى لا غير المفرد المذكور كراهتهم لحوق اداة النسبة والجمع والتذكير

والثاني المختص بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار المنهج
 بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب آخر فكانت انما
 الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعل عليه
 بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمير بلا شرط
 لان العمل في المضمير ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج
 الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به
 سواء كان مظهر او مضمير بل ان وجد بعد ما يؤم ذلك
 فافعل دال على الفعل التام له قال الله تعالى هو علم عن فضل
 عن سبيله اي هو علم من كل احد يعلم من فضل وانما الظرف
 والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال
 يكفيهما راحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز
 ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا فهو رطل زينا وانما لم يعمل
 على الرفع بالفاعل لانه لا يعمل بالاصالة انما هو عمل الفعل
 وهو لم يعمل على الفعل لانه ليس له فعل بمعنى في الزيادة ليعمل
 عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى
 ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل المشابهة
 ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في
 اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا
 وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء الذي اعتمد

عليه وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار
 تقييد بذلك الشيء الذي اعتبره او لا على نفسه اي نفس ذلك
 المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييد بغيره اي غير ذلك
 الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه
 منقيا خبر بعد خبر كان او حال عن اسم ك او صفة لمصدر محذوف
 اي تفضيله منقيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكل
 منه في عين زيد فرجله هو الشيء الذي سبب له اسم التفضيل في اللفظ
 والكل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل
 باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
 ان يكون في اللفظ ثابثا لشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له ما
 يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى شئس
 عمله فيه كالصفة المشبهة لا انحطاط رتبة ما عن رتبة اسم الفاعل
 فانه يعمل في مظهر بعد سواء كان من متعلقات الموصوف
 او لم يكن مثل زيد صار بعمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب
 مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما
 بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كل عين
 من كل عين زيد فانما مختلفان بالذات بخلاف الكل الملاحظ
 مطلقا المقيد بارة بهذا وناوة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف
 بالاعتبار ولما بقي على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو الثقل

بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخرجه
عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فأيده وانما اشترط
ان يكون اسم التفضيل منفيًا اذ عند كونه منفيًا يكون بمعنى الفعل
ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيًا يكون بمعنى الفعل
لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعال في الود
الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون
احسن مثلاً بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استوى النفي على اسم
التفضيل توجه النفي الى قيد الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس
حسن كل عين رجل زائد على حسن كل عين زيد فيبقى اصل حسن
كل عين رجل مقيسًا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دون
والمساواة يا باها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين
كل احد الكل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي
بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجزئاً
عن الزيادة عرفاً لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فبقى اصل
الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسًا الى حسن زيد اما
بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يتناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلاً حسن في عينه الكل
حسنه في عين زيد فان نفي المساواة والزيادة بطريق
الاول لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد نفي المساواة

نفي الزيادة ايضاً لان الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح
ان يقصد به عرفاً نفي المساواة مطلقاً ولو في ضمن الزائد فان نفي
الزائد ايضاً فيحصل من جميع ذلك ان حسن كل عين رجل دون
حسن كل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال
الزيادة التفضيلية بالنفي يفضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر
ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلاً افضل ابو من زيد
جائزاً كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم
التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه في مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال
بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت
رجلاً افضل ابو من زيد فان المفضل والمفضل عليه في مختلفين
بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو دفعوا الحسن
بالخبرية والكل بالابتدائية فصلوا بين احسن ومعموله الى عمل
فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفضلية وذلك
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكل اذ كل ما ليس
معمولاً له عن هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية
لا يجوز تخلله بينه وبين معمولا له من هذه الحيثية ولا يخرج

عن هذه الاجبية ما عرض له من معنى الابداء العامل في المبتدأ
والجبر اذا العامل بالحقيقة معنى الابداء لا اسم التفضيل
بخلاف ما اذا عمل في الكل بالفاعلية فانه لم يبق اجبياً
فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه
في عين زيد على الكل لم يلزم الفصل بينه وبين معموله من حيث
انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل
هذه العبارة ما رايت رجلاً احسن من الكل في عينه هو
اي الكل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انها
ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا
المقصود والكلام فيها ولما قرر مسألة الكل وتبين شذوذه
وما اعتبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا
نقصان اذ ان يسه على ان التعبير عنها غير مختص فيما ذكرنا
بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخر اخص منه وعلى ترتيب
غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه
واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه
الصور عليه فقال ولان نقول ما رايت رجلاً احسن
في عينه الكل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه
في عين زيد وهو اخص منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو
رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخص ^{ظهور}

المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل
هذا التعبير صواب لا ان اصله من كل عين زيد والمعنى على كل
المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه
اذ يتعد الكل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي
كان الكل فيها مفضلاً عليه قلت ما رايت كهين زيد احسن
فيها الكل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكل من في عين
زيد فلما ذكر عين زيد مقدماً عليه استغنى عن ذكره ثانياً وتفيد
ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكلم احسن فيها الكل
من عين زيد او نقول معناه ما رايت عينا كهين زيد في كونها
احسن فيها الكل منه في غيرها ويلزم من هذا على البغ وجهان
للكل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه ^{الصور}
وان لم يكن فيها فضل ظاهر لرفع الفعل بالابداء لانها فرع
الاو ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا
كما ذكرنا مثل ولا اري منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت ما رايت كهين زيد الى اخر ثلثة قولاً يماثل قول الشا
وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ المماثلة وترك
موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره
اذ هي في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان
الاختصار في المثال المذكور اولاً وتام البيت مع ما يليه مرت

على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين نيلهم واديا
اقل به ركب اتوه نائية واخوف الاما وفي الله ساريا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب فاعل منهم في وادى السباع
فقدم وادى السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة
الركبان وهو مخصوص براكي الابل والثانية من ابى اوى
كالخجة من حى وحى وهو الملك والثانى وساريا من السرى
وهو السرى في الليل قوله ارى اما من رؤية البصر ومن رؤية
القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادى السباع حال منه قدم
عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاول وكوادى السباع مفعوله
الثانى وعلى التقديرين حين نيلهم ظرف التشبيه المستفاد من
والواو في ولا ارى اما اعراضية او حالية واقل صفة واديا
والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب
فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وثانية تميز عن نسبة اقل الى ركب
او منصوب على المصدرية اي نائية واخوف عطف على اقل وهو
بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب
منهم بوادى السباع واخوف منه وما في ما وفي مصدرية وساريا
اي ركب ساريا مفعول وفي والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف
في كل وقت الا في وقت وفاية الله ساريا يقول مررت على وادى
منسوب الى السباع لكثرها فيها والحال انى لا ارى مثل وادى

السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب
اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف
من وادى السباع في وقت الا وقت وفاية الله تعار كبا ساريا
ساريا بالليل فيه عن الاوقات والمخافات ولو عبرت بالعبارة
الا ولفلت ولا ارى اقل به ركب اتوه منهم بوادى السباع ولو
عبرت بالعبارة الثانية لفلت لا ارى واديا اقل به ركب
اتوه من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها
الثلاثة على وجه علم من دليل الاختصار حد كل واحد منها ولم كيف
بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال
الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس
مادل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلا لها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بمفهومية
ويمكن ارجاع الضمير نفسه الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكون
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية ولكن المطابق لما ذكر في وجه
الحصر ارجاع الضمير الى مادل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل
على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى
الى الفاعل معنى طرف في هوالمة للملاحظة طرفها فلا تستقل

بالمعنوية والمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف
 ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
 فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن
 الضمين فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمعنوية
 مقترن وضعيا باحد لازمة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه
 فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن محل الفعل ويقولنا وضع
 يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر وغيرها
 كما سبق ودخل فيه الافعال المنسوبة عن الزمان نحو عسى وكاد
 لا قران معناه اية بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه
 اقترن باحد لازمة الثلاثة لوجود احد في الاثنين ولانه مقترن
 بحسب كل وضع لواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
 ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل
 لتقريب الماضي الى الحال او لتفليل الفعل وتحقيقه وشي
 من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
 لكلا الاو على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
 البعيد ودخول الجوزم لانها وضعت اما لتفي الفعل كالم ولما
 اول طلبه كلام الامر والنتي عن كلاً التي اول تعليق الشيء بالفعل
 كادوت الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
 ولحقق ناء الثانية عطف على دخول قد وانما خص به

لحقق ناء الثانية لانها تدل على ثانيا الفاعل فلا يلحق الا بما
 فاعل والصفات استغنت عنها بالحرف من الناء المتحركة الدالة
 على ثانيا وثانيا فاعلها فلا جرم اخص بالفعل ساكنة حال
 عن الناء الثانية احراز عن المتحركة لا اختصاصه بالاسم ولحقق
 نحو ناء فعلت اراد بنحو ناء فعلت الضماير المتصلة بالباردة
 المتحركة المرفوعة فيدخل فيه ناء فعلت ايضا وذلك لان ضمير
 الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل و
 وحده مروعة عنه منع احد نوعي الضمير تحريزا عن لزوم تساوي
 الفرع مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
 واحصر فهو بالتعظيم اليق واجدد الماضي ماد دل اي فعل دل
 بحسب اصل الوضع فانه المنبادر من الدلالة على زمان قبل زمان
 الحاضر الذي انت فيه قبلية دائية تكون بين اجزاء الزمان
 فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات
 لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان ففوله
 ماد دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
 يخرج ما عداه والمراد بالوصول بالفعل فلا ينقص منع الحد
 بمثل امس وبالكلا ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينقص
 منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح
 خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا

نحو ضرب أو تقدير أخور في أمّا البناء على الحركة دون السكون
 الذي هو الأصل في المبنى فلشابهته المضارع في وقوعه موقع
 الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضرب وشرطا وجزاء
 نقول أن ضرب بني ضربك في موضع أن تضرب بني ضربك واما
 الفتح فلكونه أخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه
 مبني على السكون مع أي مع الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربني
 إلى ضربنا لكرهه اجتماع أربع حركات فيها هو كالكمة الواحدة
 لشدة اتصال الفاعل بفعله واما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
 احترازاً عن مثل ضرباً فانه أيضاً مبني على الفتح ومع غير الواو
 فانه يضم معها الجانبة لفظاً كضربوا أو تقدير اكرموا المضارع
 ما أشبه أي فعل أشبه الاسم بأحد حروف نائيت أي حال كونه
 متلبساً بأحد حروف نائيت في أويله يعني الحروف التي جمعها
 كلمة نائيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه أي لوقوع ذلك
 الفعل مشتركاً بين زمان في الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
 الاسم مشتركاً بين معاني المنعقدة كالعين وتخصيصه بالجر
 عطف على وقوعه أي وقوع تلك المشابهة انما يكون لوقوع
 الفعل مشتركاً وتخصيصه بواحد من زمان في الحال والاستقبال
 يعول الاستقبال باليسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه
 للاستقبال البعيد كما مر كما أن الاسم يختص بأحد معانيه بواسطة

القرآني واما عرف المضارع بمشابهة الاسم لا تميز لم يسم مضارعاً
 إلا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
 كأن كلا السبيين ارتضعا من فرع واحد فهما اخوان رضاعاً
 فالفرقة من تلك الحروف الأربعة للتكلم مفرداً مذكراً كان أو مؤنثاً
 اضرب والنون له أي للتكلم المفرد إذا كان مع غيره واحداً كان
 ذلك الغير أو أكثر مثل تضرب وكانها مأخوذة من أنا ونحن
 والهاء للخطاب مطلقاً واحداً كان أو مشياً أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً
 والمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة أي حال كون المؤنث والمؤنثين
 غائبات أو ذوى غيبة وإيلاء للغائب غيرها أي غير القسمين
 المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرها أي غير القسمين
 المذكورين بل الجر على البدلية من الغائب لانه وإن لم يصرف بالاضافة
 معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الضمنية فهو في قوة النكرة الموصولة
 أو بالنصب حال وهو لا ولي لواقفة السابق وحروف المضارعة
 مضمومة في الرباعي أي فيما ماضيه على أربعة أحرف أصلية يخرج
 أو لا يخرج ومفتوحة فيما سواه أي فيما سوى ماضيه على أربعة
 أحرف مثل يتخرج ويستخرج ونحوها ولا يعرب من الفعل
 غيره أي غير المضارع لعدم علّة الأعراب فيه ولما كان هذا الكلام
 في قوة قولنا وإنما يعرب من المضارع صح أن يتعلق به قوله إذ لم
 يتصل به نون التأكيد ثقيلة كانت أو خفيفة ولا توجد جمع المؤنث

لا نأخذ اتصالاً به أحدهما يكون مبنياً لأن نون التأكيد شدة
 الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الأعراب قبلها يلزم دخوله
 في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة
 ولأن نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي أن يكون ما قبلها
 ساكناً المشابهة لها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الأعراب
 وأعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجرم يختص به كالجرح
 بالاسم والصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الأخير حرف
 علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للنشئة من ذكر كان أو
 مؤنثاً مثل يضربان وتضربان والجمع المذكور مثل يضربون وتضربون
 مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه أربع
 صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكور وتضرب في موضعين
 في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكور واضرب في
 الواحد وتضرب في المتكلم مع الغير بالنصب في حال الرفع والفتحة
 في حال النصب لفظاً أي حال كون الضمة والفتحة لفظين
 والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولم يضرب ولم يضرب
 والمضارع المتصل به ذلك أي الضمير البارز المرفوع وذلك
 في خمسة مواضع بالنون حال الرفع وحذفها أي بحذف النون
 حالتي الجزم والنصب فإن النصب فيه تابع للجزم كما أن النصب
 في الأسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون

وتضربون

وتضربون وتضربن ولم يضربا ولم يضربا إلى آخره والمضارع
 المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديره في حال الرفع لأن
 الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعوه ويرى والفتحة لفظاً
 في حال النصب لطفة الفتحة نحو لن يدعوه ولن يرى والحذف
 أي بحذف الواو والياء في حال الجزم لأن الجازم لما لم يحذف الحركة
 اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل
 الآخر بالالف بالفتحة والضمة تقديره لأن الالف لا تقبل
 الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف أي بحذف الالف في حال
 الجزم تقول لم يرض ويرفع المضارع إذا تجرد عن الناصب
 والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو
 المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
 فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضربا يضارب أو مرتب بجزء
 يضربا ورايت رجلاً يضرب وإنما ارتفع لوقوعه موقع الاسم
 لأنه اذن يكون كالاسم فاعطى سبقاً عربياً للاسم وقواه وهو
 الرفع وذلك مذهب البصريين وأورد عليه أنه يرتفع في موضع
 لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
 سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو
 يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
 بأنه واقع موقعه لأنك تقول الذي هو ضارب على أن ضارب

خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا فائمان الزيدان وكيفنا وقوعه
 موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع
 تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع
 الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف
 في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما
 عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المفارقة وينصب اي
 المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا
 وقال الخليل اصله لان فقصر كايث في اي شيء وقال سيبويه
 ان حرف برأسه واذن قيل اصله اذ ان فحذف وقيل اصله
 اذ الظرفية فالنون عوضا عن المضاف اليه وكى قيل كى واذن
 ما حسان تقديران لا يفسرها وهذه الثلاثة ينصب المضارع
 تشبيها بان وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها
 وبعد لام كي نحو سرت لا دخلها وبعد لام الجود وهي اللام
 الجارة الزائدة في خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليغضبهم لان
 هذه الثلاثة جوار فيمنع دخولها على الفعل الا يجعله مصدرا
 بتقدير ان المصدرة وبعد الفاء نحو ذرني فاكرمك وبعد
 الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو
 لا ازمك او تعطيني حتى فان الفاء والواو عاطفتان
 واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء

يجعل

فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك
 الانشاء فيكون المعنى في ذرني فاكرمك ليكن زيارة منك
 فاكرم متى اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن
 منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينصب بها المضارع
 بعد مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة ومثل ان يصو
 مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم
 يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المسئلة لان المخففة للتحفيف
 فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تنافي
 وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت
 ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
 لان الظن باعتبار دلالة على غلبة الوقوع يلزم ان المخففة
 الدالة على التحفيف وباعتبار عدم اليقين يلزم ان المصدرة
 فيصح وقوعه كليهما فيجري في ان التي بعد الوجهان ولن مثل
 لن ابرح ومعناه اي معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا متوقفا
 والا يلزم ان يكون في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي
 تناقض لان لن يفضي التأييد وحتى ياذن الانها واذن
 التي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
 اي ان لم يكن ما بعدها مفعولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها
 على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد

على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد
ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان
الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزءا وهما لا يمكن
الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسبك
وكقولك لمن يحذرك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن
يحذرك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقول
اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للاصناف الملوحة معها كما
اشترنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر مبتدأ فتمثيل اذن بهذا
المثال على طريقة تمثيل اخواتها الا انه لما كان انصب المضارع
بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت
اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جازان النصب بناء على
الاعتماد بالعطف لا استقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار لا اعتماد بالعطف وان ضعف وفي التي ينصب بها
المضارع مثل اسلمت كي دخل الجنة ومعناها السببية اي
سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحق التي ينصب بها المضارع بعد ما ينفرد
ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان
بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى

اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانها الغاية مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي ولا استقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي او الى ولا استقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا او اسير حتى
الشمس مثال حتى بمعنى كي ولا استقبال ما بعدها تخففا
وان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال
تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون في زمان التكلم بعينه
وسمى مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما نقول كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال
الماضية كأنك كنت في زمان لدخول حيث هذه العبارة
وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد
في هذه العبارة مرفوعا فابقية على ما كان عليه وحكيته
ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذا لا يمكن حينئذ
تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الازمنة
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء
ان يبتداء بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ
يكون الفعل خبره ليكون حتى داخل على اسم كما نوه بعضهم

يرفع أي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية
 أي كون ما قبلها سببا لما بعدها لمحصل الاتصال المعنوي وإن فات
 الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه إلا أن مثال
 لما أريد الحال تحقيقا فإنه قصد به نفى الرجاء في زمان التكلم
 ومن ثم أي من أجل هذين الأمرين أي يكون حتى عند ردة الحال
 حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا
 إلى الأمر الأول الرفع أي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيرى
 حتى أدخلها في وقت حصول كان التاقصة في هذا القول بأن يجعل
 كان فيه ناقصة لأن ثامنه لأنها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها
 عما قبلها فبقى التاقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما إذا كانت
 تاممة فإنها لا يقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا إلى الأمر الثاني
 في قولك أسر حتى أدخلها لأنه لا يجوز أن يكون ما بعدها خبرا مستأنفا
 مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك
 فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع السبب مع
 الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان
 التامة كان سيرى حتى أدخلها فإن معناه ثبت سيره فانا أدخل
 الآن ولا فساد فيه وجاز أيهم سار حتى يدخلها بالرفع لأن
 السير في هذا المقام محقق والشك إنما هو في تعيين الفاعل
 فيجوز أن يكون السبب متحقق الحصول فقوله أيهم عطف

بنقدیر

بنقدیر جاز على جاز في التامة لا على كان سيرى حتى أدخلها
 لعدم صلاحية تقييده بقول في التامة كالمعطوف عليه
 وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيرى حتى أدخلها في التامة
 أي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى
 هذا قوله أيهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه ولا
 التي ينصب المضارع بعدها بنقدیر ان مثل اسلمت لا دخل
 الجنة وإنما يقدر ان بعدها لأنها جارة ولا مالمحمود التي ينصب
 بها المضارع بعدها هي لام تأكيد للنفي بعد النفي كان لفظا مثل
 وما كان الله ليغذ بهم إذ معنى نحو لم يكن ليفعل وهي أيضا
 جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل إذا صار الفعل يفعي
 المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحل قيل على حرف مضاف
 من الاسم أي ما كان صفة الله تغذ بهم ومن الخبر أي ما كان الله
 ذا تغذ بهم أو على ناويل المصدر باسم الفاعل أي ما كان الله
 معذبهم والفاء التي ينصب المضارع بعدها بنقدیر ان
 فتقدير ان بعدها لأنصاب المضارع مشروط بشرطين
 أحدهما السببية أي سببية ما قبلها لما بعدها لأن العدو
 عن الرفع إلى النصب للتخصيص على السببية حيث يدل تغيير
 اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج إلى
 الدلالة عليها والثاني أن يكون قبلها أي قبل الفاء أحد

الاشياء الستة لسعد بتقديم الانشاء او ما في معناها من
 النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
 على الجملة السابقة امر نحو زنى فاكرمك اي ليكن منك زيادة
 فاكرام متى او نفي نحو لا تشمتني فاضربك اي لا يكن منك
 شتم فاضرب متى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
 ولا تؤاخرني فاهلك او استغفرهم نحو هل عندكم ماء فاشربوا
 اي هل يكن منكم ماء فاشرب متى او نفي نحو ما نأيتنا فخذ ثوبا
 اي ليس منك اثيان فحدث منا ويندرج فيه التخصيص نحو
 لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لا سئل انما في فعل
 فيندرج في النفي او عن نحو ليت لي مالا فانفقته اي ليت لي
 ثوبتها فانفاقا متى وتدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو
 لعلني ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على زيادة
 خفض او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك
 نزول فاصابه خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود
 والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف
 على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سارتك منزلي
 لبني تيمم والحق بلحماز فاسترجعي بدون تقديم احد الاشياء
 الستة محمول على ضرورة التشعر والوالتى ينصب بعدها
 المضارع بنقديران فنقديران بعدها مشروط بشرطين

احدها الجمعية اي مصاحبة ما قبلها بما بعدها والافالو
 للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك
 اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة
 وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما نقول مثله
 زنى واكرمك اي يجتمع الزيارة والاكرام ولا ناكل السمك
 وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
 وعلى هذا القياس والوالتى ينصب المضارع بعدها بنقديران
 فنقديران بعدها مشروط بشرط معنى الى ان والافان اي بشرط
 ان يكون بمعنى الى والافا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان
 وان ايضا داخل في مفهومها والافا يلزم من تقديران بعدها تكرار
 نحو لا لزمنك او تعطيني حتى اي الى ان تعطيني حتى والافان
 تعطيني حتى فيسيويه يقدرها بالافا بنقدير مضاف اي لا لزمنك
 الا وقت ان تعطيني حتى وغيره يقدرها بالافا فيما بعد تاويل
 مصدر مجرور وبالوالتى بمعنى الى اي لا لزمنك الى اعطائك حتى
 والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف
 العاطفة المذكورة او لا كم واذا كانت منها من غير اشراط
 ما ذكر من الشروط لصحة تقديران بعدها ينصب المضارع
 بنقديران اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبتني ضربك
 زيدا وشتم او شتم او شتم فثم ليس من الحروف المذكورة

ونقديران بعد الواو والفاء ليس شرطا بالشرط المذكور
 فيهما فقله والعاطفة اذا كان مفعولها معطوف على اول
 المعدودات الناصبة بنقديران اعني قوله حتى اذا كان مستفاه
 او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف
 على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان
 ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير
 الاول ان جعل العاطف اعم مما ذكرنا ذكرنا يلزم ان يذكر في
 التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصص الحكم
 به وليس في الواقع مخصوصا به لما سبق من جريانه في ثم ايضا
 ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال
 ومرة في التفصيل كما يذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي
 نحو جنبك لان تكمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو
 اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك
 وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جنبك
 لا كرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه و اردت لضربك عجار
 ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
 واما لام الجحود فلما لم يدخل على اسم الصريح لم يظهر بعد ان
 وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وهى بهذا
 المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان

المعنى

المعنى الاول اغلب في التى يليها المضارع واما الواو والفاء
 واو فلاتها لما خست بنصب ما بعدها للنصب على معنى
 السببية والجمعية ولانها صادت كحوامل النصب فلم يظهر
 التناصب بعدها ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع
 المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان
 لا استكره اللامين المتواليين لام كى ولام لا هو قوله تعالى
 لان لا يعلم واعلم ان ان الناصبة يضمن في غير المواضع المذكور
 كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان
 تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا يا ايها الذين آمنوا احص
 الوعى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع
 ولذلك لم يذكرها وينجزم اى المضارع بلم ولما ولام لامر
 ولا المستعلة في معنى انتهى اخرزعا استعمل في معنى النفي
 وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اى وينجزم
 المضارع بكلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها
 من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم
 فالمجزم بها فعلا وهى اى كلم المجازات ان ومهما واذما
 وحيثما فاذا وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدوا
 فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان
 مع ما اولا وما ومن واى واى واما انجزم المضارع

مع كيفا واذا افشاذ لم يحي في كلامهم على وجه لا طراد اتمام
 كيفا فلا ن معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفا نقرا اقر
 كان معناه على اى حال وكيفية ونقراء انت انا ايضا اقر عليها
 ومن المعسرى اسنوء قراءة فارثين في جميع الاحوال والكيفيا
 واما مع اذا فلا ن كلمات الشرط انما تجزم كنظمتها معنى ان
 التي هي موضوعة للا بهام واذا موضوعة للا هي المقطوع
 وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى وينجز المضارع بان مقدرة
 وسيجي بانية ان شاء الله تعالى فلم نقلب المضارع ماضيا وتنفيه
 اى نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى
 ماضيا ولما مثلها اى مثل لم في هذه القلب والنفي ويختص
 اى لما بلا سنفرق اى سنفرق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء
 الى وقت التكلم بلما نقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب
 ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء انتفاع الندم الى وقت التكلم بها
 واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاذا استمرار ذلك الى وقت التكلم
 بها وجوز حذف الفعل اى ويختص ايضا لما يجوز حذف الفعل
 المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما
 ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا نقول
 ان لما يضرب ومن لما يضرب كما نقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
 وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومفعوله ويختص

ايضا

ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اى يبقى بها فعل مترقب متوقع
 نقول لمن توقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع
 ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولا م الامر هي اللام المطلوب
 بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسوة
 وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولثات
 طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقتضوا ولا للنتى هي
 لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا للنتى
 ضد ها اى لا التي للنتى هي ضد لام الامر وهي التي تطلب بها ترك
 الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول
 مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل
 تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول وسببية الفعل الثاني
 اى يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم
 المجازاة ما تدخل على شيئين ليحذف الاول سببا والثاني ولا شك
 ان كلم المجازاة لا يجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعل الشئ سببا
 ان المتكلم اعتبر سببية الشئ لشيء اخر بل ملزومية الشئ لشيء
 وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
 سببا حقيقيا للثاني لاحارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر
 المتكلم بينهما نسبة يصحح بها ان يوردها في صورة السبب
 والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشمتني اكرمك

فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسبب حقيقيا
 له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر ذلك النسبة بينهما اظهرا
 لمكارم الاخلاق يعني انه منها يمكن ان يصير الشتم الذي هو سبب
 الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسمى ان هذا
 الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقيق الثاني وثانيهما
 جزء من حيث انه يبنى على الاول لبناء الجزاء على الفعل فان
 كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان زرني اذرك
 او لا اول فقط مضارعان نحو ان زرني فقد زررك فالجزء
 واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما ينضمها
 مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه
 الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع
 لضعف التعلق بالاول الماضى والفعل بغير المعول نحو
 ان انا في ذبياته او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد
 لفظا تفصل الماضى نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان
 لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصلا لعداى لم يعرف له سؤ
 كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
 او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
 فصدقت اي فقد صدقت لم يخرج الفاء في الجزاء لتحقيق تأثير
 حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى فيه

عن الربط

عن الربط كقولك ان اكرمني اكرمتك وان اكرمني لم اكرمتك
 وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذي لا يستقيم كونه
 للشرط فاثبت فيه كقولك ان اكرمني اليوم فقد اكرمتك امس
 لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثنيا
 او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما
 لكونه ماضيا معنى او بلى حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير
 اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاثنان بالفاء وتركها لان
 اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضى فيؤتى
 بالفاء واثر في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى للاستقبال
 فترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله
 تعالى ان يكن منكم الف يغبوا الذين ومن عاد فينقم الله منه
 والاى وان لم يكن الجزاء الماضى والمضارع المذكورين فالها
 لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقدر لفظا كما نقول
 ان اكرمني اليوم فقد اكرمتك امس ونقدير كما نقول ان اكرمني
 اليوم فاكرمتك امس تقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير
 لحرف الشرط في الماضى فاحاج الى رابطة الفاء واما جملة التهمة
 او امر او نهى او دعاء او استغراب او مضارع منفي بما اولون
 الى غير ذلك كالتمنى والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير
 لحرف الشرط في الجزاء فاحاج الى الفاء ويحى اذا التى المفاجاة

مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لأن معناها قريب من معنى الفاء لأنها تسمى عن حدوث أمر بعد مرفقها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء أكثر وإنما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لأن إذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فربما يكون لها كقولهم تعاوان نصبهم سبيته بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون أي فهم يقنطون وإن التي ينجرم بها المضارع حال كونها مقدرة إنما كانت مقدرة بعد الأمر بخور في أكرمك أي أن تزرني أكرمك واللهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك أي أن لم تفعله يكن خيرا لك ولا سنفهم هو هل عندكم ماء اشربوه لأن المعنى أن يكن عندكم ماء اشربوه واللهي نحو ليت لي مالا أنفقته لأن المعنى أن يكن لي مال أنفقته واللهي نحو لا تنزل نصب خيرا أي أن تنزل نصب خيرا إذا كان المضارع الواقع بعد هذه الأشياء الخمسة صالحا لأن يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية أي سببية ما تقدم له فينتد تقرر أن مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الأشياء مجزوما وإنما اختص تقديره بما بعد هذه الأشياء لأنها يدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بطلب يترب عليها فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي سببية له فإذا كان مضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية

الفعل المطلوب بذلك الأشياء لها قدران مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعد جزاء فيجزم بها نحو اسلم يدخل الجنة فإن المطلوب باسلم هو السلام وهو مطلوب فائدة دخول الجنة فهو سبب لها وقصد إدائه تلك السببية فقدران مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل يدخل الجنة جزاء له فيقول اسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة أي أن لا تكفر تدخل الجنة لأن النهي قرينة الفعل المنفي لا مثبت ولهذا المنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فإنه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لأن التقدير على ما عرفت أن لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد وأما عدم امتناعه عند الكسائي فلا أنه يقول معناه بحسب العرف أن كفر يدخل النار والعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوتية هذا إذا قصدت السببية أما إذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب أن يرفع أما بالصفة أن كان صالحا للوصفية كقوله تعاوان فهو سبب لي من لدنك وليا يرتني فيمن قرأ مرفوعا أي وليا ورثا أو بالحال كذلك كقوله تعاوان فزدهم في طغيانهم يعمهون أي عمهين أو بلا سببنا فكقول الشاعر وقال رايدهم رسوا زواولها فكل حفامه يجرى بمقدار الأمر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الأمر وكان المراد به صيغة الأمر فأنهم يطلقون أمثلة لما

وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال
 مثال الامر لان الامر كما اشهر في هذا النوع من الافعال اشهر
 في المعنى المصدر ايضا فارد النص على المقصود وهو اصطلاح
 الخويين والاصوليين بخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف
 في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان
 او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل اخرا عن المجرور
 مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب
 اخرا عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز
 عن مثل قوله تعالى فبذلك فلنفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطأ
 وعن مثل صدور رد وحكم اخره اي اخر الامر في الحقيقة عند
 البصريين الوقف والبناء على السكون لان انقضاء ما يقتضيه
 اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهة الاسم المقنضة
 للاعراب انما هي لسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم
 المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
 وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه الاء من المجزوم معنى
 اعطى حكمه نقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغروا رم
 كما نقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغروا ولم
 يرم وزهبا الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدر
 فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حرف متحرك

اسكن حرف

اسكن اخره وجعل ما بقى امرا يقول في نقد عدو وفي بضارب
 ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده
 حرف ساكن وليس المضارع رباعي والمراد بالرباعي هنا ما يكون
 ماضيه على اربعة احرف من المريفية وانما هو باب الافعال لا غير
 زدت هزرة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة لينوصل
 الى النطق بالسكون حال كون تلك الهزرة مضمومة ان كان بعده
 اي بعد الساكن ضمة دفعا لالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم
 على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير
 الكسرة مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان
 بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التيسر لماضي المجرول
 من الاضرب ولو فتح لا التيسر لانه مرفعه ولو ضم في اعلم لا التيسر
 بالمضارع المجرول ولو فتح لا التيسر لماضي الرباعي نحو اقبل مثال
 لما يكون بعد الساكن ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة
 اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا مفتوحا اي
 فالهزرة مفتوحة لانها هزرة اصل ردت لارتفاع موجب جزا
 وهو اجتماع هزتين في المتكلم الواحد الهزرة وصل مقطوعة
 لذلك بعسه فعل ما لم يستم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يجر
 فاعله واصله الفاعل اليه لادنى ملازمة وعلى حذف مضارعة
 اي فاعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالوصول الفعل

الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بياناً هو ما حدث
 فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاً بذكر
 فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامه المفعول
 مقامه ماضياً غيرت صيغته دفعا لللبس بان ضم اوله وكسر
 ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واخبره هذا النوع
 من التغيير لان معناه غريب فاخبره ووزن غريب لم يوجد
 في الاوزان الخروج الغنة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج
 من الكسرة الى الضمة وان كان غريباً يدل على غرابة المعنى ايضاً
 لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره
 بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع هذه اهل
 نحو انطلق واقتدر واستخرج لثلاث يلبس في الدرج بالا مرن ذلك
 الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجهل وتخرج لثلاث
 يلبس بصيغة مضارع نحو علمت وجاهلت ودحرجت خو
 اللبس هذا على لقوله ويضم الثالث والثاني ومقتل العين
 اي ما يكون عينه فقط معناه لثلاث يرد عليه مثل طوى وروى
 من اللقيف فانه لا يعمل عينه لثلاث يفضي الى اجتماع اعلالين
 في روى ويطوى قبل الاصوبان يقال مقتل العين المتقلبة
 عينه لثلاث يرد عليه مثل عور وصد واما خض مقتل
 العين بالذکر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل

من ماضيه

من ماضيه كما ذكر وابعينه ذكر مقتل العين في المبني للمفعول
 من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصح فيه قتل وبيع
 قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركة فضا
 بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فضا
 قتل وجاء الاشمام وهو فصح في نحو قتل وبيع وفي شرح الر
 حقيقة هذا الاشمام ان نحو كسر فاء الفعل نحو الضمة فيميل
 الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
 هذا هو مرد النجاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال
 بعضهم الاشمام هنا كالا شمام حال الوقف اعني ضم الشفتين
 فقط مع كسر اللام خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفرقين
 وقال بعضهم هو ان باقى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا
 ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايدان بان
 الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
 فقيل قول وبيع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو ياء لسكونها
 وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول مقتل
 العين من الثلاثي المجرد باب الافعال نحو اخير وبقية
 في مجي اللغات الثلاث في اخير وقيد فيها مثل قتل وبيع
 بلا تفاوت دون استخبر وقيم اذ ليس ذلك مثل قتل وبيع
 لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلها استخبر

واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس بينهما اذا سكن
 ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت
 واو افعال استخبر واقم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي
 اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارع عاضم وله
 وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويتخرج
 وفتح ما قبل اخر الحقة الفحة وثقل المضارع بالزيادة وتقل
 العين المبني للمفعول تقلب العين فيه الفاء ياء كانت او واو
 نحو يقال ويباع ويخار وينقاد ويستجار ويقام لتحرك الحقيقة
 او حكما وانفتاح ما قبلها المنعدي وغير المنعدي فالمنعدي
 من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل بتعلق
 الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهم
 موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور
 والقيام ولا سند فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم
 به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به
 فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالخاصل ان فهم الفعل
 ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المنعدي كضرب فان
 فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد
 تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
 والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن

وغير المنعدي

وغير المنعدي بخلافه اي بخلاف المنعدي يعني لا يتوقف فهمه
 على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد
 من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة
 عن هذه العلاقات جائز وغير المنعدي يصير متعديا اما بالهز
 نحو اذهبت زيدا او بضعيف العين نحو خرجت زيدا وبالفتح
 المفاعلة نحو ما سسه او بسين الاستفعال نحو استخرجته
 او بحرف الجر اذهبت بزيد والمنعدي يكون متعديا الى المفعول
 واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين تانيهما غير
 كاعطى والى اثنين تانيهما عين الاول فيما صدر عليه نحو علم
 والى مفاعيل ثلاثة كاعلم وارى بمعنى علم وهما اصلا في هذا
 القسم فانهما كانا قبل ادخال الهز متعديين الى مفعولين
 فلما دخلت عليهما الهزة زاد مفعول اخر يقال له المفعول الاول
 واما الافعال الاخر وهي بناء ونبأ واخبر وخبر وحدث
 فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها
 انما هي بواسطة اشتمالها على معنى لا علم وهذه الافعال
 التعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب
 اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعطيت زيدا ولا
 عنه كقولك اعطيت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها
 كمفعولي علمت في وجوب ذكر احداهما عند الاخر وجوز تركهما معا

افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم
 ارادوا بالشك الظن والافراسى من هذه الافعال بمعنى
 الشك المقضى لساوى الطرفين وهي ظننت وحسبت وقلت
 وهذه الثلاثة للظن ودعيت وهي يكون تارة للظن وتارة
 للعلم وعلت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل
 اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اى تلك الجملة
 من حيث الاخبار بها ناسبه عنه من الظن والعلم كما اذا قلت
 علنت زيدا قائما فقولك علنت لبيان انما اشبهت هذه الجملة
 عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم
 واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ
 الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتصعب
 اى هذه الافعال الجزئين اى جزئي الجملة الاسمية المسند
 والمسند اليه على انهما مفعول لهما ومن خصائصها هي جمع
 وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اى ومن خصائص
 افعال القلوب انه اذا ذكر احدها ذكر الاخر فلا يقتصر على احد
 مفعوليهما وسبب ذلك مع كونها في الاصل مبتداء وخبر واحد
 المبتداء والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان
 مضمونها معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدها كان كحذف
 بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة

على فلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن
 الذين ينجلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم على قراءة ولا
 يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء
 بخلاف هو خير لهم فحذف بخلاف الذى هو المفعول الاول واما حذف
 الثانى فكما في قول الشاعر لا تخلصنا على غرامك ناظما قدوسى
 بنا الا عداء اى لا تخلصنا جازعين فحذف جازعين الذى هو
 المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
 على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى
 له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يجوز ان معاكفوك
 فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين
 بخلاف مفعولى باب علنت فانك لا تحذفهما نسبيا
 فلا نقول علنت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
 الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا يقال
 جذا فرما هو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى
 من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها
 اذا توسطت بين مفعوليهما نحو زيد ظننت قائما او ناخرت
 عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
 لا سفلان الجزئين الصالحين لان يكون مبتداء وخبرا او
 مفعولين لهما كلاهما نائما على تقدير الالغاء وجعلها مبتداء

وخبر مع ضعف علمها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء
 عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه
 لا يجوز هذه الافعال على تقدير العائنها في معنى الظرف
 فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء
 اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي
 بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها
 انها متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء
 فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احب زيد
 وبين اسم الفاعل ومفعوله نحو لست بمكرم احب زيد او بين
 مفعولي ان نحو ان زيد احب قائم وبين سوف ومضبوها
 نحو سوف احب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف
 عليه نحو جاءني زيد واحب عمر ولا شك ان الالغاء هنا
 في هذه الصور واجب فلماذا قيد جوازه المسمى عن جواز
 الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعولها او تأخرت
 يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان
 مطلقه ايضا من خصايصها الشيوع وكثرت وقوعه ومنها
 اي من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعلقها وجوب
 ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستغناء
 بلام واسطة كما يحى مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف

الى ما فيه معنى الاستغناء نحو علمت غلام من انت وقبل
 النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة
 على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق
 بالاستغناء وترك مثال اخوية لانه يعلم بالمفايسة مثال
 النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق
 وانما تعلق قبل هذه المثلثة لان المثلثة هذه تقع في صدر
 وضعافا قنضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال يوجب تغييرها
 بنصيب جزئها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر
 معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستغناء والنفي ولا م الابتداء
 ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ
 من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء
 المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لجويزها وجوب
 في حق تزوجها فلا تقدير على الزوج فالفعل المعلق الممنوع
 من العمل لفظا عامل معنى وتقديره لان معنى علمت لزيد قائم
 علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انصاف الجزئين ومن ثم
 جاز عطف جملة المنصوبة جزئها على الجملة التعليقية نحو
 علمت لزيد قائم وبكراً فاعداً والفرق بين الالغاء والتعليق
 من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق
 واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى

والعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي خص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين بشئ واحد وانما قلنا متصلين
لاننا اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل
دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمني منطلقا وعلمك منطلقا
ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني
بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل
ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغير
المؤثر فان اتحد معنى كره اتفاقهما لفظا فقصده مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي
ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بتغايرين
بقدر الامكان لان اتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير
المتكلم صار كانهما غير لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان وانما
افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وهما اجري مجرى افعال القلوب
معدسي وعدسني لانما نقيضا وحدي فحلا عليه العمل النقيض

على النقيض وكذلك اجري راي البصرية والحكمة على راي الفلسفة
فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين بشئ
واحد كقول الشاعر ولقد راني للرماح درية من عن يميني تارة
وامامي وكقوله تعا اتي ارا في اعصر خمر ولبعصها او لبعص
افعال القلوب ما عد احسبت وخلت وزعت معنى آخر قريب
من معانيها الاولى وهي اما العلم والظن بحيث يمكن ان ينوهم
انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لثلاث
يقال لا وجه للتخصيص بالبعص لان لكل واحد معنى اخر فان
خلت جاء على معنى حرب داخل وحسبت بمعنى اسب حرب
ذ احسب وزعت بمعنى قلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر
الى مفعول واحد لاثنتين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة
بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا الوهمي
فالوهم نوع من العلم ومنه قوله تعا وما هو على القيب بطنين
اي بمبهم وعلمت بمعنى عرفت نقول علمت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه ورأيت بمعنى بصرت
ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعا
فانظر ما ذا اري ووجدت بمعنى احسبت نقول ووجدت الضالة
اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر
قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق

الحقيقة العليا ولو جرت جرة ووجه موجبة ووجبت وجد
 أي استصنت وعصب وحرب لأنها ليست بمعنى العلم
 والظن الأفعال الناقصة انما سميت ناقصة لأنها لا تتم بمفعول
 كالأفعال الناقصة ما وضع أي أفعال وضعت للتقرير
 الفاعل على صفة أي العدة فيما وضعت له هذه الأفعال هو تقرير
 الفاعل على صفة ولا شك أن هذه الصفة خارجة عن ذلك
 التقرير الذي هو العدة في الموضوع له لأن ذلك التقرير نسبة
 بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد
 الأفعال الناقصة لأنها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها
 فكل من الصفة والتقرير عدة فيما وضعت له لا التقرير وحده
 وانما جعلنا التقرير المذكور عدة للموضوع له في الأفعال الناقصة
 لا في الناقصة لأنها على معان زائدة على ذلك التقرير كما أنما
 في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل
 الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثله موضوع
 لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال إليه في الزمان المتناهي
 وكذا كل فعل منها فلا شك أن كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة
 إلى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الأفعال الناقصة
 منها ولا يبعد أن يجعل اللام في قوله التقرير الفاعل للغرض
 لا صلة الموضوع ولا شك أن الغرض من وضع الأفعال الناقصة

هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الأفعال الناقصة فإن
 الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت
 فخرجت عن حد ما فظهر بما ذكرنا أن هذا الحد لا يحتاج إلى قيد
 زائد لأخراخ الأفعال الناقصة أصلاً وهي أي الأفعال الناقصة
 كان وصار وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وأضى وعاد
 وصاد وأراح وما زال وما انفك وما فنى بالهزقة وقيل
 بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سبويه منها سوى
 كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان فهو من الفعل
 مما لا يستغنى عن الجذر والظاهر أنها غير محصورة وقد تضمنت
 كثير من الأفعال الناقصة معنى الناقصة كما نقول يتم التسعة بهذا
 عشرة أي بصير عشرة نامة وكل زيد عالما أي صار زيد عالما
 كاملاً وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها
 اسمها وحاجتك خبرها أما بان كون ما نافية وجاءت بمعنى
 كانت وفيها ضمير لما تقدم من الفرار ونحوها أي لم يكن هذا
 على قدر ما يحتاج إليه أو استقرأ مية والضمير في جاءت يعود
 إليها وانما انت باعتبار خبرها كما في من كانت أمك ومعناه
 أيتها أصبحت حاجتك وجاء أيضاً قعدت ناقصة
 في قولهم أرهف شفرته حتى قعدت أي صارت الشفرة كأنها
 حرة أي رخ فضيرة قال الأندلسي لا يتجاوز جاء وقعد

الموضوع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفرق، تدخل هذه
الافعال وما كان نحو من على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ
والجذر لا عطا الجزاء لاجل اعطائها الجزاء حكم معناها اي
معنى هذه الافعال يعني اثره المرتب عليه مثل صار زيد غنيا
فمعنى صار الانشغال وحكم معناه اي اثره المرتب عليه كون الجزاء
منشغلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني واحا ومعناه
الذي هو الانشغال اعطى الجزاء هو غني اثر ذلك الانشغال وهو
كون الغني منشغلا اليه فرفع هذه الافعال الجزاء الاول لكونه
فاعلا ونصب الجزاء الثاني لشبهه بالفعل به في توقف
الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان كون ناقصة كائنة
لثبوت خبرها لا سميها ثبوتها ماضيا اي كائنا في الزمان لما
دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان
زيد فاضلا او منقطعها نحو كان زيد غنيا فاقصر ومعنى
صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان كون ناقصة كائنة
بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا على ما
قسم منه كقول الشاعر تيرها فقروا المطي كانتا قطا الحزب
قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها
لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا
ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان كون ناقصة يكون فيها

ضمير الشأن اسماءها والجملة الواقعة بعدها خبر مفسر للضمير
كقوله اذا مت كان الناس صنعا شامت واحرمي بالذي
كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان
يكون تامة يتم بالمرغوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت
ووقع كقولهم كاس كائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون
وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها مساو ولا يخل بالمعنى
الاصلي كقوله تعالى كيف تكلم من كان في المهد صبيا اي كيف تكلم
من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ
ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة
استيفاء بجميع استعمالها وصار الانشغال اما من صفة
الصفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خرقا ويكون تامة بمعنى الانشغال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات ويتعدى بالي نحو صار زيد من بلد الى بلد
كما او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثال ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان
العداوة لسخيل مودة وقال فالك من تعي تحولن ابوسا
واصبح وامسى واصحى لاقرن مضمون الجملة باوقاتها المدلول
عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد
مسرورا واصحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقرن مضمون

الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان
 الاخران ويكون بمعنى صار نحو أصبح واسمى واضنى زيد غنيا
 اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء والضمي
 على هذه الصفة ويكون ثامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات
 نقول أصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقران
 مضمون الجملة بوقيتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه
 ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سايرا
 فمعناه ثبت ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد
 غنيا وبات عمر فقيرا اى صار وقد يحى هذا الفعلان
 نامين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت بينا طبيا لكر
 لما كان مجيئيهما نامين فى غاية الفلة جعله فى حكم العدا
 ولذلك لم يذكرهما نامين وفصلهما عن الافعال الثلاثة
 السابقة واض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة
 ناقصة اذا كانت بمعنى صار ونامة فى مثل قولك اض
 او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت
 الغداة وراح اذا مشى فى وقت الراح وهو ما بعد الزوال
 الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين
 فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه
 فى ذلك انها من الملحقات ولذلك لم يذكرها صاحب الفصل

وقال

وقال صاحب الباب والحق بها اض وعاد وغدا وراح فاسقطها
 من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانتها من الملحقات وما
 زال من زال يزال لا من زال يزول فانه ثامة وما برح بمعناه
 من برح اى زال ومنه البادرة لليلة الماضية وما فتى ايضا
 بمعناه وما انفك اى ما انفصل لا استمرار خبرها اى خبر تلك
 الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تبيينها على ان اسمها ليس
 بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها ليس قسم على حدة من
 المنصوبات من قبلة اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن
 ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
 قابلية وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلا
 النفى ما خود فى معنى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى
 عليها كانت معانيها نفي النفى ونفى النفى استمرار البتوت وغنيا
 الصلاحيته والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال
 الاربعة اذا اريد بها استمرار البتوت النفى بدخول ادواته عليها
 لفظا وهو ظاهر وتقدير كقوله تعالى فالتقوا يوسف
 اى لا تقنؤا فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفي النفى
 المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امرى النعينة
 بمرور ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة طرف زما
 له وذلك لان لفظة ما مصدرة منى مع ما بعدها فى تاويل

المصدر وتقدیر الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان
قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة نامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثم اي من اجل انه لو قيل امر مبدئ بثبوت خبرها
لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لا تخرج
مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة
مثل اجلس مادام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد
فمادام لم يشع مادام باجلس ولم يحصل من الجموع كلام يفيد
فائدة نامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع
اسماؤها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي
في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وهذا هو مذهب
الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك نقيد
تارة بزمان الحال كما نقول ليس زيد قائما الان وتارة
بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل
نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم مصر وفاعنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة
كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع
فيما عامله فعل فان ارد بجواز التقديم نفي الضرورة على جاني
وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتض

تقديمها عليها نحو كم كان مالك او ناخيرها عنها نحو صار عدو
صديقي وان ارد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي
ان يقيه بمثل قولنا اذ لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز
ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة
في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال الناقصة
واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
من كان الى راح وهو واحد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز
تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقونها وقسم لا يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية
كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلا مشاع تقديم ما في
حيز النفي عليه لانه يفتضي المصدر واما اذا كانت مصدرية
فلا مشاع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف
هذا الحكم خلافا ثانيا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانب لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب
المفاعلة تقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه
في غير مادام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه
النفي افادت البتة فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في
حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال هنا بمعنى التفعال

المفوض لشاركة أمرين في أصل المعنى صريحاً وهو في القسم
المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفون وابن السراج وجوه
على أنه لا يجوز مراعاة للنفي إذ يمنع تقديم معمول النفي عليه
والبصريون وسيبويه والسيدي والفارسي على أنه يجوز بناء
على أنه فعل وجوز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين
في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل
كان من الواجب على المصنف أن يجعل ما في أوله ما النافية من القسم
المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان أفعال المقاربة
ما وضع أي فعل وضع لدنو الخبر أي للدلالة على قرب حصوله للفعل
رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف أي دنو رجاء بأن يكون
ذلك لدنو بحسب رجاء المتكلم وطعمه حصول الخبر لا محذور
فعسى في قولك عسى زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب أنك ترجو ذلك وتطمع لا أنك جازم به أو وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولاً أي دنو حصوله بأن يكون
أخبار المتكلم بذلك لدنو لا شراف الخبر على حصوله للفاعل
فكاد في قولك كاد زيد أن يخرج تدل على قرب حصول الخروج
لزيد لجزمك بقرب حصوله أو وضع لدنو الخبر وقرب حصوله
للفاعل أخذاً فيه أي دنواخذ وشروع في الخبر بأن يكون ذلك
الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصديق

لما يفيض إليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفيض
إليه فالأول أي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت أن أموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف
حيث لا ينجى منه مضارع ومجهول وأمر ونهى إلى غير ذلك
من الأمثلة وإنما ينصرف في عسى لضمته انشاء الطمع
والرجاء ككعل والانشاءات في الأغلب من معاني الحروف
والحروف لا ينصرف فيها نقول على أحد اسمها لية عسى زيد
أن يخرج وهو أن يكون بعد اسم ثم فعل مضارع مصدر بارز
الاستقبالية نفوذة لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل
في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل نصب الخبر
أي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف إما في جانب الاسم نحو
عسى حال زيد الخروج أو في جانب الخبر أي عسى زيد الخروج
لوجود صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل
المضارع مع أن مشبه بالمفعول وليس خبر لعدم صدقه
على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لأن المفعول لأصله
قارب زيد أن يخرج أي الخروج ثم نقل إلى انشاء الطمع المضارع
مع أن وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه

بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فان نصب لشبهة بالمفعول
 وعسى على هذا نامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدل
 مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ايهام الشيء
 ثم بعده وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح
 والذي اري ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال الاخر عسى
 ان يخرج زيد بان تذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
 الاول فاستغنى عن الخبر لا شتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
 اليه كما استغنى في علمت ان زيد قائما عن المفعول الاخر فاقيم
 مقامهما في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المفعول
 من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنسوب بمعنى قريب خروج
 زيد في نامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيدا مرفوعا بانه
 اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل
 النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع
 بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيدا اسم عسى
 وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى
 ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد في على هذا
 الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع
 في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج
 لم يذكر فيه ان كذا لك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كذا لم عسى

الهم الذي امسيت فيه يكون ورده فرج قريب كان الاصل
 ان يكون ورده فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة
 قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني
 اي ما وضع لدنو الخبر دون حصول كاد نقول كاد زيد يخرج
 فحذف عن دون الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال
 ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب
 حصول الخبر من الحال باعتبار واحد معنييه من غير ان دلالة
 على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له
 بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد
 من طول البلى ان يمصها فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر
 اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو
 اي كاد كالافعال اي كساير الافعال في افادة ادوات النفي
 نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
 نفيه اي نفي كاد يكون للاشياء مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
 اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات
 الفعل لا نفيه بدليل قد نبهوها واما في المضارع فلنخطة
 قول ذي الرمة لم يكدر سيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل
 على زوال سيس الهوى وليس له محطهم ويعبره قوله لم يكدر
 بقوله لم اجد فلو لا كان نفي كاد للاشياء كان خطاؤه ولما عر

محطهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون
 يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله
 فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد وقت انتفائه وانتفاء
 القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت
 اخرو عن الثاني فلنخطه بعض الفصحى بخطي ذي الرمة وذو الرمة
 في سلم محطهم روى عن عسسه انه قال قدم ذوالرمة الكوفة
 واعرض عليه ابن سرمة فغره قال عسسه حرب ابى بذلك فقال
 اخطاء ابن سرمة في انكاره عليه واخطا ذوالرمة حين غير انما هو
 كقوله تعالى لم يكن يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل
 على كاد وما يشق منه في الماضي للاشياء وفي المستقبل كالأفعال
 اي كساير الأفعال في افادة النفي في مضمونه متمسكا في الدعوى
 الا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
 والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير البحر
 المجتنب لم يكن رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد النفي
 الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البرح اي عن الزوال
 فالنفي الداخل على كاد كالنفي الداخل على ساير الأفعال وهذا سلم
 لكن لا يثبت مدعا به مجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى
 وقد عرفت وجه القبح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو
 ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ وشروع في

طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق بطفق كعلم يعلم بطفقا
 وطفوقا وقد جاء طفق بطفق كضرب يضرب وكرب يفتح الزا
 بمعنى قرب يقال كرب الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق
 واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الأفعال الاربعة في الاستعمال
 مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان نقول طفق زيد واخذ
 او كرب فعل وجعل زيد يقول وقال الله تعالى وطفقا يخضفا
 واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي واوشك مثل عس
 وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهية نحو
 اوشك زيد ان يحيى واوشك ان يحيى زيد وتارة يستعمل استع
 كاد بدون ان نحو اوشك زيد يحيى فعلا النفي ما وضع لا نشأ
 النفي وفي بعض النسخ افعال النفي وفي اكثر النسخ فعلا النفي
 بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه
 بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل
 تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو
 ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الأفعال فلا ينقص
 الحد بمثل لله دره ودارع له لكن ينقص نحو قاله الله من شاعر
 ولا مثل عشرة فانه فعل وضع لا نشأ النفي وليس لمحض الدعاء
 الا ان يقال هذه الأفعال ليست موضوعة للنفي بل استعملت
 لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لا نشأ النفي فحسب بحيث

لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقص فكثيرا ما يستعمل
 في الدعاء وله أي لفعل النجى ولما وضع لانشاء النجى
 صيغتان أحدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله
 وآخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب فعل به بشرط أن يكونا
 في هذين التركيبين وهما أي فعلا النجى غير متصرفين فلا يغيران
 إلى مضارع ومجهول وثانيث وفي بعض النسخ وهي أي أفعال
 النجى غير متصرفة مثل ما احسن زيد واحسن زيد ولا ينيان
 أي فعلا النجى إلا بما يني منه فعل التفضيل لمشايرتهما
 له من حيث أن كلا منهما للمبالغة والتأكيد ولذا لا ينيان
 إلا للفاعل كالفعل التفضيل وقد شذ ما اشبهى الطعام
 وما امسك الكذب وتوصل في الفعل المنع بنأ صيغة
 النجى منه من رباعي أو ثلاثي من يذفيه أو ثلاثي في مجرد توافيه
 لون أو عيب بمثل ما اشد استخراجه واشد باستخراجه
 أي يتوصل في بناءهما من فعل لا يمنع بناء وهما منه وجعل
 مصدر المنع مفعولا أو مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما
 أي في صيغة النجى بتقديم أي بتقديم جاز فيما عد صيغة
 النجى كقديم المفعول أو الجار والمجرور على الفعل ولا يماخيز
 أي تأخير جاز فيما عداها كما خيرا لفعل منهما وإنما قيدنا
 التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف فيهما

من خواص صيغة النجى فان المقام يقتضى بيان الأحكام الخاصة
 بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا يزيد احسن لأنهما بعد النقل
 إلى النجى جريا مجرى المثال فلا يغيران كما لا يغير المثال
 قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير
 وبالعكس لأن تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخير
 يستلزم تقديم الغير فلا يكفي باجدهما الكفى واجب بأن ذكر
 التأخير إنما هو للتأكيد لا للماسس على أن كل واحد منهما وإن لم
 ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر
 القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمفعول
 نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم زيدا لاجرائهما مجرى المثال
 كما سبق وأجاز الما في الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
 ما احسن بالرجل أن يقصد وأجاز الأكرهون الفصل بكلمة
 كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه أنه كان له في الماضي حسن
 واقع دائم إلا أنه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
 وما ابتداء أي مبتداء على أن يكون المصدر بمعنى اسم المفعول أو
 ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه
 ظاهر نكرة بمعنى شيء لأن النكارة تناسب النجى لأنه يكون
 فيما خفي سببه عند سبويه وما بعدها أي بعد ما الخبر من باب
 شراهم ذاتا ب موصولة أي ما موصولة عند الأخفش

والجبر محذوف أي الذي أحسن زيدا أي جعله ذا حسن شيء عظيم
 وقال الفراء ما استغفها ميتة ما بعد ما خبرها قال الشارح
 وهو قوتى من حيث المعنى لأنه كان جهل بسبب حسنة فاستغف عنه
 وقد يستفاد من الاستغفها معنى النجى نحو قوله تعالى وما أدرك
 ما يوم الدين وما أحسن يزيد فافعل صورة أمر ومعناه الماض
 من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم أي صار ذا لحم وبه أي مجرور
 فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لا دالة إلا إذا
 كان المنجى منه أن مع صلتها نحو أحسن أن يقول أي بأن يقول
 على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لأن الفاعل
 واحد ليس إلا وبه أي مجروره مفعول عند الأخفش لا حسن
 بمعنى صير ذا حسن على أن يكون همزة افعل للتصيرة والباء
 للتعدي أي يجعل اللازم متعديا فالمعنى صير ذا حسن
 أو الباء زائدة على أن يكون أحسن متعديا بنفسه ويكون
 همزة أحسن للتعدي كما خرج ففيه أي في الفعل ضمير هو
 فاعله أي أحسن أنت يزيدا وزيدا أي جعله حسنا بمعنى صفة
 وقال الفراء وتبعه الزحشري أن أحسن أمر لكل واحد بأن يجعل
 زيدا حسنا وإنما يجعله كذلك بأن يصفه بالحسن فكانه قيل
 صفة بالحسن كيف شئت فإن فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
 أن يكون في شخص أفعال المدح والذم يعني الأفعال المشهورة

عند النحاة

عند النحاة بهذا اللقب ما وضع أي فعل وضع لا تشامح
 أو ذم فلم يكن مثل مدحه وذمعه منها لأنه لم يوضع لا تشامح
 فمنها نعم وبش وهما في الأصل فعلا ز على وزن فعل كسر العين
 وقد اطرده في لغة بني تميم في فعل إذا كان فاء مفتوحة وعينه
 حلقيا أربع لغات أحدها فعل يفتح الفاء وكسر العين وهي الأصل
 والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
 العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء انبعاثا للعين والاكسار
 في هذين الفعلين عند بني تميم إذا قصد بهما المدح والذم وسكان
 العين قال سيبويه وكان عامة العرب انفقوا على لغة بني تميم
 وشرطها أي شرط نعم وبش أن يكون الفاعل مفعولا باللام
 للمهد الذي هي وهي لوحد غير معين ابتداء ويصير مقينا بذكر
 المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد إجمال ليكون
 أوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد أو يكون مضافا إلى المرفوع
 أي باللام أما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد أو بواسطة
 نحو نعم فرس غلام الرجل أو نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا
 أو يكون مضمرا ميمزا بكرة منصوبة مفردة أو مضافا إلى بكرة
 أو معرفة أصنافه لفظية نحو نعم رجلا أو ضارب رجل أو زيد
 أو حسن الوجه أنت أو ميمزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
 مثل فتعاهي أي نعم شيئا هي وقال الفراء وأبو علي هي موصولة

بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعا في فعالها محذوف
 لان هي مخصوصة أي نعم الذي فعله هي أي المصدقات وقال
 سيبويه والكسائي ما معرفة ثامة بمعنى الشئ فمفعلي فعالها
 نعم الشئ هي فاعلها فاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة
 وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح والذم وبعد ثامة إنما هو
 بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
 صرح به في المناسخ وهو أي المخصوص مبتدأ ما قبله إلى الجملة
 الواقعة قبله غايبا خبره ولم يمتحج هذه الجملة الواقعة خبرا عن خبر
 المبتدأ لقيام لام تعريف المهد بمقامه وخبر مبتدأ محذوف
 وهو هو مثل نعم الرجل زيد في غير هذا المثال اما مبتدأ ونعم
 الرجل مقدر ما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤل
 فانه لما قيل نعم الرجل مقدر ما فانه سئل من هو فقيل زيد أي هو
 هو زيد فعلى الوجه الأول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه
 الثاني جملتان وشرط أي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه
 مخصوصا مطابقة الفاعل أي مطابقة الفاعل ومطابقة
 الفاعل أي في الجنس حقيقة أو ناويلا وفي الأفراد والثنية
 والجمع والتذكير والثاني لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
 نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال الزيدون
 ونبت المرأة هند ونبت المرأةان الهندان ونبت النساء الهند

ويجوز ان يقال نعم المرأة هند ونبت المرأة هند لانها لما كانا
 غير متصرفين اشبهما الطرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى
 نبت مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤل حيث وقع المخصوص
 اعني الذين كذبوا اجمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه
 مما لا يطابق الفاعل المخصوص سؤل بتقدير مثل الذين
 كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص أي نبت
 مثل القوم المذكورين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بقرينة
 مثل قوله تعالى نعم العبد أي أيوب بقرينة ان ذلك في قصة
 وقوله تعالى نعم الماهدون أي نحن وساء مثل نبت في افادة
 الذم والشرائط والاحكام ومنها أي من افعال المدح والذم
 حب في حبذا وهو أي حبذا مركب من حب الشئ اوجب اذا صار
 محبوبا ومن ذا وفاعله أي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير حبذا
 او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يثنى اذا كان
 المخصوص مثنى وجمعا او مؤنثا لغيرها مجرى لامثال التي
 لا يتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
 وبعد أي بعد حبذا المخصوص وعرية أي عراب مخصوص
 كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل
 المخصوص أي مخصوص حبذا او بعد أي بعد مخصوص
 تميز او حال على وفق مخصوص في الأفراد والثنية والجمع والتذكير

والثاني هو جذا زيدا وجذا زيدا وجذا
راكبا زيدا وجذا زيدا ركبنا وجذا الزيدان رجلين وركبين
وجذا امرأة هند وجذا هند امرأة والعامل في التمييز
او الحال ما في جذا من الفعلية وذو الحال هو ذا الزيد لان
زيد مخصوص والمخصوص لا يجر الا بعد تمام المدح والركوب
من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف
مادل على معنى في غيره اي كلة دلت على معنى حاصل في غيرها
متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام
اخر اليه ومن ثمه اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج
في جزئية الكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه
بالنسبة اليه نحو من البصر او فعل كذلك نحو قد ضرب
حروف الجر تما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى
الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه لا يصلح
او معناه اي معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى
الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان
اسما صريحا مثل مرت زيدا واما ما ركبنا او كان في ثاويل
الاسم كقوله تعا وضاق عليهم الارض بما رحبت اي رحبها

وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تصنف
الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني
الافعال الى ما يليها ولان اثرها فيما يليها الجر وهي اي حروف
الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لان ليس لها اسما خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما
باسمهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والياء والكاف باسمائهما
حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورتب وواوها الى الواو
التي يقدر بعدها رت وفي عدها من حروف الجر تسامع واو
القسم وباءه وناؤه وعن وعلى والكاف ومذومند وخلا
وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا والخمسة التي
يليها يكون حرفا واسما والثلاثة الباقية يكون حرفا وفلا
من لا ابتداء اي لا ابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لا اسم الجزء على الكل اذ لا معنى لا ابتداء النهاية
وقيل كثير ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود
فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا لا ابتداء
اما من كان نحو سرت من البصرة او من زمان نحو صمت يوم
الجمعة وعلا مة من لا ابتداء ثنية صحبة ايراد الى او ما يفيد ثنية
في مقابلة نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعود
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعود بالله الخي اليه

والبئين بالجرح عطف على الابتداء اي ويحجب من البئين ايضا
اي لاظهار المقصود من امرهم وعلامة صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجنبوا الرحمن من الاوثان فانك لو قلت
فاجنبوا الرحمن الذي هو الوثن استقام المعنى والنبعيض
اي وقد يحجب من النبعض وعلامة صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدرهم اي بعض الدرهم وزائدة عطف على قوله
لا ابتداء فانه مرفوع بالخبر تية وزايدتها لا يكون الا في غير
الكلام الموجب نحو ما جاء في من احد وهل جاءك من احد خلافا
للكوفيين والاختلاف فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا
مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله
وقد كان من مطر وشبهه بما يتوهم منه زيادة من في الكلام
الموجب مناوئ بكونها للنبعض والبئين اي قد كان بعض
مطر او شي من مطر وهو وارد على الحكاية كان قايلا قال
هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى الانتهاء
اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في
المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرها نحو قلبي اليك فان قلب الخاطب منه اليه
باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا
تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كن ذلك امثلي

الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكف في كونها
بمعنى مع تشبيهها بالي كما الكفى في كونها لانتهاء الغاية للنفاء
الواقع بينهما باللفظ والكثرة ويخص اي حتى بالظاهر اي الاسم
الظاهر فلا يقال حثاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر
لا لتبس الضمير المحرور بالمصوب لجواز وقوعها بعد خلافا
للمبرد فانه يجوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكون بشروده فلا يجوز
قياسا وفي الظرفية اي لظرفية مدخوله شي حقيقة نحو المال
في الكيس او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولا صليكنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والباء لا لصاق اي لا فائدة لصوق امر الى محرور الباء هذه
كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك
بزيد اي بمكان يقرب اليه زيد ولا سنعانة اي سنعانة الفاعل
فصدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشترى مع الفرس في الاشراف ولا يلزم ان يكون
السرج مع اشترى الفرس ملصقا به فاللصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اي لا فائدة وقوع مجروره في مقابلة شي
اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا

بنضمينه معنى التصير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب
 صدور الذهب عنه ومعنى ذهب زيد صيرته ذاهبا والنقي
 هذا المعنى مختصة بالبناء واما النعدي بمعنى ايصال معنى الفعل
 الى معموله بواسطة حرف الجر فلحروف الجارة كلها فيها سواء
 لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد
 اى في المسجد وزاينة في الجنة في الاستفهام هل لا مطلقا
 نحو هل زيد بقايم فلا يقال ازيد بقايم والنفي بليس نحو ليس
 براك وبما نحو ما زيد براك فهى تزداد في الخبر في هذه الصور
 قياسا وفي غير اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
 سواء لم يكن خبرا نحو حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والنفى بين
 اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والنفى بين او كان خبرا ولكن
 لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد واللام للاختصاص
 بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجمل للفرس والتقليل
 اى لبيان علة شئ ذهابا نحو ضربت للناديب وخارجا نحو
 خرجت لمخافتك ومعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انتم
 الشراى قلت عنه وزاينة نحو رد فيكم اى رد فيكم ومعنى
 الواو في القسم للنهي نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل
 في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب
 للتقليل اى لا نشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام

كما انكم وجب لها صدر الكلام لكونها لا نشاء التكميل مختصة
 بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليحقق التقليل
 الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ اخصر واقل
 مما لم يوصف واشترط كونها موصوفة انما هو على المذهب
 الاصح وهذا مذهب ابي على ومن يوافقه وقيل لا يجب ذلك
 والاختار عند المصنوعين الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصله
 لم يستعمل في معنى التكميل كالحقيقة وفي التقليل كالجاء المحتاج
 الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل
 ماضى لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي
 نحو رب رجل كريم لقينه او رب رجل كريم لم افارقه محذوف
 اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى في غالب الاستعمال لوجود
 القرائن نحو رب رجل كريم اى لقينه وقد تدخل اى رب
 على مضمير بهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز
 والضمير مفرد وان كان المميز مشى او مجموعا مذكرا وان كان
 المميز مؤنثا نحو رب رجلا او رجلين او رجلا او امرأة
 او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
 في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون
 ربهما رجلين وربهم رجلا وربهما امرأتين وربهن نساء
 ويلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فيدخل بعد الحرف

على الجمل نحو رجا يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدل
الاسم ويحذف نحو رجا ضربه بسيف صيقل وواوها أي
واوردت في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس
انيس الا اليها فيروا الا العيس وهذه الواو للعطف عند
ولست بجارة فان لم يكن في أول الكلام فتكونها للعطف
ظاهر وان كانت في أوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
مع في رب فلا يقدر له معطوف عليه لان ذلك تقسّف وواو
القسم انما يكون عند حذف الفعل أي فعل القسم فلا يقال قسمت
والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالا من
اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني خطأ للواو عن خبر الباء
مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان
الاسم لظاهر اسم الله تعالى او غيره فلا يقال ولك لا فعل مثله
بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحظ
رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين
وخص الظاهر لصالته والثناء مثلها أي مثل الواو في اشهرها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء
الظاهرة خطأ لربها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها

بعض

ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو قسم الله
والباء اعم منهما أي من الواو والثناء في الجميع أي جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا
او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند
نحو يا الله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا
نحو يا الله لا فعلن وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على
المضم نحو يا الله لا فعلن وبك لا فعلن وفي الدخول على المظهر
لا يختص باسم الله خاصة نحو يا الرحمن لا فعلن بخلافها فانها
مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر
من الامور المختصة بالاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال
الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه مكان الثاني ويتلقى
أي يجب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي
ما اولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لا فعلن كذا وان فيها أي في الاسمية نحو والله ان
زيدا قائم وما والا في المنع اسمية كانت او فعلية نحو والله
ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود
القرينة كقوله تعالى الله تفنوا ان ذكر يوسف اي لا تفنوا واما
قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو يا الله احسن
وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه أي جواب القسم اذا عترض

أي توسط القسم بين أجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
 أو تقدمه أي القسم ما يدل عليه أي على جوابه نحو زيد والله قائم
 وزيد قائم والله لا استغناء عن الجواب في هاتين الصورتين
 لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وإن كانت جواباً للقسم
 بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى إلا الدال على الجواب
 لا للجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن المجاوز
 أي المجاوزة شيء وتقدمية عن شيء آخر وذلك أما بزوال الشيء
 الثاني ووصوله إلى ثالثه نحو رميت السهم عن القوس إلى الصيد
 أما بالوصول وحده نحو أخذت عنه العلم أو بالزوال وحده نحو
 أدبت عنه الدين وعلى الله استعلاء أي استعلاء شيء على شيء
 نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان أي عن وعلى اسمين
 يعلم ذلك بدخول من عليها نحو من عن عيني أي من جانب عيني
 ومن عليه أي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالأسد
 وزائفة نحو ليس كمثل شيء إذا التقدير ليس كمثل شيء على بعض
 الوجوه وقد يكون أي الكاف اسماً بمعنى المثل نحو يضحك
 عن كلبد المنهم أي عن أسنان مثل برد الزايب للطفاف
 ويختص أي الكاف بالظاهري بالاسم الظاهر عند الجمهور
 فلا يقال استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في السعة
 على المرفوع نحو ما أنا كانت خلافاً للبرء فانه أجاز ذلك

مطلقاً

مطلقاً نظراً إلى ما جاء في بعض أشعارهم ومنذ الزمان
 الماضي والحاضر فهما لا ابتداء في الزمان الماضي يعني إذاريد
 بهما الزمان الماضي فالمراد أن مبتدأ زمان الفعل مثبت والمتنفي
 هو ذلك الزمان الماضي الذي أريد بهما لا جميعه كما إذا قلت
 سافرت من البلد من سنة كذا أو ما رأيت فلا فاما من سنة كذا
 بشرط أن يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه
 أن مبتدأ مسافرتي أو عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد إلى
 الآن والظرفية عطف على الابتداء أي وهما للظرفية المحضة
 من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر أي فكلما اعتبرته
 حاضراً وإن مضى بعضه يعني إذا أريد بهما الزمان الذي اعتبر
 حاضراً فالمراد أن جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
 نحو ما رأيت من شهرنا ومنذ يومنا أي جميع زمان انقضاء رؤيتنا
 هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لأنهما لم ينقضا بعد ولم
 يمتد زمان الفعل إلى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ
 لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن
 أن يجعل الأول مثلاً لا ابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن
 بتقدير مضاف إلى ما رأيت من دخول شهرنا وحاشا وعدا خلا
 لا استثناء أي لا استثناء ما بعدهما عما قبلها فإذا جردت بها
 ما بعدهما يكون حرفاً جارة وهذا الاعتبار ذكرت ههنا

نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد وذا
 انصب
 يكون افعالا للحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به
 اما لفظا فلا نقسامها كالفعل الى الثلاثة والرابع والخامس
 ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلا ن معانيها معاني الافعال
 مثل اكرمت وشبهت واستدركت وتميت وترجيت وكاف
 المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة
 لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة
 مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير اسلوب مع شيوخ
 استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها
 اذ لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات العمل
 تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل
 اخر بها لكونها لا نشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي هذه
 الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر ان اقسام
 الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كاللغات المذكورة والمشتبه
 على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
 فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي
 عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد
 لها من التعلق بشئ اخر حتى يتم كلاما ووجه لو وقعت في الصدارة
 اشبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس

على اقضاء

على اقضاء عدم الصدارة لا على عدم اقضاء الصدارة
 لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف
 ما الكافة فلتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل بكان ما
 الكافة على الاصح اي على قول اوضح اللغات مثل انما زيد
 فائمه وقد يعمل على غير الاصح كما وقع في بعض اشعارهم ووجد
 هذه الحروف في اي حين اذ يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
 اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان
 المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت
 ان زيدا فائمه اخذت به ما اخذت بقولك زيدا فائمه مع زيادة
 التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها ستمها
 جملة باعتبار ما كانت عليها قبل دخولها عليها في حكم المفرد
 ومن ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة
 اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد
 اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ابتداء اي في ابتداء
 الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا فائمه وكسرت ايضا
 بعد لقول وما شئت منه لان مقول القول لا يكون الا جملة
 نحو قال زيد ان عمرا فائمه وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
 لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاء في الكذا ان اياه
 قام وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم

لوجب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملة ما مفعولة
 نحو كرهت ان زيد شاعرا لوجب كون المفعول مفردا وحال
 كونها مع جملة ما مبتدأ نحو عندك فاضل لوجب كون المبتدأ
 مفردا وحال كونها مع جملة ما مضافا اليها نحو عجبني اشهرار
 انك عالم لوجب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك
 بفتح الهمزة بعد لولا الامتناع لانه اي ما بعد لولا الامتناع
 مبتدأ وكون المبتدأ حرفا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق
 انطلقت وكذلك بعد لولا التخصيصية لانها مع اسمها و خبر
 معمول للفعل الواجب دخول لولا التخصيصية عليه نحو لولا
 اني معاد لك رعت اي لولا رعت اني معاد لك ولولا انك
 صرتي صدر منك وكذلك قالوا لولا انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد
 لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لولا انك
 قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير
 المفرد وتقدير الجملة جاز الامر ان اي الفتح والكسر في المفتوحة
 على تقدير جعل ان مع اسمها و خبرها مفردا والكسر على تقدير
 جعلها معها جملة مثل من يكون مني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء
 الجزائية فان كان المراد من يكون مني فانا اكرمه وجب الكسر
 لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكون مني
 فخر او هاتي اكرمه او اكرامني ثابت له وجب الفتح لانها وقعت

في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر
 اذا انت عبد القفا واللاهزم مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز
 فيها الكسر على انهما مع اسمها و خبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة
 والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الجزاء اذا عبودية للقفا
 واللاهزم ثابتة وتام البيت وكتاري زيد كما قيل سيدا
 اذا انت عبد القفا واللاهزم قوله اري على صيغة المجهول بمعنى اظن
 وزيد مفعول الثاني وسيد مفعول الثالث وكما قيل مفرضة
 ومعنى كونه عبد القفا واللاهزم انه ليم نجم قفاه وللاهزمه
 الى همة ان ياكل ليعظم قفاه وللاهزمه والله زمان عظمت
 نابنا في الحيين تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد
 او بارادة تمام مع حوالهما تغليباً وشبهه بالجر معطوف على اذا انت
 عبد القفا الى اخره اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد
 ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول في
 احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى
 اول مقولة في تعيين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى
 المصدق فان المعنى المصدق اعني الحمد قول خاص وليس من جنس
 المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول
 اقوال في تعيين الفتح لانه اول الاقوال هو المعنى المصدق الذي هو معنى
 ان المفتوحة مع جملة ما لا ما هو من جنس المقول ولذلك الى اجل

ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل وكان اسمها المنصوب في محل
 الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف
 على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة
 مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة
 كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمر وعملت ان زيدا
 قائم وعمر فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة
 حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بناويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف
 على اسم جملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل
 اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها وتيسر
 في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها
 قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمر او تقديرا مثل
 ان زيدا وعمر وقائم اى ان زيدا قائم وعمر وقائم لا نه لو لم يعض
 قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد
 مثل ان زيدا وعمر وذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل
 من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
 العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسم ان يكون
 العامل في رفعه لا ابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان ولا ابتداء
 على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون صحة
 هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر

مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
 على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا في عدم
 جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز
 عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمر وذاهبان
 فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للبتر والكسافي
 فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
 بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بناء فكانها
 لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل
 اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل
 دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلى
 كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه
 بالرفع مثل ان المكسورة كما نقول لم يخرج زيدا ولكن عمر خارج
 وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
 اسمها لعدم بقاء معنى الاصل فيها فلا يفسر محل اسمها وايضا
 لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
 تغير دخلت اللام التي هي التاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي
 هي ايضا لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة كونها بمعنى
 المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق
 بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها

فخوان زيدا لغايم ودخلت على الاسم أي على اسمها إذا فصل
 بينه أي بين الاسم وبينها أي بين ان خوان في الدار زيدا أو
 دخلت على ما وضع بينهما أي بين اسمها وخبرها خوان زيدا
 طعامك اكل وإنما خص دخول اللام بهذه الصور لأن
 فيما عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء أعني ان المكسورة
 واللام وهم كهو ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام
 ترجيحاً للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على أنها
 أو خبرها أو على ما بينهما ضعيف لأنها وإن لم يغير معنى الجملة
 إلا أنه لا يوفق اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد وقد
 جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنه من حرم العبد ويخفف
 ان المكسورة ثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
 بعد الخفيف اللام وح يجوز الفاؤها أي ابطال عملها وهو
 الغالب لقوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر
 وكونها على ثلاثة أحرف كما يجوز أعمالها على ما هو الأصل ولهذا
 لم يذكر صريحاً واللام على كلام التقديرين لا يلزم لها اتفاقاً
 فللفرق بين الخففة والتأني في مثل ان زيدا قائما وان زيدا
 لغايم واتما في الأعمال فلا طراد الباب ولأن كثير من الأسماء
 لا يظهر فيه أعرب لفظي لكون أعربه تقديرية أو لكونه منبياً
 وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا لا عمل

لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها أي دخول
 الخففة على فعل من أفعال المبتدأ أي من الأفعال التي هي من دخول
 المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن وأخواتها لأن الأصل دخولها
 عليهما فإذا فات ذلك اشترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضيه
 المبتدأ والخبر رعاية للأصل بحسب الامكان كقوله تعالى
 وإن كانت لكبرة وإن نظنك لمن الكاذبين خلاف الكوفيين
 في التعميم أي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدخول المبتدأ والخبر
 لأن في أصل الدخول على الفعل فانه مشقوق عليه والكوفيون خالفوا
 البصريين في تجوز دخولها على غير دخولها من مسكن يقول
 الشاعر بالله ربك أن قتلت مسلماً وجبت عليك عقوبة المشقة
 وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتقل
 عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب
 في تقديره ان شابه المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة
 به كما سبق وأعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع
 كقوله تعالى وإن كلاً لما يوقينهم وأعمال المفتوحة بعد تخفيفها
 لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الأضعف
 على الأقوى وذلك يخرج ما يزفقدوا ضمير الشأن حتى يكون اسماً
 للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة بضمير الشأن خبر لها
 فيكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل فهي لا تزال

عاملة بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملة وقد لا يكون
 والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدور ولكن دوام
 العمل في المقدور يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا
 ترجح الاضعف على الاقوى فدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة
 لان يكون مفسرة لضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية
 او فعلية ودخلت فعلا على المبتدأ والخبر او غير داخل وشذ
 اعمالها اى اعمال المفتوحة في غير اى غير ضمير الشأن ولكنه قد
 بعض اهل اللغة اعمالها في المضمرة في السعة نحو قولهم اظن انك
 قايما وحسبت انه ذاهب وهن رواية شاذة غير معروفة
 واما في الضرورة فجاء في المضمرة فقط قال الشاعر فلو انك
 في يوم الرخاسا لنتى فراقك لم اصل وانت صديق ويليتها اى المفتوحة
 المحققة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المنصرف بخلاف
 غير المنصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون
 قد قرب السنين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف
 كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قد
 او قد نحو لعلم ان قد بلغوا رسالتهم ولزوم هذه الامور
 الثلاثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون
 كالعوض من النون المحذوفة او حرف التنفي نحو افلا يرون
 ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف التنفي الا ليكون كالعوض

من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة
 والمصدرية فانه يجتمع مع كل واحد منهما فالفرق بينهما اما
 من حيث المعنى فانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي
 المصدرية واما من حيث اللفظ فانه ان كان الفعل المنفي
 منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اى
 لا نشانه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان
 الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف
 وان المكسورة واصل كان زيد الاسدان زيد كالا سد قد
 الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتح المهملة لات
 الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجاراة
 انما تدخل على المفرد فاعو الصورة وفتحوا المهملة وان كان
 المنفي على الكسر ومخففة اى كان فتلقى عن العمل على الاستعمال
 الا فصيح خرجها عن المشابهة بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر
 ونحو سرق اللون كان ويا نوحا وان اعلمها قلت كان ثوبه
 لكنه على الاستعمال الغير الا فصيح لما عرفت واذ لم تعلم اللفظا
 ففيها ضمير شأن مقدور عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال
 غير مقدور بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة
 ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون مركبة من
 لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصله لا كان

فقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة لا ^{تفيد}
 ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف لها نفيًا وإثباتًا وكلمة ان
 تحقق مضمون ما بعدها لا استدراك ومعنى الاستدراك
 رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاء في زيد كما
 توهم ان عمرًا ايضا جاءك لما بينهما من الالفه وفقت ذلك
التوهم بقولك لكن عمر لم يحن يتوسط اي لكن بين كلامين
 متغايرين نفيًا وإثباتًا معنى اي تغاير المعنوي والضروري
 هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني
 زيد لكن عمر لم يحن وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمر غائب
 وتخفف اي لكن فلتغنى عن العمل لمخرجها عن المشابهة
 واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجرىها بخلاف
 ان وان المخففين فانه ليس لهما ما اجرنا عليه وفي بعض
 النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاختصاص
 من انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح
 الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة
 الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
 وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للمعنى اي لا نشأ
 فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو
 ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما

بنصب المفعولين بناء على ان ليت للمعنى فكانه قيل اتمنى زيدا
 فاما اي اتمناه كما بنا على صفة القيام فالجذران منصوبان
 على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي بنصب الجزاء الثاني
 بنقد ركان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبي راجعا
 فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبي راجعا والكسائي يقول
 اي ليت ايام الصبي كانت راجعا والمحققون على ان راجعا
 منصوب على انه حال من الصبي المستكن في خبرها المحذوف اي
 ليت ايام الصبي لنا كائنه حال كونها راجعة ولعل للرجح اي لا نشأ
 لا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى
 لعلمكم نفلون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشد
 الجربها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقبلة وانشد السيرافي
 ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجب عندك عجيب
 فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك
 قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال
 المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاة
 على ما كان عليه وكان اشهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فنجب
 ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف ما ذكره في الاول
 ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا
 فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجربها وحكم بشذوذه

الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
 تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء
 وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة ولام ولا وبل ولكن وعد بعضهم
 اى المعرف منها وعند اكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
 كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاء في زيد بل عمرو
 وما جاء في زيد بل عمرو وليس معها لان ما بعدها بدل غلط عما قبلها
 وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم
 لانها موضوعة لتذكرك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع
 اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب و مراد النخلة بجمعها هنا
 ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت اولها ثانيا وليس
 المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان
 او مكان فتقولك جاء في زيد وعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل
 من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالاول للجمع مطلقا لا ترتيب
 فيها فتقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين
 المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
 وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة
 و ثم مثلها اى مثل الفاء في مطلق الترتيب الا انها مقرونة
 بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم في الترتيب بمهلة لكن زمان المهلة
 في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها

وبين ثم

وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب
 ما اقتضاها وضعها جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى
 او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد اى العطف
 بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اى ليبدل عليها حتى يتميز
 الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلا لان
 يجعل غاية المقصود وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء
 الفعل اليه على شمول جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
 وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد شراكمما
 في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشترط كون المعطوف
 بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة
 المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاء في زيد ثم عمرو
 وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
 الموت او لا بعصر الانبياء ويتعلق بعد المتعلق بهم بالانبياء
 وان كانت موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس
 وكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبنا الحاج على رجالهم
 وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال
 قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف
 كما يفيد عموم الفعل في جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملووق
 للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت الباردة حتى الصبح

فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى
 الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلازم
 الجزء الاخر فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها
 فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة
 عليها لم يستعملوها في معنيها جميعا لبقى الاصل على الفرع منية
 وانما استعملوها في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزء لان
 اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في الفعل واكثر في الوجود من
 المجاوزين هكذا في بعض الشرح ومن هذا ظهر وجه اختصاص
 معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء
 انعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاوز ايضا كما وقع في بعض
 الحواش واو واما واء كل من هذه الحروف الثلاث لاجل لامر
 اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الامر
 مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا
 تقطع منهم اثما او كهور الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد
 الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع احد
 المبهم في سياق التثنية لا من كلمة او واء المتصلة لازمة لغيره
 الاستفهام اي غير مستعملة بدو نيايلها اي يذكر بعدها بلافا
 احد المستويين والمستوى الاخر يلى الهمزة اي همزة الاستفهام
 بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب النعين

من الخليل

من المخاطب ومن ثم لا اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
 والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب النعين لم يحسن تركيب
 ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان
 ولي ام لكن الاخر لم يلى الهمزة هذا ما اخذاه المص والمنقول
 عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا ارايت ام عمرا
 احسن وافصح وحي يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا
 فصيحيا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه
 وجد في بعض نسخ الكافية المقررة على المص وعليه خطه هكذا
 يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف
 ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لثقله من مرتبة
 الافصح الى الفصحى غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحيا
 لا يعد فصيحيا ضعيفا وبالجملة فكل ام المص منها لا يخلو عن
 اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم لا اجل
 ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالنعين اي
 بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم ولا لا انهما
 لا يفيدان النعين بخلاف او واء مع الهمزة كما اذا قلت
 اجاءك زيد وعمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح
 جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على النعين
 جاءك او لا وقد يحاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد

المتكلم بوجودها فالشار إليه يتم في الموضوعين امر واحد
 لكنه لما كان مشتملا على شطين لصحة وقوع امر المتصلة فرع عليه
 باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع
 الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجر
 في اول الكلام وعطف قوله كان جوابا بالنبيين على قوله لم يجر
 وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر كما ان اخصر وحسن
 كما لا يخفى وامر المنقطعة كبل في الاضرب عن الاول ومثل الفرق
 للشك في الثاني والواقع بعدها اما خبر مثل قولك انها لا بل
 ام شاء اى ان القطيعة التي ارها لا بل وهي جملة خبرية فلما علمت
 انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء
 او شيئا اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اى بل امي شاء واما
 استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل عمرو حين بقصد
 الاضرب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل
 المعطوف عليه لازمة مع اما اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا
 عطف شي على اخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا بما
 ثم عطف عليه المعطوف بما نحو جاء في اما زيد واما عمرو
 ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائز مع او
 يعنى اذا عطف شي على اخر بما يجوز ان يصدر المعطوف عليه
 بما نحو جاء في اما زيد واما عمرو لكن لا يجب نحو جاء في زيد واما عمرو

وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا
 لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة
 فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ان يراد عاطفين معا ويكون
 احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف
 عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام
 كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية العطف
 على اما الاول واما الثانية للعطف ما بعدها على ما بعد اما الاول
 فكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا ويل ولكن هذه الحروف
 الثلاث لاحدها معنى اى النسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف
 والمعطوف عليه على النعيين فكلية لا يبقى الحكم الثابت للمعطوف
 عليه عن المعطوف فالحكم مرنا للمعطوف عليه للمعطوف
 نحو جاء في زيد لا عمرو فحكم الجنى فيه لزيد لا لعمرو وكذا بل بعد
 الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاء في
 زيد بل عمرو اى بل جاء في عمرو فحكم الجنى فيه للمعطوف دون المعطوف
 عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه
 لم يحكم عليه بشي لا بالجنى ولا بعده والاخبار الذي وقع منه
 لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل
 بعد النفي نحو ما جاء في زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم
 الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف

أي بل جاء في عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
 وبعضهم إلى أنها ثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
 والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه والحكم منفي عنه بمعنى
 ما جاء في زيد بل عمرو بل جاء في عمرو فزيد أما في حكم المسكوت
 عنه أو المجيء منفي عنه ولكن لا زمة للنفي أي غير مستعلة بدونه
 فإن كانت لعطف المفرد على المفرد فهو نفيضة لا فيكون لا يجاب
 ما انفي عن الأول فيكون لا زمة للنفي الحكم عن الأول نحو ما قام
 زيد لكن عمرو أي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة
 فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي ولا ثبات فبعد النفي لا ثبات
 ما بعدها وبعد لا ثبات لنفي ما بعدها نحو جاء في زيد لكن
 عمرو لم يجيء وما جاء في زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير
 مستعلة بدونه النفي حرف التبيين الأول أو ما وما يصدد بها
 الجمل كلها حتى لا يفعل المخاطب عن شيء مما يلي المتكلم إليه
 ولهذا سميت حروف التبيين نحو لا زيد قائم وأما زيد قائم وما
 زيد قائم ويدخلها خاصة من المفردات على الأسماء لا إشارة
 حتى لا يفعل المخاطب عن الإشارة التي لا سبعين معانيها
 إلا بها نحو هذا وهذا وهذا وهذا وهذا وهذا وحولاء حروف
 النداء يا أعمى استعلا لأنها تستعمل لنداء القريب والبعيد
 وأيا وهيا للبعيد وأى تفصح الهمزة وسكون الياء والهمزة

للقريب وكأنه أراد بالقريب ما عد البعيد فيدخل فيه المتوسط
 أيضا فإن القريب ينقسم إلى قريب منصف بأصل القرب من غير
 زيادة وله كلمة أي وإلى أقرب منصف بزيادة القرب وله
 الهمزة بخلاف البعيد فإنه لم يذكر له مرتبة ثان فالقريب بالمعنى
 المقابل للبعيد هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القرب
 حروف الإيجاب نعم وبلى وأي بكسر الهمزة وسكون الياء وأجل
 وجبروان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني
 تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحرف الإيجاب فنعم مفرقة
 لما سبقها أي محققة بمضمونها استغناء ما كان أو خبرا فهي جواب
 أقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب المقيم زيد بمعنى لم يقيم زيد وبلى
 في جواب المقيم زيد بمعنى قايم زيد بمعنى بلى في جواب السبب
 أنت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كقرا فان معناه
 ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
 للآثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف
 فلو قال أحدا يا زيد ليس عليك ألف درهم وقال زيد نعم يكون
 أقرا وأيقوم مقام بلى لقرب الآثبات بعد النفي وبلى مختصة
 بإيجاب النفي يعني بنقض النفي المقدم ويجعله إيجابا سويا كالقريب
 ذلك النفي مجرعا عن الاستغناء نحو بلى في جواب من قال
 ما قام زيد أي قد قام زيد ومقرونا به فهي إذن لنقض النفي

الذي بعد ذلك لا استفهام كقوله تعالى الست برئكم قالوا بلى
 اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الالحاد
 كما نقول في جواب اقام زيد بلى فام زيد واي اثبات بعد الاستفهام
 لا شك في غلبة استعالمها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم
 انها جي تصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم
 وهذا مخالف لما ذكره المص ويوزنها القسم اي لا يستعمل الا
 مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال قسمت اي ورتي
 ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري نقول اي والله
 واي ورتي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق
 الخبر وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل او جيرا وان
 الخبر قد مالك زيد اولم يأتك اي قد اتى اولم يات وجا ان
 لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن ابي ربيعة لم قال لعن الله
 ناقة جلتنى اليك ان وراكها اي لعن الله تلك الناقة وراكها
 وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل لي
 شفاء من جواحيهن ان اللفا اي نعم اللفاء شفاء للحب
 فحينها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها
 تصديقا للخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف
 زوايد لانها قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة ومعنى
 كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يخلل لانها لا يافيه

اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
 فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستفراكية والباء في خبرها
 وليس واما الفائدة اللفظية فهي ترزين اللفظ وكونه زائدا
 افصح او كون الكلمة او الكلام سبقتها مهيا لاستفامة وزن
 الشعر ولحسن التبع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدة
 معا والا لعنت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى ولا سيما
 في كلام البكر سبحانه وتعالى وان مخفين وما ولا ومن
 والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون زاد مع ما
 النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا
 وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو ان تنظر في ما ان
 القاضي اي مدة جلوس القاضي وقلت زيادتها ايضا مع لما
 نحو لما ان قام زيد قمت وان يفتح الهمزة وسكون النون زاد
 مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وزاد بين لو والقسم المنفرد
 عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف
 نحو كان طبية تعطوا لي ناخر السلم على تقدير رواية طبية بالجر
 وما زاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج
 ومع متى نحو متى ما نذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما ندعوا
 فله الاسماء الخمسة ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان
 نحو اما ترى من البشر احدا حال كون تلك المذكورة مع ما

شرطاً أي أدوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما حجة
 من الله لنت لهم وتما خطيئتهم أغرقوا وعمّا قليل وزيد صدق
 كما أن عمر أخى وقتل زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من عمر
 ما جرم وأيّما الأجلين قضيت وصل ما فيها كلاً بأنكره والمجرور
 بعد ما بدل منها ولا أي كلة لا زاد مع الواو العاطفة بعد التثنية
 لفظاً نحو ما جاء في زيد ولا عمر أو معنى نحو غير المفعول عليهم
 ولا الضالين وزاد بعد المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
 أن لا تسجد أمرتك أي من أن تسجد وقتل زيادة لا قبل
 أقسم نحو لا أقسم بيوم القيمة ولا أقسم بهذا البلد والسري في زيادة
 النسبية على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبر ذلك
 في صورة نفى القسم وشدت زيادتها مع المضاف كقوله في سر
 لا حور سري وما شعر أي في سر حور والحور الهلكت جمع جار
 أي هالك من جاري هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها
 مشتملة على ما ذكر موضع زيادتها فلا حاجة إلى تكرارها حرفاً
 التفسير أي فهمي تفسير كل مبهم من المفردات نحو جاء في زيد أي
 أبو عبد الله والجملة كما نقول قطع رزقه أي مات وأن وهي
 أي أن مختصة بما في معنى القول أي بفعل منقر في معنى القول
 نقرر المظروف في الظرف غير منقك عنه فلا يقع بعد صريح
 القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهمي لا يفهم في الأكثر

الأمفعول

الأمفعول لا مقدراً للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو
 قوله تعالى وناديناها يا إبراهيم فقوله ان يا إبراهيم تفسير المفعول
 ناديناها المقدراً أي ناديناها بلفظ هو قولنا يا إبراهيم وكذلك
 قولك كتبت إليه ان انت أي كتبت إليه شيئاً هو انت فان حرف
 دال على ان انت تفسير للمفعول به المقدراً لكتبت وقوله تعالى ما قلت
 لهم إلا ما أمرني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير
 للضمير في به وفي أمرت معنى القول وليس تفسير لما في قوله
 ما أمرني لأنه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به
 الظاهر كقوله تعالى وأوحينا إلى أمك ما يوحي ان أفذيه فقوله
 ان أفذيه تفسير لما يوحي الذي هو المفعول الظاهر لا وحيماً
حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة
 فالأولان أي ما وان المفتوحة المخففة للفعليّة أي للجملة الفعلية
 أي يدخلان على الجملة الفعلية فيعملانها في تأويل المصدر نحو
 قوله تعالى وصاقت عليهم الأرض بما رحبت أي برحبها بضم الراء
 وهو السعة ونحو قولك أعجبتني ان خرجت أي خرجك واخصاً
 ما المصدرية بالفعليّة انما هو عند سبويه وجوز غيره بعدها
 الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلاً كما وقع
 في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
 المشددة للاسمية أي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كُتبت بما يجوز

بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها الاسمية انها تعالج خبرها
 وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر حررها نحو عجبني
 انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو عجبني ان زيد اخوك
 اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو عجبني ان هذا زيدا
 اي كونه زيدا حروف التخصيص هذه والاشد تيسر وكلاهما
 ولو ما لها مصدر الكلام كذا لهما على احد انواع الكلام فنصده
 ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل
 وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا والا
 تضرب زيدا او تقدر اخوها زيدا ضربته والا زيد اضربه
 فمعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل
 ومعناه في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في
 المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الكذا
 الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
 شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى التخصيص
 على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتفريب قد سميت بها
 بحسبها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الما والمضارع
 فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع
 الى هذا المعنى في الما التفريب من الحال مع التوقع اي يكون
 مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما نقول لمن يتوقع

ركوب الامير قدرك اي حصل عن قريب ما كنت تتوقع ومنه
 قول المؤذن قد قامت الصلوة فيها اذن ثلثة معان مجمعة
 التحقيق والتوقع والتفريب وقد يكون مع التحقيق التفريب من غير
 توقع كما نقول قدرك زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
 المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتفصيل اي يضاف
 الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذب قد يصدق وقد
 يستعمل التحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد زري قلبك وحبك
 ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
 وقد تعري س ساهدا حرف الاستفهام الهمزة وهل لهما مصدر الكلام
 لا يتقدمهما ما في خبرها لانهما على احد انواع الكلام كما مر ويغفل
 على الاسمية والفعلية نقول في الاسمية ان زيد قائم وفي الفعلية
 اقام زيد وكذلك هل نقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد
 الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
 بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا
 على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت
 على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان
 اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رايت فعلا في خبرها
 تذكرت عهدا في الحمي وحتت الى الف المألوف وعانقت
 وان لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تقصيرا اي تقصيرا

فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من النضر
 في هل نقول ازيد اضرب بادخال الهمزة على الاسم مع وجود
 الفعل بخلاف هل زيد اضرب لما عرفت ونقول ان ضرب زيد
 وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه
 الانكار دون هل تضرب زيد لان المستفهم عنه في مثل
 هذا النوع محذوف بالحقيقة لان اصله ارضى بضربك زيد
 وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يجزئ
 فعلا بخلاف الهمزة فانها قوية فيه ونقول ازيد عندك ام عمرو
 بجعل الهمزة معادلا لام المتصلة فانها لما قصد الاستفهام
 عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه باستعمال الهمزة التي هي
 الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليقين وقع
 هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة
 لم يتعدد لانها لا تضرب عن السؤال الاول واستيناف سوال
 اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو
 في تقدير بل عندك عمرو ونقول انهم اذا ما وقع واقرن كان
 واو من كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حرف
 العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تصرف تصرفها
 حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام على ما مر فان
 للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني لما وان دخلت

على المستقبل

على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو كانا ومعناه
 ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او لما نحو ان
 اكرمك وان اكرمتني اكرمك فعني المثال الثاني بعينه معني
 المثال الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال وقع
 متى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايها دخلت
 نحو لو ضربت ضربت ولو تضربا ضرب بمعنى واحد لو وقع
 ضرب منك في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل
 كان في المستقبل في نحو قوله تعالى ولا تة مؤمنة خير من مشركة
 ولو اعجبتم واعلم ان المشهور ان لولا انتفاء الثاني لا انتفاء
 الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعلق حصول
 امر في الماضي بحصول امر اخر مقدرة فيه وما كان حصوله مقدرا
 في الماضي كان متنفيا فيه قطعاً فيلزم لاجل انتفاء انتفاء
 ما علق به ايضا فاذا قلت مثلاً لو جئتني لا اكرمك فقد علفت
 حصول الاكرام في الماضي بحصول محي مقدرة فيه فيلزم انتفاءها
 معاً وكون انتفاء الاكرام مسبباً لانتفاء المحي في زعم المتكلم
 واستعمال لوبهذا المعنى هو الكيش المتعارف وقد يستعمل على قصد
 لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء
 اللازم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا فان لو
 ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد متنف

فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص
 ان لو لا انتفاء الاول انتفاء الثاني وخطا عكسه المشهور ولم
 يدان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء الآلة
 المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية
 احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك
 استدلال فانك اذا قلت لو جئني لا كرمك لم تقصد ان يعلم
 المخاطب انتفاء الخي من انتفاء الاكرام كقولك انتفائين معلوم
 له بل قصدت علامته بان انتفاء الاكرام مستدل الى انتفاء الخي ولها
 استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شي في ربط ذلك الشيء
 با بعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لا كرمته لبيان استمرار
 وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم
 الاكرام الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة
 او تقدير الحق قوله تعا وان احد من المشركين استجارك ولو انتم
 تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم
 مرفوعان بانما فاعلين لفعلين محذوفين يفسترهما الظاهر
 اما احد فظاهر واما انتم فلا نه كان ضمير مستتر فلما حذف
 الفعل والفاعل صار منفصلا بارزا وليس تأكيد فاعل الفعل
 المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
 ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدها قبل بعد لو المحذوف فعلها

انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر
 بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل
 انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع
 يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو لا فرد ليكون
 الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
 فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض
 لان الفعل المقدر هنا لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى
 التحقيق واليقين يدل على معنى ثبت المقدر هنا فهو عوض عنه
 من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه ومن حيث اللفظ
 فليس شي منها عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض
 وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدر
 وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك
 الاسم الجامد خبرا للتعذر اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر
 كقوله تعا ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
 ليس مشتقا فيوضع فعلة في موضعه فان تقدم القسم قل الكلام
 اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في كونه ظرف
 زمان واخر زب عنه توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط
 متعلق بتقديم لانه لماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
 بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات

الشرط فيطابق أي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات
 الشرط فيه أي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا
 للقسم والشرط جميعا لأنه يلزم أن يكون مجزؤا وما وغير مجزؤا
 وهو محال وأما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه
 والشرط أيضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله أن ينبتني
 مثال للماضى لفظا وإن لم تكن مثال للماضى معنى لا كرمك
 وإن توسط أي القسم بين أجزاء الكلام بتقديم الشرط
 عليه أو غيره أي تقديم غير الشرط جاز أن يعتبر القسم ويلغى
 الشرط وإن يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل أن يكون المعنى
 جاز أن يعتبر الشرط ويلغى القسم وإن يلغى الشرط ويعتبر
 القسم كقولك أنا والله أن تاتني أنك فعلى المعنى الأول
 هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار
 التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار القسم الشرط على ترتيب
 وإن ينبتني والله لا تنك وإنما أورد في هذا المثال الشرط
 بصيغة الماضى على خلاف المثال الأول إشارة إلى أن الشرط الماضى
 في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كالشرط
 على تقدير التقديم فعلى المعنى الأول هذا مثال لتقديم الشرط
 وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف
 وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغاء النشر

باعتبار الأول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه
 ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتبار
 بخلاف المعنى الأول فالحمل عليه أولى وعلى تقدير الحمل عليه وإن كان
 رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى
 على الأول لكنه أراد اتصال المثال بالمثال بقدر الامكان
 على تقدير تقديم اليمين على نشرهما من حيث مثالاها وتقديم القسم
 كاللفظ أي كاللفظ به أو مقدرة كلفوظه في صدر الكلام
 فلم في الشرط الذى بعد المضى وكان الجواب للقسم هو قوله تعالى
 لن يخرجوا ولا يخرجون أي والله لن يخرجوا فالشرط ماضى ولا
 يخرجون جواب القسم فإنه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم مجزئ
 النون أولى به أي لا يخرجوا وكذا قوله وإن اطعموكم أنكم مشركون
 أي والله إن اطعموكم أنكم مشركون فالشرط ماضى وأنكم مشركون
 جواب القسم فإنه لو كان جزاء الشرط يلزم الأتيان بالفاء لأن
 الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء وأما التفصيل
 أي تفصيل ما أجمله المتكلم في الذكر فهو قولك جاء أخوتك
 أما زيد فأكرمه وأما عمرو فأهنته وأما بشر فأعرضت عنه
 أو ما أجمله في الذهن ويكون معلوما للخاطب بواسطة القرين
 وقد جاءت ثلاث سنين من غير أن يتقدمها إجمال نحو أمنا
 الواقعة في أوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل الجمل وجب تكرارها

وقد يكفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد غير المذكور
لأنه لا أحد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيشتبهون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير
مذكور لكنه مقدر ههنا يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيشتبهون
الحكمات ويردون اليه المنشأهات والحكم بان كلمة اما الشرط
لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول والثاني والزم حذف
فعلها الذي هو الشرط وعوض عنها اي بينا ما وبيننا فايها
الواقعة في حرامها جز مما في حيزها اي حيز فايها او حيزا ما
لان حر الفاء ايضا حرها سواء كان ذلك الحيز مبتدئا نحو
اما زيد منطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق مطلقا اي تقويضا مطلقا غير مقيد بحال
تجوز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجوزيه وهذا مذهب
سيبويه فجعل سيبويه لا ما خاصية جواز التقديم لما يمنع
تقديمه مطلقا وقيل الفاعل المبرر هو اي ما وقع بينها وبين
فاثما معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجوز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول هما يكن من شيء
فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الكهوي من شيء
فاقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفايها ليدل على

توالى حرفي الشرط والجزاء فصارا اما يوم الجمعة فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره هما يكن من شيء يوم
الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا الفاعل المحذوف
لا ما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والفاعل المازي
ان كان ما يتوسط بين اما وفايها جازي التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول
وهو ان يكون المتوسط جزء الجزر قدم على الفاء والا اي وان
لم يكن جازي التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها
مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيد منطلق فان ما في خبر
ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وهذا الفاعل ميز بين ان لا يكون ورد
الفاء مانع اخر وبين ان يكون لجعل لا ما فوقه رفع حكم الاشياء
عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذ كان ما بعد اما
منصوبا واما اذ كان مرفوعا نحو اما زيد منطلق فتقديره
على المذهب الاول هما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام
هما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر
فصار اما زيد منطلق فارفع زيد بلا ابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني هما يكن زيد منطلق اي فهو منطلق اقيم

اما مقامهما وحرف فعل الشرط فصارا ما زيد فمنطلق وزيد
 فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بهما يكن
 يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على
 ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
 على تقدير المصوب بهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المخاطب المعلوم
 على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف
 فوجهه غير ظاهر مع انه يوم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب
 بتقدير تذكر بصيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة
 فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
 مع عدم جوازها بلا خلاف وانما مثل المصوب يكون ^{سقط} الواو
 بين اما و فائنها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة ككثر
 حرف الردع كلا الردع هو الرجوع والمنع نقول الشخص فلا ر
 يفضك فنقول كلا ردعك اي ليس الامر كما تقول وقد يج
 بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا
 كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود
 تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذك
 ا بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني كونه لفظه كلفظة كلا الذي
 هو حرف ولما سبته معناه لمعناه لانك ردع المخاطب على قوله
 تحقيقا لضمه لكن النجاة حكم الحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا

لما فهو من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كما المقصود بان
 فلم يخرج به ذلك عن الحرفية ناء الثانية الساكنة لا المتحركة
 لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر
 علامة الثانية المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله
 وانما جعلت هذا الناء ساكنة بخلاف ناء الاسم لان اصل الاسم
 الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر لسكون هذه
 على بناء ما لحقة وبجركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف
 الاخير مما تلحقا ن فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث
 حقيقى فخير اي فانت خير بين الحاق ناء الثانية وبين عدمه
 او فهو اي الحاق ناء الثانية بخير فيه على الحذف ولا يصل
 وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
 انها من احكام المؤنث وهما من حيث انها من احكام ناء الثانية
 واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث
 في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
 لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
 الى علامة الثانية لان تانيته قد يكون معنويا او سماعيا
 وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذ
 لحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
 من غير فائدة بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على الحال

الفاعل كماء الثاني وفي شرح الرضي هذا ما قاله النجاشي ولا
 منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال لظاهرها والفاين
 في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل اولى يكون الجمل
 خبر المبتدأ المؤخر والعرض كون الخبر مآل التثنية في الاصل مصدر
 نونته اى دخلته نونا فسمي به نون الشئ اعني النون ثوبيا
 اشعار الحروف وعروضه لما في المصدر من معنى الحروف ولهذا
 سمي سبويه المصدر مآل وهي الاصطلاح نون ساكنة اى نونها
 فلا تضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة لنون
 من ولدك ولم يكن وامثالها فخرجها بقوله تتبع حركة الآخر
 اى اخر الكلمة فان هذه واخر تلك الكلمة لا توابع حركات
 واخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان
 المبادر من متابعتها الآخر لوقوعها به من غير تخلل شئ وهذا
 الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتثنية فان قلت فآخر الكلمة
 هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المبادر من الآخر الحرف
 الآخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل ثنوين التثنية في الفعل لا التاكيد
 الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينقص التعريف بالنون
 في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعية الحركة الاخر تطفلا
 لها في الوجود تطفل العارض المعروض وليس نون انطلق
 تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التثنية للتمكيز

وهو ما يدل على امكانية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل
 بالوجهين المعبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناها
 في غير المنصرف والتشكيك وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
 وهو الدال على ان مدخوله غير معين فحوصه اى اسكت سكوتاً تاماً
 في وقت ما واما صه بغير التثنية فمعناه اسكت السكون لان
 واما التثنية في مثل رب احد ورب ابراهيم مثله فليس للتشكيك
 بل هو للتمكن قال السارح الرضي وانا لا اذكر منعاً من ان يكون
 ثنوين احمد للتمكن والتشكيك معاً فاقول التثنية في رجل
 يفيد التشكيك ايضا فاذا جعلته علماً بمحض للتمكن والعوض
 وهو ما لحق الاسم عوضاً عن المضاف اليه لتعاقبها على اخر الكلمة
 يكون منه اى يوم اذ كان كذا فالיום مضاف الى اذ واذا كانت
 مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف
 لحق بها التثنية عوضاً عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك
 ح وساعتذ وعامد وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم
 ومررت بكل فائما اى لكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو
 ما يقابل نون الجمع المذكور السالم كسماً فان الالف والهاء فيه
 علامة الجمع كما ان الواو والنون علامة في جمع المذكور السالم ولم
 يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التثنية في اخره ليقابله
 وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسماً مثلاً

امرة ثبت فيها التنوين ولو كانت للممكن لزال للعلين
 العلمية والثاني فظاهر انه ليس تنوين الشكر لوجوده فيما
 علماء كحرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعده المعنى ولا تنوين
 الترم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فنعين ان يكون
 المقابلة لانها معنى مناسب لحل التنوين عليه والترنم وهو
 ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشأ ولا نه حرف
 يسهل به تردد الصوت في الخشوم وذلك لتردين من اسباب
 حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع
 وان كان الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا
 كما شاهد من اصحاب الغناء لان محل الغنى به انما هو الاخر
 لئلا يخل سلك النظم بخلله بين كلمات الابيات والمصاريع
 ولا يخل بهم المقام وهو اما تلحق القافية المطلقة وهي ما يكون
 رويها متحر كما مستبعا باشباع حركة واحدا من الالف والواو
 والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
 بامتدادها ولحق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال الحروف
 الاطلاق به كما في قول الشاعر اقل اللوم عادل والعابن ذو
 ان اصبقت فقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع
 فتحها الالف وعوض عن الالف عند الغنى نون التنوين واما
 تلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان

او غير صحيح سميت هذه مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع
 الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حروف
 الاطلاق لتسبب امتداد الصوت كقول الشاعر وقائم لا ي
 خاوي المخترق مشبهة لعلام لماع الخفق فان روي القافية
 في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحرف
 عند الغنى بالفتح والكسر والحق بها النون فقيل المخترق والخفق
 وسمي هذا القسم من التنوين العالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد
 وقد تجاوز البيت بلحق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
 يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم مختص به واعلم
 ان تنوين الترم ليس موضوعا باراء معنى من المعاني هو موضوع
 لغرض الترم لان معناه الترم كما ان حروف التبعي موضوع
 لغرض التركيب لا باراء معنى من المعاني في عد تنوين الترم
 من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المقيدة فيها الوضع
 تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر في اعتبار الوضع
 في بعضها ايضا تاملا ويجذف اي التنوين وجوبا من العلم
 حال كونه موصوفا بابن حال كون الا بن مضافا الى علم اخر نحو
 جاء في زيد بن عمرو وذلك لكثرة اشغال ابن بنين علمين
 احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف
 لفظا بجذف التنوين من موصوفه وخطا بجذف الف ابن

وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لا نزكامة عن العلم ويعلم منه
انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مصافا الى غير العلم نحو
رجل ابن زيد وزيد بن عالم لم يحذف النون من اللفظ واللف
ابن من الخط لقللة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الا بن صفة نحو زيد بن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو
خبراً عن زيد وحكم الابنية حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا
في حذف هـ من ثاقبها لا يحذف حيثما كانت لئلا يلبس
ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التأكيد فتبني خفيفة
ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء الساكنون ومشددة
مفتوحة لتقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير اللف
الثنية نحو اضربان واللف الجمع اي الالف الفاصل بين نون
جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربان فانها تكسر معها
تشبهها فيها بنون الثنية تخص اي نون التأكيد بالفعل
المستقبل الكاين في ضمن الامر نحو اضرب بالتحفيف واضرب
بالشد يد والني نحو لا تضرب ولا تستفهم نحو هل تضرب
والتمني نحو ليتك تضرب والعرض نحو لا تنزل بنا نصيب
خيرا والقسم نحو والله لا فعل بالتحفيف والشد يد في جميع
هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
للدلالة على الطلب دون الما والمحال انه لا يؤكد الا ما يكون

مطلوبا وقلت اي نون التأكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقون
الا قليلا وخلوة عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها
له بالني ولزمت اي نون التأكيد في مثبت القسم اي في جواب
المثبت لان القسم محل التأكيد فمكره وان يؤكدوا الفعل بامر
منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون
بعد صلاحية له في قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد
فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التأكيد
في مثل اما تفعل اي الشرط المؤكد حرفه بما فائرها الكد الحرف
قصدا وتأكيد الفعل ايضا لانه ينقض المقصود من غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكورين
وهو الواو ومضموم ليدل على الواو المحذوفة لا لثقاء الساكنين ان
الشرط في الثقاء الساكنين على حرف ان يكون الساكنان في كلمة
واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او ثقل الواو بعد الضمة
وقبل النون المشددة ان لم يشترط في الثقاء الساكنين ما ذكر
ومع ضمير المخاطبة وهو الباء مكسور ليدل على الباء المحذوفة
لا لثقاء الساكنين او ثقل الباء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة
وهو الواحد المذكور غايبا كان او مخاطبا والمؤنث الغاية مفتوح
طلبها للتحفيف وظاهر ان ما بعد ما عدا ذلك المذكور يشمل الثنية

والجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله ونقول في التثنية
 والجمع المؤنث ضربان وضربان بمنزلة الاستثناء فقول
 في المشي ضربان باثبات الالف لئلا يشبه بالواحد وضربان
 في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد
 لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلها أي التثنية
 والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم النقاء الساكنين على غير
 خلاف فاليونس فإنه يجوز النقاء الساكنين على غير حرف ويجعله مع
 كما في الوقف وليس يرضى عند أكثرين وهما أي النون الخفيفة
 والثقيلة في غيرها أي في غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير
 البارز أي وجميع المذكوريات المحاطة بالمنفصل أي الكلمة
 المنفصلة معنى حتى يجب أن يعامل آخر الفعل مع النون
 معاملة مع الكلمة المنفصلة من حرف الواو والياء أو آخرهما
 ضمنا أو كسرا أو غرضه من هذا الكلام بيان الأفعال المعنوية
 الأخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه أن النونين حكمهما
 مع المشي وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرها على ضربين أما مع
 ضمير بارز وهو شيان جمع المذكور نحو اغزو وارمو واخشوا
 والواحد المؤنث في نحو اغزي وارمي واخشي وأما مع ضمير
 مستتر وهو الواحد المذكور نحو اغزو وارم واخش فالنون مع
 الضمير البارز كاللكنة المنفصلة فنقول اغزن وارمن فقوم

محذوف الواو كما حذف نحو اغزو الكفار وارمو الغرض وكل
 اغزن وارمن بإمرة محذوف الياء كما حذف في اغزي الجيش
 وارمي الغرض ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كخمته
 مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوحة ما قبلها
 كما كسرت مع المنفصلة نحو اخشين كاخشي الرجل فإن لم يكن
 أي الضمير البارز وهو في الواحد المذكور نحو اغزو وارم واخش
 فكما اتصل أي فالنون كاللكنة المنفصلة ويعني بها التثنية
 فنقول اغزن وارمين واخشين برء اللامات وفترها كما قلت
 اغزو وارميا واخشيا ومن ثمة أي لأجل أنه مع غير الضمير
 البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترى
 في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال غير البارز الذي تحركت
 لامة بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في مثل هل ترون
 باسقاط نون الجمع والحاق نون التأكيد وضم الواو كضمها
 في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه بارز يضم لأجل النون وهل
 ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى
 الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لأجل النون واغزن
 عطف على هل ترى لا على ترى أي ومن ثمة قيل اغزن
 برء الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزو واغزن
 في اغزو محذوف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزو والقوم

وهذه الامثلة وقعت على ترتيب نصيرها الواقع في كتب
التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمفصل وبعضها
لما هو مع غير الضمير البارز كالمفصل كما اشرنا اليه والنون
المخففة تحذف للساكن اي للقائما الساكن المذكور بعد
وفي بعض النسخ للساكين اي للاحقاء الساكنين كقول الشاعر
لا تسين الفقير علك ان ترفع يوما والذهر قد رفعه اي
لا تسنن حذفت النون المخففة للقائما اللام الساكنة التي
بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لئلا يبدل عليها ولا مكان الواجب
ان يقال لا تسن الفقير ولم يحركوها كما يحرك الشونين فرقا
بينهما وانما لم يعكس خط المرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل
الاسم لكون الاسم أصلا والفعل فرعاً ويحذف ايضا المخففة
في حال الوقف على ما الحق به تخفيفا اذا ضم وكسر ما قبلها
كما يحذف الشونين كذلك فيرة ما حذف لاجل المخففة كما اذا
الحقت المخففة باغروا واغري وقلت اغزن واغزن
بحذف الواو والياء واذا وقفت عليهما وجب ان ترد
المحذوف وقلت اغروا واغري بخلاف الشونين فانه
لا يرد ما حذف لاجله لان الشونين لازم في الاصل
والمخففة ليست بلا زمة فجعل لازم مرتبة بابقا اثره
على ما ليس بلا زمة والمخففة المفتوح ما قبلها ثقل قلبا

كقولك

كقولك في اضربن واضربا تشبيهها بالثوبين فان الثوبين
اذا انفتح ما قبلها ثقل قلبا واذا انضم وانكسر تحذف نحو
اصبت خيرا واصابني خير واختم لي بحير اللهم اجعل خاتمة
امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تتبع شرورنا خيرا واجعل
نوبات نفا ايضا خفيفة كانت او ثقيلة في موقف الندامة
منقلبة بالفاء ادب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل
على من كلف شفاعته في محاور قدام الضلالات كافية وعن
مضرة اسقام الجملالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من
يبرهم من زمة اجابته قد استراح كمد الانهاض لنقل هذا
الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجاني
وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للاعراض مطابقة
الاعراض والاعراض تتم بالخير
وقع الفراغ من تحرير في اليوم الثالث والعشرين من جمادى
الاخرة سنة تسع وتسعين والف

SOLEIMANIVE R. - ANONYMUS				
	Seyyid Mehmed			
		68		
			492.7-1	
		Eski		
		Tasnif No.		

نه از نایب عقیقه باره سبانه
صید نه به هود بیانه ۲۰



غ

ع

ن

هذا دعاء جناز
اللهم احبينا وميتنا من امة محمد صلى الله
احامته تعالى عليه وسلم عامة وصغيرة وكبيرة
او مؤنثا او مذكرا برحمتك يا ارحم الراحمين